الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

الشعبة: علوم اقتصادية.

تخصص: بنوك.

أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك الجزائرية

دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري BEA (2010-2013)

إعداد الطالبة: **تحت إشراف الأستاذة:**

حنان تريعة **خليدة عابي**

لجنة المناقشة

عبد الحق بوقفة	**أستاذ مساعد بجامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي**	**رئيسا**
خليدة عابي	**أستاذ مساعد بجامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي**	**مشرفا و مقررا**
إبراهيم قعيد	**أستاذ مساعد بجامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2015/2014.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

الشعبة: علوم اقتصادية.

تخصص: بنوك.

أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك الجزائرية

دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري BEA (2010-2013)

إعداد الطالبة: **تحت إشراف الأستاذة:**

حنان تريعة **خليدة عابي**

لجنة المناقشة

عبد الحق بوقفة	**أستاذ مساعد بجامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي**	**رئيسا**
خليدة عابي	**أستاذ مساعد بجامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي**	**مشرفا و مقررا**
إبراهيم قعيد	**أستاذ مساعد بجامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2015/2014.

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

بعد الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين

سيدنا محمد رسول العالمين

أهدي عملي المتواضع إلى

الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما و أكرمهما زيارة بيته الكريم

إلى من هم أعز و أغلى عندي إخوتي و أخواتي

إلى الجدين الكريمين إلى أعمامي و أخوالي

إلى كافة زملائي في الدراسة و العمل

حنان

كلمة شكر و عرفان

بعد الشكر و الحمد لله العلي العظيم

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا

وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا

إلى الأساتذة الكرام في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

وأخص بالتقدير والشكر إلى الأستاذة المشرفة " عابي خليدة "

إلى الذين كانوا عونا لي في هذا المشروع زميلتي و صديقتي " أمال و نعيمة"

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى من شجعني على الدراسة و ما زال يشجعني على

مواصلتها أستاذي" عبد الحميد مناعي"

أشكره على دعمه و مساندته

حنان

ملخص:

سلطت هذه الدراسة الضوء نظام CAMELS الذي يتم من خلاله الكشف عن نقاط الضعف و القوة في أداء البنك من خلال تقيم كل من الجوانب الكمية و النوعية و التي تشمل كفاية رأس المال،جودة الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية إتجاه مخاطر السوق، وتبين لنا من خلال الدراسة أن الجزائر لا تطبق هذا النظام على البنوك التابعة لجهازها المصرفي، فحاولنا من خلال هذه الدراسة تطبيق هذا النظام على أحد البنوك الجزائرية ألا و هو البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 2010-2013 فتبين لنا أن البنك يمتلك نسبة ملاءة جيدة تمكنه من مواجهة المخاطر التي تواجهه و يحقق أرباح جيدة تضمن له الاستمرارية، إلا أنه يعاني من الديون المتعثرة التي تأثر على جودة أصوله، كما أن أداءه غير مرضي فيما يتعلق بالسيولة و عليه اتخاذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة في البنك لمواجهة الالتزامات الفورية.

Résumé:

Cette étude a mis en évidence le système CAMELS à travers lequel la détection des forces et faiblesses de la performance de la banque d'évaluer à travers tous les aspects de la quantité et de la qualité, tels que l'adéquation du capital, la qualité des actifs, la gestion, la rentabilité, la liquidité, la sensibilité au risque de marché. Et nous montront à travers une étude que l'Algérie ne veut pas pour ce système de l'appareil bancaires, donc nous avons essayé à travers cette étude de l'application de ce système sur un banques algériennes et relève de la Banque extérieur d'Algérie au cours de la période comprise entre 2010-2013, il est donc clair pour nous que la Banque a un rapport bonne solvabilité lui permettre de faire face aux risques auxquels elle est confrontée et de réaliser de bons bénéfices pour assurer sa continuité, mais il souffre de créances douteuses, qui ont affecté la qualité de ses actifs, et ses performances ne sont pas satisfaisantes à l'égard de la liquidité et de prendre des mesures immédiates pour renforcer la position de liquidité de la banque pour répondre à des obligations immédiates.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	01
الشكر	02
الملخص	03
فهرس المحتويات	04
فهرس الجداول	09
فهرس الأشكال	11
فهرس الملاحق	12
مقدمة	أ- هـ
الفصل الأول: الجانب النظري.	18
تمهيد	19
المبحث الأول: نظرة عامة حول تقييم الأداء المالي للبنوك.	20
المطلب الأول :عموميات حول تقييم الأداء.	20
الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء.	20
الفرع الثاني: أهداف تقييم الأداء.	20
الفرع الثالث : أهمية تقييم الأداء .	21
الفرع الرابع : مراحل عملية تقييم الأداء.	21
الفرع الخامس: المقومات الأساسية لنظم تقييم الأداء في البنوك التجارية.	23
المطلب الثاني: نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك.	24
الفرع الأول:التحليل المالي.	24
الفرع الثاني:نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE).	26
الفرع الثالث: القيمة الاقتصادية المضافة.	27

العنوان	الصفحة
الفرع الرابع:المقارنة المرجعية.	28
الفرع الخامس: مؤشرات الحيطة الكلية.	29
المبحث الثاني: نظام CAMELS لتقييم الأداء المالي للبنوك.	32
المطلب الأول:مدخل حول نظام CAMELS لتقييم الأداء.	32
الفرع الأول: نشأة و تطور نظام CAMELS.	32
الفرع الثاني: تعريف نظام CAMELS.	33
الفرع الثالث : مميزات نظام CAMELS.	34
الفرع الرابع: كيفية عمل نظام CAMELS.	34
المطلب الثاني: معايير نظام CAMELS لتقييم الأداء.	36
الفرع الأول:كفاية رأس المال وفق نظام CAMELS.	36
مفهوم كفاية رأس المال	37
تطور معيار كفاية رأس المال	37
أسس تصنيف كفاية رأس مال البنك وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS.	39
الفرع الثاني: جودة الأصول وفق نظام CAMELS.	40
توظيفات الأصول في البنوك	40
النقاط الواجب مراعاتها حول دراسة جودة الأصول	41
مؤشرات تقييم جودة الأصول	41
أسس تصنيف أصول البنك وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS.	42
الفرع الثالث: جودة الإدارة وفق نظام CAMELS.	43
مؤشرات تقييم جودة الإدارة	43
أسس تصنيف جودة إدارة البنك وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS.	٤٤

العنوان	الصفحة
الربحية وفق نظام CAMELS.	44
مصادر أرباح البنوك	45
النقاط الواجب مراعاتها حول دراسة جودة الأصول	45
نسب تقييم ربحية البنك	45
أسس تصنيف ربحية البنك وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS	45
الفرع الخامس: السيولة وفق نظام CAMELS.	46
مفهوم السيولة في البنوك و مكوناتها	46
النقاط الواجب مراعاتها عند دراسة سيولة البنك	47
مؤشرات السيولة في البنوك	48
أسس تصنيف سيولة البنك وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS	48
الحساسية اتجاه مخاطر السوق وفق نظام CAMELS.	49
مفهوم مخاطر السوق	49
النقاط الواجب مراعاتها عند دراسة حساسية البنك لمخاطر السوق	50
أسس تصنيف البنك لمخاطر السوق وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS.	50
خلاصة الفصل	51
الفصل الثاني: الجانب التطبيقي.	52
تمهيد	53
المبحث الأول: نظرة حول البنك الخارجي الجزائري.	54
المطلب الأول:التعريف بالبنك الخارجي الجزائري و نشأته.	54
الفرع الأول:التعريف بالبنك الخارجي الجزائري.	54
الفرع الثاني:البنك الخارجي الجزائري نشأة و تطور.	54

العنوان	الصفحة
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري و الخدمات التي يقدمها.	56
الفرع الأول:الخدمات التي يقدمها البنك الخارجي الجزائري.	56
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري.	56
المبحث الثاني: تقييم أداء البنك الخارجي الجزائري وفقا لنظام CAMELS.	58
المطلب الأول: تقييم كفاية رأس المال، جودة أصول و إدارة البنك الخارجي الجزائري وفقا لنظام CAMELS.	58
الفرع الأول: تقييم كفاية رأس المال للبنك الخارجي الجزائري.	58
أولا: التنظيم البنكي المتعلق بكفاية رأس المال في البنوك الجزائرية.	58
ثانيا: تحليل كفاية رأس المال للبنك الخارجي الجزائري.	59
ثالثا: تصنيف كفاية رأس مال البنك الخارجي الجزائري.	60
الفرع الثاني:تحليل جودة أصول البنك الخارجي الجزائري.	60
أولا : مرجعية تقييم جودة أصول البنك.	60
ثانيا: تحليل جودة أصول البنك الخارجي الجزائري.	61
ثالثا: تصنيف جودة أصول البنك الخارجي الجزائري.	62
الفرع الثالث:تحليل جودة إدارة البنك الخارجي الجزائري.	64
المطلب الثاني: تقييم ربحية، سيولة و حساسية البنك الخارجي الجزائري لمخاطر السوق وفقا لنظام CAMELS.	64
الفرع الأول:تحليل ربحية البنك الخارجي الجزائري.	64
أولا : مرجعية تقييم ربحية البنك.	64
ثانيا: تحليل ربحية البنك الخارجي الجزائري.	65
ثالثا: تصنيف ربحية البنك الخارجي الجزائري.	67
الفرع الثاني:تحليل سيولة البنك الخارجي الجزائري.	٦٨

العنوان	الصفحة
أولا : مرجعية تقييم سيولة البنك	68
ثانيا: تحليل سيولة البنك الخارجي الجزائري.	69
ثالثا: تصنيف سيولة البنك الخارجي الجزائري.	71
الفرع الثالث:تحليل حساسية البنك الخارجي الجزائري لمخاطر السوق.	72
أولا : مرجعية تقييم حساسية البنك لمخاطر السوق.	72
ثانيا: تحليل حساسية البنك الخارجي الجزائري لمخاطر سعر الفائدة.	72
خلاصة الفصل	75
الخاتمة	76
المراجع	80
الملاحق	87

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تصنيف البنوك حسب نظام CAMELS.	35
02	تصنيف كفاية رأس مال البنك وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS.	39
03	تصنيف جودة أصول البنك وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS.	42
04	تصنيف جودة إدارة البنك وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS	44
05	تصنيف ربحية البنك وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS.	46
06	تصنيف سيولة البنك وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS	48
07	تصنيف حساسية البنك لمخاطر السوق وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS.	50
08	نسب كفاية رأس المال لـ BEA من 2010-2013.	59
09	تصنيف كفاية رأس مال البنك الخارجي الجزائري.	60
10	تصنيف سيولة البنك اعتمادا على نسبة التصنيف المرجح.	61
11	نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى إجمالي الأصول في البنك.	61
12	نسبة التصنيف المرجح في البنك.	62
13	تصنيف جودة أصول البنك الخارجي الجزائري اعتمادا على نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى مجمل الأصول.	62
14	تصنيف جودة أصول البنك الخارجي الجزائري اعتمادا على نسبة التصنيف المرجح.	63
15	تصنيف جودة أصول البنك الخارجي الجزائري.	63
16	تصنيف ربحية البنك.	65
17	نسب الربحية في البنك.	66
18	تصنيف البنك اعتمادا على نسبة العائد على حقوق الملكية.	67
19	تصنيف البنك اعتمادا على نسبة العائد على الأصول.	67
20	تصنيف البنك اعتمادا على نسبة العائد على متوسط الأصول.	68
21	تصنيف ربحية البنك الخارجي الجزائري.	68
22	تصنيف سيولة البنك.	69
23	نسب السيولة في البنك.	69

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
24	تصنيف سيولة البنك اعتمادا على نسبة القروض إلى الودائع.	71
25	تصنيف سيولة البنك اعتمادا على نسبة القروض إلى إجمالي الأصول.	71
26	تصنيف سيولة البنك الخارجي الجزائري.	72
27	الفجوة بين أصول و خصوم البنك الحساسة لأسعار الفائدة.	73
28	نسبة الأصول البنك الحساسة لأسعار الفائدة إلى إجمالي الأصول.	73
29	التصنيف النهائي للبنك	74

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	وصف حالة البنك حسب نظام CAMELS.	36
٠٢	الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري.	57

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري لسنة 2010
02	القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري لسنة 2012
03	ميزانية البنك الخارجي الجزائري لسنة 2013
04	التقرير السنوي للبنك الخارجي الجزائري لسنة 2010
05	التقرير السنوي للبنك الخارجي الجزائري لسنة 2011
06	تقرير عن أداء البنك الخارجي الجزائري سنة 2011
07	التقرير السنوي للبنك الخارجي الجزائري لسنة 2012
08	التقرير السنوي للبنك الخارجي الجزائري لسنة 2013
09	الاستمارة الخاصة بتقييم جودة إدارة البنك

مقدمة

إن تعرض البنوك للعديد من الأزمات ساهم في إحتلال السلامة المصرفية الأهمية التي تأخذ في عين الإعتبار في كافة أنشطة المصرف، و السعي لوضع أنظمة إنذار مبكر من أجل التعرف على المشاكل التي ستحدث قبل إستفحالها، لذا سعت البنوك إلى تقييم أدائها لمعرفة نقاط القوة و الضعف التي تعتري أنشطتها و العمل على إستدراكها.

و بما أن النظم التقليدية لتقييم الأداء لها محدداتها و هي قاصرة في إعطاء إشارات تحذيرية لإدارة المصرف بسبب إعتمادها على التحليل الكمي دون النوعي، لذا ظهرت معايير جديدة تهتم بكلا الجانبين و تعطي تقييم شامل لأداء المصرف، و من بين أهم هذه المعايير نظام تقييم البنوك وفقا للمؤشرات الناتجة عن الفحص الميداني أو نظام CAMELS لتقييم أداء البنوك.

يعتبر تقييم أداء البنوك الجزائرية ضرورة ملحة نظرا لما يشهده النظام المصرفي من تحولات و إصلاحات بداية بقانون النقد و القرض و ما تبعه من تعليمات تنظيمية و إجرائية و قوانين معدلة، و السعي لتقييم أثر هذه الإصلاحات على أداء، كفاءة و مردودية البنوك من أجل تأهيلها للمنافسة إقليميا و دوليا.

الإشكالية الرئيسية:

و يمكن طرح الإشكال التالي:

- ما مدى قدرة نظام CAMELS على إعطاء تقييم شامل لأداء البنك؟

الإشكالية الرئيسية:

تتفرع عن الإشكالية الرئيسية الإشكاليات الفرعية التالية:

- ✓ هل يحقق البنك الخارجي الجزائري نسبة الملاءة المطلوبة وفقا للقوانين في الجزائر؟
- ✓ هل يمتلك البنك الخارجي الجزائري أصول ذات جودة؟
- ✓ هل للبنك الخارجي الجزائري جهاز إداري كفؤ قادر على التسيير الجيد للبنك؟
- ✓ هل يحقق البنك الخارجي الجزائري أرباح مرضية؟

- ✓ هل للبنك الخارجي الجزائري القدرة على التحكم في سيولته؟
- ✓ ما مدى حساسية أصول و خصوم البنك الخارجي الجزائري لمخاطر السوق؟

فرضيات الدراسة:

و يمكن صياغة الفرضيات التالية:

* **الفرضية الأولى:**" يحقق البنك الخارجي الجزائري نسبة الملاءة المنصوص عليها في القوانين الجزائرية".

* **الفرضية الثانية:**"تمتاز أصول البنك الخارجي الجزائري بالجودة".

* **الفرضية الثالثة:**" يمتلك البنك الخارجي الجزائري جهاز إداري قادر على التسيير الجيد للبنك".

* **الفرضية الرابعة:**" يحقق البنك الخارجي الجزائري أرباح مرضية".

* **الفرضية الخامسة:**" للبنك الخارجي الجزائري القدرة على التحكم في سيولته".

* **الفرضية السادسة:**" تمتاز أصول و خصوم البنك الخارجي الجزائري بضعف الحساسية لمخاطر السوق".

مبررات إختيار الموضوع:

تم إختيار الموضوع للأسباب التالية:

- يصب الموضوع في مجال التخصص.
- الإهتمام بالمواضيع الحديثة في مجال البنوك خاصة التي تمتاز بضعف أو قلة الأبحاث حولها و تحديد في الجزائر.
- الميول الشخصي للبحث أكثر في الموضوع.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال الدراسة تحقيق مايلي:

- نظرا لنقص المراجع المتعلقة بنظام CAMELS في المكتبة الجزائرية سعينا من خلال الدراسة إلى إثراء هذه الأخيرة.
- تطبيق نظام CAMELS على البنك الخارجي الجزائري لمعرفة درجة تصنيفه.
- بيان قدرة نظام CAMELS على إعطاء تقييم شامل لأداء المصرف وكشفه لنقاط القوة و الضعف في أداء البنك.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

- أهمية الإستقرار في الجهاز المصرفي لمدى تأثيره في الاقتصاد.
- أهمية نماذج تقييم الأداء في تحسين أداء البنوك و معرفة نقاط القوة و الضعف في أنشطتها، و تجنيبها الوقوع في أزمات.
- أهمية نظام CAMELS لتقييم أداء البنوك نظرا لتقييمه الجوانب الكمية و النوعية و إعتماده على تقييم كل من كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية إتجاه مخاطر السوق.

الدراسات السابقة:

- **الدراسات العربية:**

❖ أحمد نور الدين الفرا:" **تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي كأداة للرقابة على القطاع المصرفي**" الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل، تناولت الدراسة بنك فلسطين كدراسة حالة في الفترة الممتدة بين 2004-2007 حيث عملت هذه الدراسة على تقييم أداء بنك فلسطين بإستخدام نظام CAMELS لمعرفة مدى وجود حالة ضعف تشوب أداء بنك فلسطين من خلال مؤشرات تقييم كل من كفاية رأس المال، الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية إتجاه مخاطر السوق، و توصل

الباحث إلى تصنيف بنك فلسطين في التصنيف 1 مما يعني أن أداء البنك قوي و سليم في العديد من النواحي.

- يوسف بوخلخال:" **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية**" أجريت الدراسة على بنك الفلاحة و التنمية الريفية لسنتي 2008-2009 الدراسة عبارة عن مقالة سلطت الضوء على أهم المعايير و النماذج الحديثة التي تستعملها البنوك المتطورة للتنبؤ بالمخاطر المالية و ذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات و المعايير النموذجية لتفادي الأزمات المالية و تفادي عدم حدوثها في المستقبل، حيث تم إبراز الجوانب الإيجابية في تطبيق نظام CAMELS و دورها كرافد هام في تغذية عمليات التفتيش و الرقابة بالمعلومات التي تكشف عن بعض مظاهر الضعف و القصور و التي تشكل مداخل مهمة في البحث عن جذور المشكلات المصرفية و مسبباتها.
- عاشوري صورية:" **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية**" الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير، تمت الدراسة على البنك الوطني الجزائري كدراسة حالة للفترة الممتدة بين سنتي 2006-2009 طبقت الباحثة معايير و مؤشرات نظام CAMELS و توصلت إلى أن البنك الوطني الجزائري يتميز بموقف سليم نسبيا و لكن تواجهه بعض نقاط الضعف، فبالرغم من التزام البنك بتحقيق نسبة ملاءة تفوق الحد الأدنى المحدد مما يجعله يمتلك رأس مال جيد و قدرته على تحقيق أرباح مرضية تضمن له البقاء، إلا أن البنك يعاني من مشكلة تزايد القروض المتعثرة و مشاكل في السيولة.

- **الدراسات الأجنبية:**

- **Lorraine Buerger:"CAMELS RATINGS: what they mean and why they"**

الدراسة عبارة عن مقال صادر من بنك BANK DIRECTOR التابع لمجموعة DIRECTOR CORPS و ذلك سنة 2011 اعتبرت الكاتبة أنه ليس هناك عنصر من العناصر المكونة لنظام CAMELS أكثر أهمية من العناصر الأخرى، و أنه يجب على المسيرين يفهموا فهم عميق لنظام CAMELS لأهميته كنظام لتقييم الأداء، و تم من خلال المقال تقديم النقاط التي من خلالها يقيم كل عنصر من عناصر نظام CAMELS و التدابير الواجب اتخاذها بعد تقديم تقييم للبنك.

الإطار الزمني و المكاني للدراسة:

تمت الدراسة على البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 2010-2013.

المنهج و الأدوات المستخدمة:

إتبعنا النمهج الوصفي، التحليلي، الإحصائي في الدراسة ضرورة لما يتطلبه الموضوع، كما تم استخدام العديد من المراجع لبناء الدراسة تنوعت بين كتب، مذكرات، مجلات، مواقع إلكترونية و غيرها بالإضافة إلى استخدام القوائم المالية للبنك للسنوات قيد الدراسة لما تحمله من معلومات و بيانات تساعدنا في حساب النسب و تحليلها.

صعوبات البحث:

واجهتنا العديد من الصعوبات التي حالت و أن يكون البحث كما خططنا له، و نذكر من بين هذه الصعوبات مالي:

- ♣ قلة المراجع التي تدرس تقييم الأداء للبنوك التجارية عامة و نظام CAMELS خاصة.
- ♣ صعوبة الحصول على وثائق تثري الدراسة.
- ♣ عدم التعاون من قبل إدارات البنك في الإجابة على الاستمارة كرفض الإجابة عليها و هي مرسلة عبر الفاكس أو إمكانية الإجابة عليها بعد القيام بتربص داخل البنك.

محتوى البحث:

تم تقسيم الدراسة إلى جانبين جانب نظري شمل نظرة عامة حول تقييم الأداء المالي للبنوك و عرض نماذج معتمدة في تقييم أداء البنوك، بالإضافة إلى عرض نظام CAMELS لتقييم الأداء المالي للبنوك شمل تفصيل حول المؤشرات المكونة لنظام.

أما الجانب الثاني فتمثل في عرض نبذة عن البنك الخارجي الجزائري من نشأة و تطور، الهيكل التنظيمي و الخدمات التي يقدمها، كما قمنا بحساب بعض النسب التي تدخل ضمن مؤشرات نظام CAMELS و تطبيقها على البنك الخارجي الجزائري و من ثم تحليلها و تقديم التصنيف المناسب لها.

الفصل الأول :

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

يكتسي موضوع تقييم الأداء أهمية كبيرة بالنسبة لأي منظمة لما يتضمنه من قياس لمدى قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها و كفاءتها في إستغلال مواردها بصورة مثلى، كما تعتمد عليه في إصدار الحكم على النتائج المحققة و رسم السياسات مستقبلا.

و في مجال البنوك فإن عملية تقييم الأداء لا تقل أهمية عن باقي المؤسسات و المنظمات فمن خلالها تستطيع البنوك كشف نقاط القوة و الضعف في كافة أنشطتها و تحديد الانحرافات من أجل معرفة كيفية معالجتها و رسم السياسات المناسبة لرفع و تحسين الأداء.

اختلفت النماذج التي عمدت إلى تقييم أداء البنوك بداية بالتحليل المالي مرورا بكل من نموذجي العائد على حقوق الملكية و القيمة الاقتصادية المضافة، بالإضافة إلى مؤشرات الحيطة الكلية و دورها في الكشف المبكر عن حدوث الأزمات و غيرها من النماذج التي و إن كانت لا تغطي التقييم الشامل للبنك و لكنها تسعى لتقييم الأداء من جانب معين .

يسعى نظام CAMELS من خلال تصنيفه للبنوك لتقييم كفاية رأس مال البنك و قدرته على مواجهة المخاطر التي تعتري أنشطته، و كذا تقييم جودة الأصول و قدرتها على تحقيق الإيرادات، كما يأخذ بعين الاعتبار كل من إدارة وضعية السيولة و حساسية البنك لمخاطر السوق، فينظر لإدارة البنك من حيث الكفاءة في التسيير و السعي على رفع مكانة البنك و مواجهة التنافسية، أما في ما يتعلق بالربحية فيهتم بمقدرة البنك على تحقيق أرباح مرضية تضمن إستمراريته و استقراره، و ينظر إلى السيولة من حيث كفاءة البنك في تسيير سيولته و قدرته على تلبية الاحتياجات المالية، بالإضافة لمدى حساسية البنك للتغييرات في أسعار الصرف و أسعار الفائدة و غيرها من المخاطر السوقية التي تأثر على أدائه.

المبحث الأول: نظرة عامة حول تقييم الأداء المالي للبنوك.

إن التقييم هو وسيلة لتحقيق غاية محددة و ليس هدفا نهائيا بحد ذات و تعد عملية تقييم الأداء المصرفي ذات أهمية كبيرة لتحقيق أهداف المصرف في الربحية و السيولة و الأمان أو السلامة المالية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد و الوصول إلى أعلى عائد بأدنى مخاطرة و بأقل تكلفة ممكنة، و قد اختلفت النماذج المقدمة من قبل العلماء التي تسعى لتقديم تقييم أداء للمنشآت أو البنوك.

المطلب الأول :عموميات حول تقييم الأداء.

يحتل تقييم الأداء مكانة متميزة في الوقت الحاضر لما له من أهمية كبيرة في تحديد كفاءة البنك و مدى تحقيقه لأهدافه.

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء.

قبل تقديم مفهوم لتقييم الأداء نعرف أولا الأداء حيث أن الأداء هو "انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية و البشرية و استغلالها بكفاءة * و فعالية **بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها."[1]

"أما تقييم الأداء عبارة عن قياس مدى نجاح الوحدات في تحقيق أهدافها المحددة مسبقا"[2] ،أو هو "التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة و التحقق من تنفيذ الأهداف المخططة."[3]

الفرع الثاني: أهداف تقييم الأداء.

تستهدف عملية تقييم الأداء تحقيق ما يلي:

- الوقوف على مستوى إنجاز الوحدة الاقتصادية مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها.
- الكشف عن الخلل و الضعف في نشاط المؤسسة و إجراء تحليل شامل لها و بيان مسبباتها و ذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها و تصحيحها و إرشاد المنفذين إلى وسائل تلافيها مستقبلا.

---

* الكفاءة : القدرة على القيام بالعمل المطلوب بأقل المدخلات ، و النشاط الكفء هو النشاط أقل تكلفة.

** الفعالية : و هي القدرة على تحقيق النشاط المرتقب و الوصول إلى النتائج المرتقبة.

[1] الشيخ الداوي ، **"تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء"**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد السابع، 2009-2010 ، ص :218 .

[2] عوف محمود الكفراوي، **"الرقابة المالية"**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2004، ص: 137.

[3] أبو الفتوح علي فصالة ، **"التحليل المالي و إدارة الأموال"**، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع، 1999، ص:23.

- تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل و الضعف في النشاط الذي يطلع فيها، من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية و تحديد انجازاته سلبا أو إيجابا الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع مستوى أداء الوحدة.
- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا أكبر و بتكاليف أقل و بنوعية جيدة.[1]

الفرع الثالث : أهمية تقييم الأداء .

تكمن أهمية تقييم الأداء فيما يلي :

- يوفر تقييم الأداء معلومات هامة لمختلف المستويات الإدارية في المنظمة.
- يظهر مدى إسهام المنظمة في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية
- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام الإدارية و المنظمات المختلفة.
- يؤدي إلى الكشف عن العناصر الكفوءة و وضعها في المواقع الأكثر إنتاجية.
- يسهم في ترشيد الإنفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام المنظمة لمواردها المتاحة.
- يساعد في اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية منعا لتكرارها.
- يؤدي إلى التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه نشاط المنظمة في الإنتاج و التسويق و التمويل.
- يساعد في التحقق من سلامة المركز المالي للمنظمة و بيان مدى تناسق توزيع الأموال المتاحة على أوجه الاستثمار المختلفة و مدى كفاءة استغلالها لتلك الأموال.
- يعمل على تحقيق الرقابة المالية بإشكالها المختلفة.
- يسهم في تحقيق المتابعة للأهداف الموضوعة بالموازنة التخطيطية عن طريق مقارنة نتائج التنفيذ الفعلي بالتقديرات الموضوعة.[2]

الفرع الرابع : مراحل عملية تقييم الأداء.

إن عملية تقييم الأداء بالمؤسسات الاقتصادية لم تحظى بالاتفاق التام حول مراحلها نظرا لطبيعة الموضوع مراد تقييمه، فعملية تقييم أداء الأفراد مثلا تختلف في بعض مراحلها عن عملية تقييم الأداء الإنتاجي، لذلك

[1] مجيد الكرخي،"**تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**"، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2007 ،ص: 32.

[2] علي منصور محمد بن سفاع،"**تقييم الأداء باستخدام نموذج CAMEL– دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني للسنوات 2003 – 2007**"، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة عدن، اليمن، العدد الثاني، ديسمبر 2008، ص– ص : 08 – 09.

سيتم التطرق في هذا العنصر إلى عملية التقييم التي نشتقها من عملية الرقابة و التي تصلح لتقييم النتائج المتحصل عليها في شكل رقمي.

عموما يمكن حصر مراحل عملية التقييم في أربع مراحل أساسية مكملة لبعضها البعض، غياب واحدة منها تعرقل العملية ككل، وهي بالترتيب كما يلي: أولا جمع المعلومات الضرورية لعملية التقييم ،ثانيا قياس الأداء الفعلي، ثالثا مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المعيارية، رابعا دراسة الانحراف و إصدار الحكم.

أولا : جمع المعلومات الضرورية.

تعد المعلومات موردا من الموارد الأساسية في عملية التسيير بمختلف مستوياته، فلا يمكن أن يوجد تخطيط دون معلومات، ولا يمكن أن يكون اتخاذ القرار دون توفر معلومات ولا يمكن أن تكون رقابة دون معلومات ... فالمعلومات شيء ضروري في التسيير. ولكن توفر المعلومات ليس بالشيء الكافي، بل يجب على المؤسسة أن تتحصل عليها بالجودة العالية، وفي الأوقات المناسبة فالمعلومات فضلا عن أهميتها في تقييم الأداء، فهي تعد بمختلف أنواعها من الوسائل التي تلجأ إليها المؤسسة لتحسين أدائها الاقتصادي، والحصول على مزايا تنافسية، وتحقيق التنافسية المستديمة للمؤسسة.

إن عملية التقييم تتطلب مجموعة من المعلومات يمكن إرجاعها إلى ثلاث مصادر هي: الملاحظة الشخصية، التقرير أو البيان الشفوي، التقارير الكتابية.

ثانيا: قياس الأداء الفعلي.

يتم قياس أو تقدير الأداء الفعلي عادة بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية و الأساليب الإحصائية من بيانات و معلومات، و يجب توفر عاملين مدربين للقيام بهذه الأعمال بهذه الأعمال، مع استخدام الآلات المستحدثة متى كان مناسبا، لسرعة عرض نتائج القياس أو التقدير، و اتخاذ القرارات الخاصة بها. [1]

و العقبة التي يمكن مواجهتها في هذه المرحلة هي ما هي المعايير والمؤشرات التي يتم اللجوء إليها، فالمؤسسة تواجه مشكلة اختيار المعايير والمؤشرات الموافقة لطبيعة الأداء المراد قياسه. و يتمثل قياس الأداء في العملية التي تزود مسؤولي المؤسسة بقيم رقمية فيما يخص أداؤها بناء على معايير الفعالية و الكفاءة.

[1] أمارة محمد يحي عاصي، **"تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية"**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال غير منشورة، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، سوريا، 2010،ص: 79.

ثالثا: مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المعيارية.

يتم مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المرغوب، و تتم المقارنة هنا على أساس الزمن من خلال مقارنة الأداء الحالي بالأداء في السنوات الماضية، أو على أساس أداء المؤسسات الأخرى من خلال مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى، أو على أساس الأهداف في بعض الحالات تقوم المؤسسة بمقارنة أدائها الفعلي بالأهداف المخططة لتحدد نسبة إنجاز أهدافها.

رابعا : دراسة الانحراف وإصدار الحكم .

إن عملية المقارنة تفصح عن ثلاث نقاط هي: انحراف موجب، انحراف سلبي، انحراف معدوم، فالأول في صالح المؤسسة كارتفاع الأرباح، ارتفاع حصة السوق انخفاض التكاليف... أما الانحراف الثاني فهو ضد المؤسسة كاستهلاك المواد الأولية بكميات تفوق المعيارية، انخفاض الإنتاجية...أما الانحراف الثالث فليس له تأثير على نتائج المؤسسة، والحكم على الأداء من خلال الانحراف الكلي يعد من الأحكام المضلة، بل يجب على المسؤولين القيام بتحليل الانحراف الكلي سواء كان موجبا، سالبا أو معدوما، إن أمكن إلى غاية الوقوف على الأسباب الفعلية للانحراف، لتشجيع ما هو إيجابي ومعالجة ما هو سلبي.

وفي حقيقة الأمر عملية التحليل تمكن المؤسسة من معرفة مصدر أدائها، أهو أداء داخلي أو أداء خارجي، فالحكم الجيد على الأداء يجب أن يكون مبني على تحليل الأداء أو الظاهرة إلى غاية الوصول إلى أبعد مؤثراته. ومن الطرق الفعالة في عملية التحليل طريقة الإحلال المتسلسل التي تساعد على تحديد تأثير كل عنصر ينتمي إلى الظاهرة في الانحراف الكلي.[1]

الفرع الخامس: المقومات الأساسية لنظم تقييم الأداء في البنوك التجارية.

كي يتسنى لنظام تقييم الأداء المتبع في البنوك تحقيق أهدافه و بصورة كفوءة لا بد أن تتوافر فيه عدة مقومات أهمها :

١. أن يكون نظام تقييم الأداء شاملا و يغطي جوانب الأداء كافة في البنك التجاري، و يعطي في الوقت ذاته انطباعا و رؤية واضحة عن موقف المصرف في جوانب الأداء كافة.

[1] عادل عشي، "**الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية:قياس وتقييم**"، رسالة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر،بسكرة،2001-2002، ص- ص:28-32.

٢. أن يعكس الوضوح في تباين النواحي الكيفية للأداء بجانب النواحي الكمية، كذلك يجب أن يعكس الترابط بين الوظائف الإدارية المختلفة في المصرف.
٣. أن يحقق الترابط بين أهداف البنك التجاري محل التقييم و أهدافه، مع تعرف القائمين و العاملين بالمصرف على المؤشرات و أهداف النظام بما يكفل توافر الرغبة في تقبل نتائجه.
٤. أن يحقق التكامل بين الإجراءات الرقابية مع مراعاة السهولة و البساطة، و ارتكازه على عدد قليل من النماذج و المؤشرات التفصيلية .
٥. الاستمرار في تطبيق نظام تقييم الأداء، بمعنى عدم الاقتصار على مدة زمنية معينة، بل يتوجب أن يتسم هذا النظام بالدورية و الانتظام في مدة زمنية قصيرة، لمواجهة الانحرافات قبل استفحال آثارها في الاتجاهات غير المرغوبة و توجيهها نحو مسارات السير المرغوبة.
٦. أن يتمكن من الوصول إلى نتائج إيجابية في تحسين الأداء و رفع الكفاءة الاقتصادية، من خلال توضيحه لمسارات الأداء السليمة فيما بعد، و أن لا يكون قاصرا على الكشف عن أوجه الخلل و الانحراف فقط.
٧. أن يشتمل على نظام للمكافئات أو الحوافز المادية بما يشجع العاملين على تحقيق الأداء السليم و الناجح من خلال وضع تقييم معياري لأداء العاملين و حجم الحوافز التي يستحقونها.[١]

المطلب الثاني: نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك.

اختلفت النماذج التي تهدف إلى تقييم الأداء المالي للبنوك و فيما يلي سنذكر بعض هذه النماذج:

الفرع الأول: التحليل المالي.

التحليل المالي عبارة عن " تشخيص الحالة المالية للمؤسسة لفترة معينة باستعمال وسائل تختلف باختلاف الطرق و الأهداف من هذا التحليل"[٢] تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم أداء المؤسسات لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، و كفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي، وسيولتها، والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى. ينظر إلى التحليل المالي بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية

[١] نصر حمود مزيان فهد،"**أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية الاقتصادية**"، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009،ص– ص : 34–35 .
[٢] آسيا قاسمي، "**تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك**"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع مالية المؤسسة غير منشورة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008–2009، ص: 68.

(قائمة المركز المالي و قائمة الدخل) إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية إتخاذ القرار، وتشكل النسب المالية الجانب الهام في عملية التحليل.[1]

و من بين هذه النسب نذكر[2]:

❖ **نسب السيولة:**

- المعيار النقدي = نقدية بالخزينة + أرصدة لدى البنك المركزي + المستحق على البنوك / الودائع + المستحق للبنوك. يشير هذا المعيار إلى مدى كفاية الأصول النقدية في سداد الودائع.

❖ **كفاية حقوق الملكية بالنسبة للودائع:**

كفاية حقوق الملكية بالنسبة للودائع = حق الملكية/ الودائع.

وتبين هذه النسبة مدى اعتماد البنك على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل، و أيضا مدى قدرته على رد الودائع التي حصل عليها من الأموال المملوكة له، فكلما زادت هذه النسبة كان ذلك مصدر أمان للمودعين و العكس في حالة انخفاض هذه النسبة.

❖ **مدى كفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر الاستثمار:**

- علاقة حقوق الملكية بالاستثمارات = (حقوق الملكية/ الاستثمارات) × 100

يمكن من خلال هذه النسبة التعرف على كفاية حقوق الملكية لمقابلة الخسائر المتوقعة و الناتجة عن الاستثمار دون المساس بالودائع.

❖ علاقة حقوق الملكية بالأصول الخطرة = **مدى كفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر الاستثمار:**

و هي تبين مدى قدرة حقوق الملكية على مقابلة مخاطر الاستثمار الناشئة عن عدم الوفاء.

❖ **معايير التوظيف:**

- علاقة القروض و السلفيات بالودائع = (القروض و السلفيات/ الودائع) × 100

تعد هذه العلاقة مؤشرا سليما لقياس نشاط البنك، و ذلك فيما يتعلق بقدر ما يزود به المجتمع من أموال في صورة قروض و سلفيات بالنسبة للائتمان و الذي حصل عليه.

- علاقة الاستثمارات بالودائع = (الاستثمارات / الودائع) × 100

[1] عبد الخفار حنفي، "**تقييم الأداء المالي و دراسات الجدوى**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص:51.

[2] عبد الخفار حنفي، "**إدارة البنوك**"، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الإسكندرية، 1997، ص- ص:307-316.

و هي مقياس لمدى توظيف البنك للودائع.

❖ **معايير ربحية رأس المال:**

- علاقة صافي الربح برأس المال المدفوع:تبين هذه العلاقة مقدار ما تحققه كل وحدة نقدية من رأس المال المدفوع من أرباح صافية.
- علاقة صافي الربح بحقوق الملكية: تبين هذه النسبة العائد على حقوق الملكية.

الفرع الثاني:نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE).

أعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة، مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد و المخاطرة، و قد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف دايفيد كول كإجراء لتقييم أداء المصارف، و ذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح المصرف الخاصة بمخاطر تم اختيارها، تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر معدل الفائدة، مخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل. [1]

إن العائد على الملكية متكون من ثلاثة مؤشرات أداء مهمة وهي كما يلي:

- مؤشر تقييم الربحية: وهي نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات، والتي تمثل مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح و مراقبة التكاليف.
- مؤشر تقييم كفاءة إدارة الأصول: وهي نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات، والتي تمثل مدى كفاءة الإدارة في تحقيق المنفعة من الموجودات في تحقيق الإيرادات.
- مؤشر مضاعف حق الملكية أو الرفع المالي: وهي نسبة إجمالي الموجودات إلى حقوق الملكية، و التي تقيس المخاطر المتعلقة باستخدام أموال الملكية ضمن هيكل رأس مال الشركة.

ومن هنا فان العائد على حقوق الملكية مشتق من المؤشرات الثلاثة أعلاه وكما يلي:

مؤشر الربحية = مؤشر الرفع المالي X مؤشر الأصول X العائد على الملكية

$$\frac{\text{الربح الصافي}}{\text{حقوق الملكية}} = \frac{\text{الموجودات}}{\text{حقوق الملكية}} \times \frac{\text{الإيرادات}}{\text{الموجودات}} \times \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{الإيرادات}}$$

[1] طارق عبد العال حماد، **"تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة"** ،الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص : 77.

ما يستفاد من النموذج أعلاه أن تقييم أداء الشركات يمكن تحليل سببه فارتفاع نسبة العائد على الملكية يمكن أن يتم تحليل سببه من خلال تحليل النسبة التي ساهمت بهذا الارتفاع مما يعطي بعدا تحليليا لتقييم الأداء.[1]

الفرع الثالث: القيمة الاقتصادية المضافة.

ويعد مقياس القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) من أكثر المقاييس انتشارا بالرغم من شيوع مفهوم القيمة المضافة في الفكر الاقتصادي منذ عصر الفكر الاقتصادي الكلاسيكي (Marshall 1890-Hamilton 1777) والذين قدموا شرحا للوحدات لتعظيم الثروة إلا أن الاهتمام الحالي لهذا المفهوم في الفكر المحاسبي يرجع إلى شركة Stern stwart وهي شركة استشارية أمريكية في نيويورك والتي أسسها كل من Joel stern و G.Bennett Stewart وذلك لخدمة الإدارة المالية ولتطوير قياس الأداء، وقد قامت هذه الشركة بنشر هذا المفهوم و تسجيل طريقة حسابه كعلامة تجارية مميزة تحت مسمى EVA® في أواخر الثمانينات من القرن الماضي.

و تقوم شركة Stern stwart بإعداد تقارير مالية دورية في مجلة تصدر بعنوان EVAluation ويتضح من عنوان المجلة محاولة الربط بين اسم مقياس القيمة الاقتصادية المضافة و مصطلح التقييم evaluation.

وقد عرف Stern & stwartمقياس القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) بأنه:"مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي حيث يرتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت وهو الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المملوك و المقترض " .[2]

وتقاس القيمة الاقتصادية المضافة بالمعادلة التالية:

القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) = الربح العامل الصافي بعد الضريبة (NOPAT) – (رأس المال × تكلفة رأس المال)[3]

---

[1] علاء عبد الحسين صالح، عدي صفاء الدين فاضل، "**تقييم أداء الشركات العراقية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية – دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2008 – 2010**"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، جامعة الكوفة، العراق، المجلد الثامن، العدد الخامس و العشرون،2012، ص: 149-150.

[2] مقبل علي أحمد علي،"**دراسة لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لأدوات تقويم أداء الشركات الصناعية والتعديلات المقترحة لاحتسابها**"، ص: 04، www.Iasj.net، يوم 2014/12/02 الساعة 11:15.

[3] محمد جموعي قريشي، "**تقييم أداء المؤسسات المصرفية**"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد الثالث،2004، ص: 92.

- **أوجه اختلاف القيمة الاقتصادية المضافة عن مؤشرات العائد على حقوق الملكية :**

تختلف القيمة الاقتصادية المضافة عن المقاييس التقليدية في أنها تبعد الإختلالات المحاسبية عند الاعتراف بالأرباح حيث تتيح المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مجموعة من المحاسبية المقبولة لكل مشكلة محاسبية، تسمح لأي إدارة بتزييف قوائمها المالية مما ينتج عنه إعادة توزيع الثروة و المخاطرة، و هكذا تحريف أداء البنك باستخدام تلك السياسات التي تؤثر على مركزه المالي، و بالتالي على النسب المستخرجة من القوائم المالية.[1]

الفرع الرابع:المقارنة المرجعية.

تعرف المقارنة المرجعية على أنها: "دراسة منظمة لمقارنة مؤشرات الأداء الرئيسية في إحدى المؤسسات بأهم المنافسين أو هؤلاء الذين يعتبرون رواد في أي مجال."[2]

إن إستخدام المقارنة يسفر عن تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

– مساعدة المنظمة في التعلم من خبرات الآخرين.

– تحديد أداء المنظمة نسبة إلى الأفضل.

– مساعدة المنظمة في تحديد الأولويات في تلك المجالات الأكثر حاجة للتحسين.

– تحسين وتطوير عمليات المنظمة الحالية بإكتساب أفضل الطرق لبلوغ وتجاوز العلامات المرجعية ذات المرتبة الأفضل.

– وضع معايير أداء أفضل للنجاح في الصناعة المرتبطة.

– تحسين الموضع التنافسي أو إمكانية التنافس كمنظمة بمرتبة عالمية، أو حتى الاحتفاظ بموقع الصدارة.[3]

يوجد نوعين للمقارنة المرجعية، مقارنة مرجعية داخلية ومقارنة مرجعية خارجية.

---

[1] طارق عبد العال حماد،مرجع سبق ذكره ، ص: 110.

[2] توفيق محمد عبد المحسن، **"قياس الجودة والقياس المقارن"**، دار الفكر العربي، مصر، 2005 – 2006، ص: 195.

[3] إيثار عبد الحميد آل فيحان، **"المقارنة المرجعية الإستراتجية في صناعة الإلكترونات"**، مجلة الإدارة و الإقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد الرابع و الخمسين، سنة 2005، ص- ص: 06– 07.

✓ **المقارنة المرجعية الداخلية:**

تتضمن اعتماد وحدات تنظيمية ذات أداء متميز داخل الوحدة و اعتبارها كأساس للمقارنة لتحسين أداء الوحدات التنظيمية الأخرى لنفس الوحدة ويدخل ضمن هذا النوع عملية المقارنة المرجعية التي تتم في الوحدة التي لها عدة فروع أو أقسام.

✓ **المقارنة المرجعية الخارجية:**

وتتضمن إجراء المقارنة مع وحدات أخرى رائدة في نفس مجال عمل الوحدة أو مجال آخر وتشمل:

1- المقارنة المرجعية التنافسية: تقوم على أساس المقارنة المباشرة مع الأفضل من المنافسين لتحقيق مستويات أفضل في الأداء لذلك تسمى أيضا المقارنة المرجعية في الأداء إذ تستخدم في مجال مقارنة المنتجات، الخدمات، التكنولوجيا، الإفراد، الجودة التسعير وبقية المجالات الأخرى.

2- المقارنة المرجعية الوظيفية: وتسمى أيضا المقارنة المرجعية للعملية وتتضمن مقارنة وظيفة معينة (التسويق، إدارة الموارد البشرية.....إلخ) أو أي عملية مثل تدريب العاملين أو غيرها بمثيلاتها في الوحدات الأخرى وقد تتم المقارنة مع وحدات تعمل بنفس المجال.[1]

الفرع الخامس: مؤشرات الحيطة الكلية.

مؤشرات الحيطة الكلية هي مؤشرات تدل على مدى سلامة و استقرار النظام المالي و تساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المالي للتأثر بالأزمات المالية و الاقتصادية و هي أيضا تعمل كآداة للإنذار المبكر في حالات تعرض الجهاز المصرفي المالي للخطر.[2]

يؤثر ويتأثر الجهاز المالي بمجمل النشاط الاقتصادي، إذ أن بعض التطورات الاقتصادية الكلية تسبق الأزمات المصرفية ، وعليه يجب مراقبة بعض المتغيرات على مستوى الاقتصاد ككل و لاسيما تلك التي تتعلق بهروب رأس المال و أزمات سعر الصرف، وهذه العوامل تشمل ما يأتي:

[1] إسماعيل مجبل دواي ، **"فاعلية المقارنة المرجعية في تقويم الأداء وإمكانية تطبيقها في الوحدات الإقتصادية العراقية غير الهادفة للربح"**، ص: 06.

[2] أحمد فلطاح، **"مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي"**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أفريل 2005، ص: 02.

أولا – النمو الاقتصادي:

و تتكون من معدلات النمو الاقتصادي الإجمالي، إذ أن انخفاض معدل النمو في الاقتصاد يضعف مقدرة المقترضين المحليين على خدمة الديون ويساهم في رفع مخاطر الائتمان، كما إن تدهور بعض القطاعات التي تتركز فيها قروض المؤسسات المالية واستثماراتها يؤثر بشكل مباشر على قوة المؤسسات المالية وبالتالي يؤدي إلى زعزعة وضع المحافظ المالية للمؤسسات المالية.

ثانيا – ميزان المدفوعات:

يعد ارتفاع عجز الحساب الجاري مؤشرا على احتمالية حدوث أزمات في سعر الصرف مما يؤثر سلبًا على النظام المالي ولاسيما إذا تم تمويل هذا العجز في تدفقات مالية قصيرة الأجل، فضلا عن أنه انخفاض نسبة الاحتياطيات في الجهاز المصرفي إلى الالتزامات قصيرة الأجل تعد هي الأخرى مؤشرا على عدم الاستقرار في النظام المالي. كما تشير التجارب إلى أن التدهور الكبير في شروط التبادل التجاري كان سببا رئيسا في الأزمات المالية في الكثير من البلدان و لاسيما البلدان التي تتصف صادراتها بالتركز في سلع محدودة.

ثالثا – التضخم:

إن التذبذب في التضخم يقلل من دقة التقييم لمخاطر الائتمان والمخاطر السوقية، ذلك إن التضخم يرتبط بشكل مباشر مع تذبذب مستوى الأسعار الذي يزيد من مخاطر المحافظ المالية ويشوه المعلومات التي تعتمد عليها المؤسسات المالية في تقييمها لمخاطر الائتمان و الاستثمار. كما أن الانخفاض السريع والكبير في معدلات التضخم يؤثر سلبا على مستوى السيولة ودرجة الإعسار المالي في المؤسسات المالية.

رابعا – معدلات الفائدة وأسعار الصرف:

يعد التذبذب في هذه المعدلات مخاطرة في حد ذاته، وكلما زاد هذا التذبذب ارتفعت مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف بالنسبة للمؤسسات المالية. و بشكل عام فإن ارتفاع درجة التذبذب في أسعار الصرف يمكن أن تتسبب في بعض المصاعب للمؤسسات المالية بسبب عدم التطابق في العملة بين أصول هذه المؤسسات وخصومها المالية. في حين إن ارتفاع أسعار الفائدة العالمية يمكن أن يؤثر في درجة تعرض الجهاز المصرفي في الأسواق الناشئة إلى الهزات العالمية.

خامسا – ازدهار الإقراض وأسعار الأسهم:

يعبر عن ازدهار الإقراض بالفارق بين نسبة النمو في الائتمان المقدم من المصارف ونسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، مثل هذا النوع من الازدهار يسود عادة قبل الأزمات المالية الحادة. أما فيما يخص ازدهار أسعار

الأسهم فتعد السياسة النقدية التوسعية أحد أسباب هذا الازدهار، إذ أن التغير المفاجئ في هذه السياسة لتصبح سياسة نقدية انكماشية يؤدي إلى انخفاض قيمة الأسهم و العقارات، وتراجع النشاط الاقتصادي بشكل عام مما يخلق الظروف الملائمة للإعسار المالي بالنسبة للمؤسسات المالية.

سادسا – آثار الانتقال بالعدوى:

بسبب الترابط بين النظم المالية في البلدان المختلفة من خلال التدفقات المالية وأسواق رأس المال والتجارة الخارجية فإن انتقال الأزمات المالية عبر الحدود يصبح متوقعا .فعندما يعاني أحد البلدان من أزمة مالية تظهر على شكل انخفاض حاد في قيمة العملة فإن البلدان الأخرى الشريكة لها في التجارة تعاني من الأزمة بانتقالها إليها من خلال التجارة بسبب تراجع تنافسية هذه البلدان مقارنة مع البلد الذي انخفضت قيمة عملته بشكل حاد. و يزداد أثر العدوى كلما زادت درجة التشابك في النظام المصرفي، ويعد الهروب الجماعي للودائع (أسلوب القطيع) من أكثر مظاهر العدوى التي تصيب النظام المصرفي.

سابعا – العوامل الأخرى:

- الاقتراض و الاستثمار الموجه.

إن توجيه الاستثمار و الاقتراض بصورة إجبارية إلى نشاطات وقطاعات على أسس غير سوقية تؤدي دائما إلى تخصيص غير كفء للموارد مما يؤثر سلبيا على درجة الإعسار في المؤسسات المالية.

-علاقة الحكومة بالقطاع المصرفي و الإختلالات في الموازنة:

إذ أن زيادة الائتمان الموجه من البنك المركزي إلى الحكومة يزيد من الضغوط التضخمية مما يؤثر على القطاع المالي.

- حجم المتأخرات في الاقتصاد:

إن تراكم المتأخرات في الاقتصاد يعكس صعوبات في خدمة الدين من قبل الحكومة والقطاع الخاص، وهذا يؤثر مباشرة على درجة السيولة و الإعسار المالي في المؤسسات المالية.[1]

[1] علي عبد الرضا حمودي العميد، "**مؤشرات الحيطة الكلية و إمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات(دراسة تطبيقية – حالة العراق)**"، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث، البنك المركزي العراقي، ص-ص :09-12.

المبحث الثاني: نظام CAMELS لتقييم الأداء المالي للبنوك.

يعد نظام CAMELS من الأساليب الفعالة لتقييم أداء المصارف وتحديد مدى قوة ومتانة مراكزها المالية و أوضاع الإدارة بها و من ثم مدى تحديد قدرتها على التعامل و التكيف مع أي متغيرات أو مستجدات ذات علاقة بنشاطها والتعرف على عناصر القوة والضعف في أداء المصارف.

الفرع الأول: نشأة و تطور نظام CAMELS.[1]

من أوائل الدول التي إستخدمت معايير الإنذار المبكر الولايات المتحدة الأمريكية و لك بسبب الإنهيارات المصرفية التي تعرض لها في عام ١٩٣٣ و أعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من ٤٠٠٠٠ مصرف محلي، و كان ذلك أحد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية، حيث تعرض النظام المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة و تدافع الجمهور نحو سحب ودائعهم، ثم حدث إنهيار مماثل في عام ١٩٨٨ أدى إلى فشل ٢١١ مصرف.

بدأ إستخدام معايير الإنذار المبكر في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٩ حيث ظل البنك الإحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف المصارف و مد البنوك بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور إلى أن تمكنت السلطات المصرفية بالتنبؤ بالإنهيار المصرفي قبل حدرثه فقل العدد إلى ٠٣ مصارف فقط عام 1998، وقد عكست نتائج تصنيف المصارف الأمريكية حسب معيار CAMELS كمقارنة للفترتين الممذكورتين نتائج طيبة لأداء البنوك في نهاية الربع الأول من عام ١٩٨٨ مقارنة بنتائج عام ١٩٩٨،فقد أظهرت نتائج التصنيف للربع الأول من عام ١٩٩٨ أن كل المصارف المحلية تقع في التصنيف ١ و ٢ و أن أكثر من ٤٠% من المصارف تتمتع بالتصنيف١ .

لقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الإحتياطي الفدرالي العديد من الأسئلة حول مصداقية المعيار في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، و قد توصل المحللون الاقتصاديون بهذا البنك إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذا المعيار في كشف أوجه الخلل بالمصارف و مدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي أستخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا قبل استخدام المعيار، كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة المعيار على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق و الأسعار و بشهور عديدة، لذلك فقد طالب العديد من المحللين و الباحثين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تمليكهم الحقائق و بالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم و اختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل و الأداء

[1] يوسف بوخلخال، **"أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية"**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد العاشر،2012 ، ص:207.

الأفضل، و رأى هؤلاء الباحثين ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار CAMELS ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور و بالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض إنضباط السوق و هو أحد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية.

و لكن هناك خلاف حول إمكانية نشر نتائج تحليل معيار CAMELS للجمهور ما بين المؤيد و المعارض، فهناك من يرى أنها في غاية السرية و لذلك تقتصر فقط على السلطات الرقابية حتى لا يؤثر نشرها على ثقة الجمهور في المصارف و النظام المصرفي ككل، بينما يرى البعض الأخر ضرورة نشرها لتمليك الحقائق للجمهور و من ثم يتخذ قراره على بينة من الأمر طالما أن النشر لا يؤثر على سلامة النظام المصرفي و يؤدي إلى فشله و إنهياره ككل.

في سنة 1996تم إستبدال مؤشر CAMEL بموشر CAMELS الذي يأخذ بعين الإعتبار المخاطر المنتظمة و بذلك فال "S" يمثل المكون السادس و هو الحساسية إتجاه السوق.[1]

الفرع الثاني: تعريف نظام CAMELS.

" تتمثل طريقة CAMELS في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، وتعتبر هذه الطريقة أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش ألميداني حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيارCAMELS والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات."[2]

" CAMELS هو نظام تصنيف موحد للمؤسسات المالية، نظام التصنيف الداخلي هذا يستخدمه المنظمين لتقييم المؤسسات المالية على أساس موحد و التعرف على تلك المؤسسات التي تتطلب إهتمام رقابي خاص."[3]

"و يعرف مؤشر CAMELS بأنه عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني."[1]

[1] Yakob Rubayah, **"Camel Rating Approach to Assess the Insurance Operator Financial Strength "**, Jurnal Ekonomi Malaysia, 2012 p:05.

[2] شوقي بورقبة، **"الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010 –2011، ص:72–73.

[3] lorraine Buerger, **"CAMELS RATINGS: what they mean and why they"** , Director corps, 2011, p:02

و منه يمكن أن نعرف"نظام CAMELS على أنه عبارة عن نظام لتقييم الأداء المالي للبنوك من خلال الفحص الميداني و يقيم وضعية البنك من خلال العناصر الستة المكونة له و يسمح من خلاله معرفة درجة تصنيف البنك و من ثم إتخاذ إجراءات تصحيحية من أجل تجنب وقوع البنك في أزمات."

الفرع الثالث: مميزات نظام CAMELS.

يمكن تلخيص أهم مميزات معيارCAMELS في النقاط التالية:

- تصنيف البنوك وفق معيار موحد.
- توحيد أسلوب كتابة التقارير.
- اختصار زمن التقييم بالتركيز على ستة بنود رئيسة وعدم تشتيت الجهود في تقييم بنود غير ضرورية.
- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير ويزيد في مصداقيتها.
- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل مصرف على حدى و لكل مجموعة متشابهة من المصارف ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الستة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.[٢]

الفرع الرابع: كيفية عمل نظام CAMELS.

يشمل نظام CAMELS على العناصر الستة الرئيسية و هي: [٣]

-كفاية رأس المال **C** - جودة الأصول **A** - الإدارة **M**

- الأرباح E - السيولة **L** - الحساسية إتجاه مخاطر السوق **S**

هذه المكونات موزعة سلميا من 1 إلى 5، يمثل 1 أعلى تصنيف (أحسن أداء) و تمثل 5 أدنى تصنيف (أضعف أداء).[١] و تصنف البنوك حسب متوسط العناصر الستة على النحو التالي:

---

[١] علي عبد الرضا حمودي العميد، مرجع سبق ذكره، ص:06.

[٢] شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

3 **" Methodes et systemes d'analyse et de prevention des risques au sein du Secretariat General De La Commission Bancaire"** ، Étude du rapport annuel de La Commission Bancaire - Étude de La Commission Bancaire En France،1998،p:130

الجدول رقم01 : تصنيف البنوك حسب نظام CAMELS.

النسبة الإجمالية	تصنيف البنك
1 – 1.4	قوي
1.5 - 2.4	مرضي
2.5 - 3.4	معقول
3.5 - 4.4	هامشي
4.5 - 5	غير مرضي

Resource:Khalafalla Ahmed Mohamed Arabi,"Predicting Bank Failure: 2009)",Journal of Business Studies Quarterly,Volume 4, Nember 3,2013 ,p:165.

تتوزع درجات التصنيف بالتساوي على العناصر الستة المكونة للمعيار المذكور، و يعتمد التصنيف على ٤٤ مؤشر منها ١٠ مؤشرات رقمية في شكل نسب و معايير مالية بالإضافة إلى ٣٤ مؤشر نوعي تؤخذ جميعا في الحسبان بغرض الوصول إلى التصنيف النهائي لكل مصرف، و يتم التصنيف لكل مجموعة متشابهة من المصارف و لكل مصرف على حدى وفق المجموعة التي ينتمي إليها.[٢]

و بعد حصول البنك على درجة تصنيف معينة يتم وصف حالة البنك حسب درجة تصنيفه كما يلي:

[1] Beverly J. Hirtle and Jose A. lopez, **"Supervisory Information and the Frequency of Bank Examination"**, FRBNY Economic Policy Review, April 1999,p:04

[٢] Gunter Capelle-Blancard, Thiery Chauveau,**"L'apport des modèles quantitatifs à la supervision bancaire en Europe**", Revue française d'économie, Vol 19, N° :1, 2004 ; p : 78.

الشكل رقم 01: وصف حالة البنك حسب نظام CAMELS.

تصنيف مكونات CAMELS	وصف حالة المؤسسة المالية
آمن و سليم	
1	المؤسسات المالية في حالة سليمة في جميع النواحي و عموما فالمكونات الفردية تصنف بين 1 أو 2
2	المؤسسات المالية سليمة نسبيا، عموما المؤسسة المالية ليس لديها مؤشرات فردية أكبر من 3
غير مرضي	
3	تتطلب المؤسسة المالية بعض الإرشادات الرقابية في واحد أو أكثر من المجالات النظام.
4	تتميز المؤسسة المالية بوضع غير آمن و سليم بسبب وجود مخاطر مالية أو أوجه القصور الإدارية التي تؤدي إلى الأداء غير المرضي.
5	تتميز المؤسسة المالية بوضع غير آمن و سليمة للغاية، المؤسسات في هذه المجموعة تشكل خطر كبير على صندوق التأمين على الودائع و إحتمالات إفلاس كبيرة.

Resource: R.Alton and al, **"Coulda CAMELS downgrade model improve off- site surveillance"**, federal reserve bank of S.T Louis, USA, January- February,2002,p:48.

المطلب الثاني: معايير نظام CAMELS لتقييم الأداء.

يشتمل نظام CAMELS لتقييم الأداء المالي للبنوك من خلال العناصر الستة المكونة له على العديد من المؤشرات و النسب التي يمكن من خلالها تقييم كل عنصر على حدى، لذا سندرس كل معيار من المعايير الستة دراسة مفصلة و كيف يتم التقييم الفردي لكل معيار بناء على نظام CAMELS و أهم المؤشرات و النسب التي يعتمد عليها في دراسة كل معيار بالإضافة إلى توضيح نقاط القوة و الضعف التي يشتملها المعيار و ذلك من خلال درجات التصنيف المعتمدة.

الفرع الأول: كفاية رأس المال وفق نظام CAMELS.

تنبع أهمية كفاية رأس مال البنوك من كونه مؤشر على قدرة البنك على مواجهة المخاطر المحيطة به، بالإضافة إلى ثقة المودعين في المصرف وقدرته على رد ودائعهم.

1- مفهوم كفاية رأس المال :

يقصد بكفاية رأس المال الطرق التي يستعملها مالكو المصرف و إدارته لتحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها المصرف من جهة و حجم رأس المال من جهة أخرى، و منه يمكن التعرف على ملائمة المصرف و قدرته على تحمل الخسائر المحتملة[1]، تعتبر كفاية رأس المال من أهم الأدوات التي تستخدم للتعرف على ملائمة المصرف و قدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو الإعسار حيث كلما إنخفض إحتمال إعسار المصرف إرتفعت تبعا لذلك درجة ملائمة المالية ، و العكس صحيح، كلما أولى العلماء في مجال البنوك إهتماما متزايدا بحجم رأس المال، بإعتباره خط الدفاع الأول في حالة تعرض البنك لخسارة بسبب توظيف أمواله في عمليات لا تخلو من المخاطر، مثل القروض و التوظيفات الأخرى، وذلك مقابل إلتزام هام و هو ضمان أموال المودعين .[2]

2- تطور معيار كفاية رأس المال :

حاول العلماء وضع معايير لقياس كفاية رأس المال منذ وقت مبكر و بأشكال مختلفة، و من أهم المعايير التي تستخدم في قياس كفاية رأس المال المصرفي ما يلي:

- نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع: رأس المال / الودائع × 100.يقوم هذا المعيار على أساس التحكم في المخاطر الناتجة عن زيادة مجموع الودائع عن نسبة معينة من رأس المال وقد إعتمدت المصارف ما نسبته (10%)، و يعاني هذا المؤشر بأنه لا يأخذ بعين الإعتبار مجموع الموجودات و نوعيتها و التي توظف فيها الودائع.[3]
- نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات: رأس المال / إجمالي الأصول × 100.وقد تم اللجوء إلى هذا المقياس كبديل مفترض بسبب قصور المقياس السابق في الحكم على كفاية رأس المال لحجم ونوعية الأصول المستثمرة في البنك و ذلك من خلال حجم الودائع، يتم قياس هذه النسبة بقسمة رأس مال المصرف على إجمالي موجودات، و التي تشمل كافة أوجه الإستثمار و التوظيفات المختلفة للأموال، و التي تتضمن عادة بعض الأصول المحفوفة بالمخاطر مما يجعل منها مقياس أفضل للوقوف على أية

[1] سعاد عبد الفتاح و أخرون، " **قياس كفاية راس المال للمصارف الاهلية**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد الرابع و الثلاثون، 2013،ص: 27.

[2] سليمان ناصر، " **النظام المصرفي الجزائري و إتفاقيات بازل**"، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد السادس، 2006، ص: 152.

[3] نضال رؤوف أحمد،"**دراسة تحليلية لمخاطر السيولة بإستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السادس و الثلاثون، 2013، ص: 309.

طوارئ غير متوقعة التي قد تواجه المصرف، و هنا يتم التركيز على إلزامية البنك بالاحتفاظ برأس مال يعادل على الأقل 8% دون إعتبار للمخاطر البنكية المحتملة، و يعاب على هذه النسبة إهمالها أو إغفالها الواضح للمخاطر البنكية التي تتعرض لها أصول البنك التجاري.[1]

- نسبة رأس المال إلى الموجودات الخطرة: يقيس هذا المؤشر مدى إمكانية رأس المال الممتلك (حق الملكية) على تغطية الموجودات التي تكون مخاطرها مرتفعة و التي تشمل الأوراق التجارية المخصومة و القروض و السلفيات.[2]
- معيار كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل:

لجنة بازل هي عبارة عن لجنة تتكون من محافظي البنوك المركزية، تهدف لمراقبة أعمال المصارف و الإشراف عليها[3]، و تعود أسباب إنشاء هذه اللجنة إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، و إزدياد حجم و نسبة الديون المشكوك في تحصيلها و الت منحتها البنوك العالمية و تعثر بعض هذه البنوك، بالإضافة على المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الامريكية و الأوروبية بسبب نقص رؤوس الأموال في تلك البنوك، و زيادة فروعها في أنحاء العالم خارج الدولة الأم.[4] قدمت لجنة بازل معيار كفاية رأس المال على النحو التالي :

- بازل 1 معيار كفاية رأس المال= رأس المال (الشريحة 1 + الشريحة 2) ≥ 08%[5]

1988 الأصول المرجحة بأوزان المخاطر

- تعديلات بازل1 معيار كفاية رأس المال= رأس المال (الشريحة 1 + الشريحة 2 + الشريحة 3) ≥ 08%[6]

1996 الأصول المرجحة بأوزان المخاطر+ مقياس المخاطر السوقية ×12.5

- بازل 2 معيار كفاية رأس المال= رأس المال (الشريحة 1 + الشريحة 2 + الشريحة 3) ≥ 08%

الأصول المرجحة بأوزان المخاطر+ مقياس المخاطر السوقية ×12.5 + مقياس المخاطر التشغيلية ×12.5

[1] تهاني محمد محمود الزعابي،" **تطوير نموذج لإحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل**"، رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص: 52.

[2] نضال رؤوف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص:310.

[3] دريس رشيد، بحري سفيان، " **مقررات لجنة بازل و النظم الإحترازية في الجزائر**"، ص: 02، www.elbassair.org،يوم 2015/04/10.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، "**العولمة و اقتصاديات البنوك**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص: 80.

[5] سليمان ناصر، "**النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**"، مرجع سبق ذكره، ص:153.

[6] سليمان ناصر، "**اتفاقيات بازل و تطبيقاتها في البنوك الإسلامية**" ، الملتقى الدولي حول أزمة النظام الدولي و بديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، يوم 05 – 06 ماي 2009 ، ص:06.

-معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل03:

لقد تضمنت إتفاقية بازل الثالثة محورين أساسين، حيث تم التركيز في المحور الأول على تدعيم رأس مال البنوك و ذلك بهدف الرفع من مستوى ملاءتها أما المحور الثاني فقد وضع معايير عالمية لإدارة مخاطر السيولة في البنوك، فيما يخص تدعيم ملاءة البنوك و بهدف الرفع من ملاءة البنوك و قدرتها على مواجهة المخاطر المختلفة، ركزت إتفاقية بازل03 على النقاط التالية: تحسين جودة الأموال الخاصة، زيادة قيمة الأموال الخاصة، زيادة تغطية المخاطر، إدخال نسبة الرافعة، الإهتمام بالمخاطر النظامية و المخاطر بين البنوك.[1]

3-أسس تصنيف كفاية رأس مال البنك وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS.

و يمكن أن نصنف كفاية رأس المال على النحو التالي:

الجدول رقم 02 : تصنيف كفاية رأس مال البنك وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS.

التصنيف	وصف حالة رأس المال
1	- أداء قوي للأرباح. - النمو الجيد للأصول. - خبرة الإدارة جيدة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية، وتحليل المخاطر المتعلقة بها وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها. - معقولية توزيعات الأرباح على المساهمين، مع المحافظة على قدرة المساهمين والشركات القابضة على زيادة رأس المال بصورة مقبولة (معقولية توزيع الأرباح: تعطي عائد للمساهمين دون إعاقة نمو رأس المال المطلوب). - الحجم المنخفض للأصول المتعثرة و كفاية المخصصات المكونة لمقابلتها.
2	لديه نفس خصائص المصرف الذي يصنف رأسماله (1) حيث تتجاوز نسب كفاية رأس المال المتطلبات القانونية، ولكن المصرف يمر بنقاط ضعف في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة، فعلى سبيل المثال قد تكون ربحية المصرف قوية ويدير نموه بصورة جيدة ولكن أصوله تواجه مشاكل مرتفعة نسبيا، فضلا عن إخفاق الإدارة في الاحتفاظ برأس مال كاف لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال. ورغم ذلك يمكن تصحيح نقاط الضعف المذكورة من خلال برامج زمنية معقولة بدون إشراف تنظيمي عن كثب.
3	يتوافق مع كفاية رأس المال و المتطلبات التنظيمية للملاءة المصرفية و لكن هناك نقاط ضعف رئيسية في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة، مما يتطلب إشرافا تنظيميا لضمان مناقشة الإدارة و/أو المساهمين للقضايا ذات الشأن، و اتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين كفاية رأس المال. ومن أسباب التصنيف أيضا وجود مستوى مرتفع للأصول التي تواجه مشاكل مقارنة برأس المال، فضلا عن ضعف ربحية المصرف وضعف نمو أصوله، وهي في حد ذاتها عوامل مؤثرة بدرجة كبيرة على رأس المال مما ينعكس سلبا على قدرة المصرف والمساهمين في تلبية المتطلبات اللازمة لتدعيم رأسماله.

[1] أحمد قارون،" **مدى إلتزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفق توصيات لجنة بازل**"، رسالة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة، تخصص دراسات مالية و محاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012-2013، ص- ص: 37-39

4	يشهد مشاكل حادة بسبب عدم كفاية رأس المال لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال والعمليات المصرفية، حيث يكون لدى المصرف مستوى عال من الخسائر في القروض المتعثرة والتي تتجاوز أكثر من نصف إجمالي رأسماله، كما يعاني المصرف من خسائر كبيرة في معاملاته المصرفية و العمليات الائتمانية، و/أو تحقيق نتائج سلبية في ربحيته. وبناء على ما سبق فقد يعاني المصرف أو لا يعاني من تلبية المتطلبات التنظيمية، ولكن من الواضح عدم وجود كفاية في رأس المال. فإذا لم تتخذ الإدارة أو المساهمين إجراء فوريا لتصحيح الإختلالات، فإنه يتوقع الإعسار الوشيك للمصرف، مما يتطلب وجود إشراف تنظيمي لضمان اتخاذ الإدارة والمساهمين الإجراءات المناسبة لتحسين كفاية رأس المال.
5	تعتبر معسرة بحيث تتطلب إشرافا رقابيا قويا لملافاة خسائر المودعين و الدائنين، حيث أن خسائر الاستثمارات و العمليات المصرفية و عمليات الإقراض تقارب أو تتجاوز رأس المال الإجمالي، مع وجود احتمال ضئيل بأن تمنع إجراءات الإدارة والمساهمين من الانهيار الكلي للمصرف.

المصدر: علي عبدالله شاهين، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005، ص- ص:21-22.

الفرع الثاني: جودة الأصول وفق نظام CAMELS.

تعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم الامريكي، لأنها الجزء الحاسم في نشاط البنك الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، لأن حيازة المصرف على أصول جيدة يعني توليد دخل أكثر و أداء أفضل للسيولة و الإدارة و رأس المال.

1- توظيفات الأصول في البنوك:

تظهر الأصول أوجه استخدام البنك لموارده و هي تمثل العمليات التي يمارسها البنك كدائن، و أول ما يلاحظ على هذه الأصول هو تفاوتها تفاوتا كبيرا فيما بينها سواء أكان ذلك من حيث السيولة أي سهولة التحويل إلى نقود أم من حيث الأرباح أي المقدرة على إغلال الإيراد[1]،وتتمثل أهم بنود الأصول أو أوجه التوظيف فيما يلي:

- الرصيد الاحتياطي: و يتكون من النقود في شكل العملات المعدنية و الورقية التي يحتفظ بها البنك في خزائنه لمواجهة طلبات العملاء من النقد، كما يتكون مما يحتفظ به البنك من احتياطي لدى البنك المركزي و هو احتياطي يواجه طلب البنك نفسه على النقد كما يمكن استخدامه لمواجهة طلب البنوك الأخرى أو للمقاصة بين البنوك.
- القروض قصيرة الأجل جدا و القروض قصيرة الأجل، و الأولى تقترض عادة لبيوت الخصم و يمكن استردادها بواسطة البنك المقرض في أقل من24 ساعة و من ثمة لا يدفع عليها إلا فائدة منخفضة، و كذلك القروض قصيرة الأجل التي يمكن استردادها في حدود 14 يوم.

[1] زينب عوض الله ، أسامة محمد الفولي ،"**اقتصاديات النقود و التمويل**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005 ،ص:172 .

- الأوراق المخصومة: و هي تتكون من الكمبيالات (من الأوراق التجارية) وأذونات الخزانة (من الأوراق المالية الحكومية) التي تقبل البنوك خصمها، هذه الأوراق تصبح سائلة وفقا لطول أجل الوفاء بالدين الثابت بها.
- الاستثمارات في الأوراق المالية التي يمكن التصرف فيها ببيعها في بورصة الأوراق المالية.
- القروض التي يقدمها البنك لمدة محدودة سواء أكان بضمان مالي أو شخصي أو بدون ضمان إذا كان العميل يتمتع بمركز مالي جيد أو سمعة كبيرة، و هذه القروض تأخذ شكل سلفة يقدمها البنك للعميل أو إذن بأن يسحب العميل صاحب الحساب الجاري لدى البنك على المكشوف أي يسحب مبالغ تزيد على ماله لدى البنك من رصيد في حدود حد أقصى متفق عليه.[1]

2-النقاط الواجب مراعاتها حول دراسة جودة الأصول:

و يتم تصنيف جودة الأصول بالإستناد إلى القضايا التالية:

١. حجم و شدة الأصول المتعثرة بالنسبة إلى إجمال رأس المال.
٢. حجم واتجاهات أجال تسديد القروض التي فات موعد تسديدها و الإجراءات المتخذة لإعادة جدولتها.
٣. التركزات الإئتمانية الكبيرة و مخاطر المقترض الوحيد أو المقترضين ذوي العلاقة.
٤. حجم و معاملة الإدارة لقروض الموظفين.
٥. فعالية إدارة محفظة القروض بالنظر إلى الإستراتيجيات والسياسات والإجراءات والضوابط والتعليمات النافذة.
٦. النشاطات القانونية المتعلقة بالإئتمان(مطالبات، ملاحقة المقترضين، ...إلخ).
٧. مستوى المخصصات المكونة لمواجهة خسائر القروض و الإئتمان المتعثر.[2]

3-مؤشرات تقييم جودة الأصول:

إن تقييم جودة الأصول عادة ما ينظر إليه من جهتين مختلفتين:

[1] محمد دويدار ، أسامة الفولي ،**"مبادئ الاقتصاد النقدي"**، دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية، 2003 ، ص- ص:238 - 239.

[2] أحمد نور الدين الفرا، **"تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS كأداة للرقابة على القطاع المصرفي"**، رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، ص- ص:64-65.

أ- مؤشرات متعلقة بالمؤسسات والمقرضة كالتركيز الإئتماني القطاعي، الإقتراض بالعملة الأجنبية، القروض غير العاملة، القروض للمؤسسات العامة الخاسرة، مخاطر الأصول، الإقراض المرتبط، مؤشرات الرفع المالي.

ب- مؤشرات متعلقة بالمؤسسات المقترضة: كجودة القروض في محفظة الإقراض بالنسبة للمؤسسة المقترضة، نسبة الدين إلى حقوق الملكية، ربحية قطاع الشركات، المؤشرات الأخرى لظروف الشركات غير المالية، مديونية القطاع العائلي.[1]

4- أسس تصنيف أصول البنك وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS.

و يمكن أن نصنف أصول البنك على النحو التالي:

الجدول رقم 03: تصنيف جودة أصول البنك وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS.

التصنيف	وصف حالة جودة الأصول
1	- نسبة الأصول المتعثرة بالنسبة لرأس المال أقل من 2% أو3 %. - إبقاء القروض التي فات موعد تسديدها أو تم تمديدها تحت الرقابة من قبل وحدة خاصة وفق القانون. - التركيز الجيد للإئتمان والقروض المقدمة للموظفين بما يعطي حد أدنى للمخاطر. - التسيير الجيد لمحفظة القروض ووجود رقابة فعالة على المشاكل المتعلقة بالقروض. - الإحتفاظ بالمخصصات الملائمة لمقابلة الخسائر المتوقعة في القروض. - تفتقد الأصول غير الإئتمانية على تهديدات بالخسائر.
2	يظهر خصائص مشابهة لجودة الأصول من الصنف (1) ولكن يشهد نقاط ضعف في بعض العوامل السابقة، فالإدارة قادرة على معالجة نقاط الضعف بنفسها، كما تتصف بوجود حجم من الأصول المتعثرة، يشهد البنك خسائر في الأصول لا تتجاوز 10 % من مجموع الرأسمال، ومع ذلك يتصف البنك بالمؤشرات التالية: - يشهد البنك إتجاهات سلبية في مستوى الإئتمان والقروض التي فات موعد تسديدها و التي تم تمديدها أو في مستوى مخصصات الخسائر المكونة لمواجهتها. - توجد ضعف في معايير إدارة الائتمان والإجراءات الرقابية الخاصة به. - وضع بعض الإهتمام التنظيمي للقروض المقدمة للموظفين ولكن يستطيع البنك تصحيحها بسهولة. - إنخفاض عائد الأصول غير الإئتمانية و الذي ينجم عنه بعض الأخطار دون أن يشكل تهديد بالخسائر.
3	يظهر البنك ضعفا في العديد من المؤشرات أكثر من الصنف 2 مما يستدعي من الإدارة إتخاذ خطوات فورية لتدارك الأمر و دراسة نقاط الضعف و تصحيح العيوب، كما يتميز هذا التصنيف بـ: - يعاني البنك من إرتفاع مستوى الإئتمان المتعثرة أكثر من المستوى العادي. - سوء تسيير معايير منح الائتمان. - سياسات و إجراءات منح الإئتمان لا تدار بدقة. - منح قروض للموظفين بشكل غير ملائم. - تركز غير عادي للمخاطر في الأصول غير الإئتمانية ويمكن حصول تهديدات بحدوث خسائر.
4	البنك يعاني من مشاكل و ضعف في رأس المال و يتطلب ذلك دعم لمواجهة المخاطر، كما يتصف بـ : - حجم كبير للخسارة في القروض:

[1] يوسف بوخلخال، مرجع سبق ذكره ، ص:208.

	– زيادة متواصلة لمستوى الخسائر في القروض و النتيجة تزايد حالات عدم القدرة على السداد. – زيادة القروض المتعثرة و القروض المشكوك فيها و التي تركز تهديدات على رأس المال. – تركز عالي للتهديدات بحدوث خسائر في الأصول غير الإئتمانية تأثر على رأس المال و النتيجة عدم قدرة البنك على الوفاء بإلتزاماته. – إفتقار البنك لسياسات و إجراءات ملائمة .
5	– نسبة الأصول المتعثرة إلى رأس المال تفوق 50 % . – عدم إمكانية العمليات التسييرية في إصلاح البنك . – يحتاج البنك إعادة النظر في العديد من التنظيمات لمنع خسارة رأس المال و حماية المودعين و المقترضين . – تطبيق تنظيم قانوني من قبل البنك المركزي و إرسال مراقبين لتقدير حجم المشاكل و التحكم في البنك .

Resource: Patrick Y. Trautmann, **"CAMELS Ratings"**, USAID-IRAQ, 2005, p-p: 16-20.

الفرع الثالث: جودة الإدارة وفق نظام CAMELS.

يعتبر تقييم الإدارة صعبا بالمقارنة مع باقي المعايير و يرجع ذلك إلى حقيقة التقارير السنوية للبنوك لا تحتوي أرقام مباشرة في البيانات المحاسبية تقيم كفاءة و إنتاجية إدارة البنوك، و أن معظم هذه المؤشرات تستخدم على مستوى البنك و ليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق.يحتوي تحليل هذا المجال خمسة مؤشرات نوعية: الحوكمة، الموارد البشرية، عمليات الرقابة و المراجعة، أنظمة التكنولوجيا و المعلومات، التخطيط الإستراتيجي.[١]

1– مؤشرات تقييم جودة الإدارة:

يتم تقييم الإدارة بناء على المؤشرات النوعية التالية:

- مدى التقيد بالقوانين و الأنظمة و التعليمات السارية.
- مدى قدرة الإدارة على التخطيط و المرونة في التكيف مع الأحوال المتغيرة.
- مدى دقة البيانات و المعلومات المقدمة للسلطة النقدية.
- مدى تجاوب الإدارة مع تقارير التدقيق الداخلي و تدعيم نظام الرقابة الداخلية.
- مدى خبرة و معرفة أعضاء الإدارة العليا بالسوق المصرفي.
- مدى وجود خطط واضحة في التعيين و وضع المناسب في المكان المناسب.
- مدى قدرة الإدارة على التعامل مع المخاطر و إدارتها بشكل جيد.
- مدى قدرة الإدارة على مواجهة التقلبات في سوق الأعمال.[٢]

[1] **" Rapport d'evaluation des perfomances globales de l'union nationale des caisses rurales d'epargne et de prêt "**,UNACREP, République du Bénin, Aout 2011, P:07

[٢] يوسف بوخلخال، مرجع سبق ذكره ، ص:211.

بالإضافة إلى بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الإعتماد عليها: معدلات الإنفاق- نسبة الإيرادات لكل موظف- التوسع في إعداد المؤسسات المالية.[1]

2-أسس تصنيف جودة إدارة البنك وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS.

و يمكن أن نصنف جودة الإدارة على النحو التالي:

الجدول رقم 04: تصنيف جودة إدارة البنك وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS

التصنيف	وصف حالة جودة الإدارة
1	- قوة معدل الأداء المالي في جميع المجالات . - الفهم الملائم والقدرة على الإستجابة للتغيرات في البيئة الاقتصادية . - مراعاة الالتزام بعمليات التخطيط ودقة تنفيذ السياسات والإجراءات والضوابط الرقابية الفعالة في مجالات العمل . - دقة وملائمة وظيفة التدقيق الداخلي والخارجي . - مراعاة القوانين و الأنظمة بشكل جيد و قدرة عالية على إدارة المخاطر . - لا تتوفر دلائل على تغليب المصلحة الذاتية . - يعمل كل من مجلس الإدارة التنفيذية والهيئة العامة والمساهمين معا بصورة وثيقة . - تجاوب الإدارة و الهيئة العامة و المساهمين مع توصيات البنك المركزي .
2	لديها خصائص مشابهة كما في التصنيف (1) حيث تعتبر مراعية للقوانين و الأنظمة، وأن تطبيقات إدارة المخاطر مرضية نسبيا بالإضافة إلى توفر العناصر الأخرى السابق ذكرها، وكما توجد بعض العيوب التي يسهل تصحيحها دون الحاجة إلى رقابة تنظيمية .
3	تظهر نقاط ضعف رئيسية في واحد أو أكثر من العوامل المذكورة حيث تتصف عادة بإساءة الإستخدام بشكل بارز من قبل الموظفين، وتجاهل المتطلبات التنظيمية والتقييم الضعيف للمخاطر والعمليات التخطيطية لمسار الأعمال المصرفية وردود الفعل غير الملائمة في معالجة المصاعب الاقتصادية مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة الإجراءات التصحيحية المناسبة .
4	تظهر ضعف عام في عدد من العوامل المذكورة، مما تبرز الحاجة إلى إجراء تنظيمي قوي لضمان إتخاذ الإجراء التصحيحي اللازم من قبل البنك المركزي، خاصة إذا ما تفشت عمليات إساءة الإستخدام من قبل الموظفين والتجاهل للمتطلبات التنظيمية والإدارية التي قد تدمر الأداء المالي لدرجة إحتمال أن يواجه البنك الإعسار.
5	الإدارة غير فاعلة على الإطلاق وتتطلب إجراء رقابيا فوريا حيث تظهر هذه الإدارة عيوبا في معظم العوامل المذكورة أعلاه ويعاني البنك من ضعف شديد في أدائه المالي، مما يستوجب الأمر على البنك المركزي فرض الوصاية على الموجودات وإجراء التغيير الفوري للإدارة.

المصدر: عاشوري صوري، " **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية**، رسالة ماجيستير في العلوم التجارية غير منشورة، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010 – 2011، ص- ص: 101 – 102 .

الفرع الرابع: الربحية وفق نظام CAMELS.

تعتبر الأرباح السبب الرئيسي في بقاء و إستمرارية البنك بإعتباره أهم المصادرها المالية، كما تسعى دائما لتعظيمه و توظيفه في تطوير البنك و تعظيم مركزه المالي.

[1] يوسف بوخلخال، مرجع سبق ذكره ، ص:208.

1-مصادر أرباح البنوك:

الربح هو صافي الدخل بعد دفع التكاليف اللازمة، و كلما زاد الدخل مع ثبات التكاليف أو زيادتها بمعدل أقل من معدل الدخل كلما زاد الربح[1]، و تنتج أرباح البنك بشكل رئيسي من نتائج عمليات الإقراض و الإستثمار التي يقوم بها المصرف بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيمة السوقية لبعض أصوله[2]، بالإضافة للعمولات الناتجة عن تقديم خدماته المختلفة من إصدار لخطابات الضمان، فتح إعتمادات مستندية، خصم أوراق تجارية، تأجير الخزائن، و تحصيل الشيكات...[3].

2-النقاط الواجب مراعاتها عند دراسة ربحية البنك:

و لابد من دراسة القضايا التي تتعامل مع هذا العنصر كما يلي:

- مدى كفاية الارباح لواجهة الخسائر و تدعيم كفاية رأس المال و دفع حصص أرباح معقولة.
- نوعية و تركيب عناصر الدخل الصافي بما في ذلك تأثير الضرائب.
- مدى الإعتماد على البنود الإستثنائية أو عمليات الأوراق المالية و الأنشطة ذات المخاطر العالية أو مصادر الدخل غير التقليدية.
- فعالية إعداد الموازنة و الرقابة على بنود الدخل و النفقات.
- كفاية المخصصات و الإحتياطات الخاصة بخسائر القروض.[4]

3- نسب تقييم ربحية البنك:

هناك عدد من النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم ربحية المؤسسات المالية أهمها:

-العائد على الأصول – العائد على حقوق الملكية – معدلات الدخل و الإنفاق – المؤشرات الهيكلية.[5]

4- أسس تصنيف ربحية البنك وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS.

و يمكن أن نصنف ربحية البنك على النحو التالي:

---

١ عبد المنعم راضي، **"النقود و البنوك"**، مطبعة نهضة مصر، مصر، 1988، ص:85.

٢ زياد رمضان، محفوظ جودة،" **الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك"**، دار وائل للنشرو التوزيع، عمان، الطبعة الثالثة، 2006، ص:91.

٣ أحمد علي ديغم، **"إقتصاديات البنوك"**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص-ص: 75-98.

٤ أحمد نور الدين الفرا، مرجع سبق ذكره، ص: 77.

٥ يوسف بوخلخال، مرجع سبق ذكره، ص: 209.

الجدول رقم 05 : تصنيف ربحية البنك وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS.

التصنيف	وصف حالة الربحية
1	-يوفر الدخل الكافي تحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال و دفع توزيع الأرباح المعقولة للمساهمين. -سلامة أوضاع الميزانية و التخطيط و الرقابة القوية على بنود الدخل و النفقات. -الاتجاه الإيجابي في فئات الدخل و النفقات الرئيسية. -الإعتماد بحد أدنى على البنود الإستثنائية و مصادر الدخل غير التقليدية. -نسبة الربحية بالعادة تفوق 01 %.
2	يولد دخلا كافيا لتلبية متطلبات الإحتياطات اللازمة، و يوفر نمو لرأس المال و يدفع حصص أرباح معقولة.إلا أن المصرف قد يشهد إتجاهات سلبية تبدأ بالإعتماد على الدخل الإستثنائي لزيادة الأرباح الصافية، مما يتطلب تحسين قدرة الإدارة في التخطيط و الرقابة على العمليات المصرفية، كما يتوجب على الإدارة دراسة نقاط الضعف دون رقابة تنظيمية. و تكون نسبة الربحية 01 % أو قريبة منها(بين0،75 % و 01 %).
3	يظهر نقاط ضعف رئيسية في واحدة من أكثر العوامل المذكورة، و قد يشهد المصرف إنخفاضا في أداء الأرباح بسبب إجراءات الإدارة أو عدم فعاليتها مما يعيق تكوين الإحتياطات اللازمة. و تبلغ نسبة الربحية هنا بين 0،5 % و 0،75 %، الأمر الذي يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة الخطوات المناسبة لتحسين أداء الأرباح المصرفية.
4	يشهد مشاكل حادة في الربحية وقد يكون صافي الربح إيجابي و لكن غير كاف للإحتفاظ بالإحتياطي الملائم و نمو رأس المال المطلوب، و يتطلب هنا ضرورة تقوية أداء الأرباح لمنع الخسائر في رأس المال.و يجب أن تتخذ الإدارة إجراء فوري لتحسين الدخل و الرقابة على النفقات. كما يتطلب من البنك المركزي أو الإدارة تقييد العملات غير الإيجابية بوسائل إلغاء أو وقف الترخيص الممنوح لها و فرض متطلبات أساسية على مجلس الإدارة التنفيذية و المساهمين لخفض نمو الأصول من خلال تعليق بعض الأنشطة المصرفية. و تكون نسبة الربحية هنا ما بين0،25 % و 0،5 %.
5	يشهد خسائر بصورة تعرض ملاءته للمخاطر مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية قوية لتنفيذ الإجراءات التصحيحية، حيث أنه بدون إجراء فوري فإن الخسائر قد تسبب الإعسار الوشيك. و تبلغ نسبة الربح هنا أقل من 0،25 % أو الدخول في الخسائر.

المصدر: علي عبدالله شاهين، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005، ص- ص:28-29.

الفرع الخامس: السيولة وفق نظام CAMELS.

نظرا لكون البنوك مؤسسات مالية فإنها لا تستطيع مزاولة أنشطتها بدون توفر السيولة الكافية، لذا أخذ بعين الإعتبار تقييم معيار السيولة ضمن المعايير الستة المكونة لنظام CAMELS.

1-مفهوم السيولة في البنوك و مكوناتها:

السيولة عبارة عن قدرة البنك على مقابلة إلتزاماته من تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم، و أيضا تلبية طلبات الإئتمان من قروض و سلفيات[1]، من خلال تحويل أي أصل من أصوله إلى نقد سائل بسرعة و بدون خسائر[2]، و السيولة بالمعنى الإيجابي هي:

١ علا نعيم عبد القادر و آخرون، **"مفاهيم حديثة في إدارة البنوك"**، دار البداية، عمان، ص: 115.

٢ عبد الحميد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي، **"إدارة المخاطر الإئتمانية"**، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص: 161.

- توافر الأموال بالقدر الكافي عند الحاجة إليها.
- القدرة على توفير الأموال بكلفة معقولة لمواجهة الالتزامات عند استحقاقها.
- القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسارة مهمة.[1]

و تتكون سيولة البنك حسب سرعة توفيرها إلى مكونين هما:

✓ **السيولة الحاضرة** : عبارة النقدية الحاضرة لدى البنك وتحت تصرفه وتشمل ما يلي:

- النقدية بالعملة المحلية و العملات الأجنبية و هي الأموال الموجودة في خزائن البنك في صورة نقد سائل من عملات رسمية و مساعدة محلية و أجنبية.
- الودائع لدى البنوك الأخرى و لدى البنك المركزي حيث يلتزم البنك وفقا للقوانين بالإحتفاظ لدى البنك المركزي بأموال سائلة في شكل إحتياطي للحفاظ على حقوق المودعين، هذا بالإضافة إلى أن البنك قد يحتفظ ببعض و دائعه في شكل ودائع قصيرة الأجل لدى البنوك الأخرى، و بذلك يلجأ البنك إلى هذه الأرصدة في حالة الحاجة إليها.
- الشيكات قيد التحصيل و هي شيكات مقدمة لعملائه لتحصيلها و إضافة قيمتها إلى حسابات العملاء بالبنك.

✓ **السيولة شبه النقدية:**تتكون السيولة في هذه الحالة من الأصول التي يمكن تصفيتها، أي بيعها أو رهنها مثل أذون الخزانة و الكمبيالات المخصومة و الأوراق المالية مع ملاحظة أنه كلما كانت هذه الإستثمارات حكومية أو مضمونة من الحكومة ملما كانت أسهل في التصرف فيها.[2]

2-النقاط الواجب مراعاتها عند دراسة سيولة البنك:

و لابد من دراسة القضايا التي تتعامل مع هذا العنصر كما يلي:

- حجم و مصادر الأموال السائلة(الأصول سريعة التحويل إلى نقد) و المتاحة لتلبية إلتزامات المصرف اليومية.
- مدى تقلب الودائع و الطلب على القروض.
- مدى ملائمة تواريخ إستحقاق الأصول و الخصوم.

---

١ مفلح محمد عقل،" **مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي**"، دار المستقبل للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2000 ، ص- ص:22- 23.

٢ أنظر كل من :

* علا نعيم عبد القادر و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 116 -117.

* عبد الخفار حنفي، "**إدارة البنوك**"، مرجع سبق ذكره، ص- ص:155-156.

- مدى الإعتماد على الإقراض بين البنوك لتلبية حاجيات السيولة.
- مدى ملائمة عمليات الإدارة للتخطيط و الرقابة(أنظمة المعلومات الإدارية).[1]

3- مؤشرات السيولة في البنوك:

و لتغطية جانب السيولة في البنك نستخدم المؤشرات التالية:

-التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية-التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك - نسبة الودائع إلى المجاميع النقدية-نسبة الودائع إلى القروض-هيكل إستحقاق الأصول و الخصوم-سيولة السوق الثانوية.[2]

4-أسس تصنيف سيولة البنك وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS :

و يمكن أن نصنف سيولة البنك على النحو التالي:

الجدول رقم 06: تصنيف سيولة البنك وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS

التصنيف	وصف حالة سيولة البنك
1	يتصف بفهم الإدارة الشامل لبيان الميزانية وبيئة العملاء والبيئة الاقتصادية إلى جانب العوامل التالية : - توفر الأصول السائلة لتلبية تقلب الودائع والطلب على القروض بشكل طبيعي بالاضافة إلى الطلبات غير المتوقعة. - محدودية الإعتماد على عمليات الإقتراض بين المصارف لإحتياجات السيولة . - توفر متطلبات الرقابة والإشراف القوي على العمليات . - إمتلاك الإدارة الخبرة الكافية و الإستخدام المربح لعمليات الإقراض بين المصالح لمقابلة إحتياجات السيولة .
2	له نفس خصائص التصنيف المذكورة و لكن المصرف يشهد نقاط ضعف في واحدة أو أكثر من تلك العوامل و يمكن تصحيح نقاط الضعف هذه من خلال تطبيق إطار زمني معقول بدون رقابة تنظيمية، فعلى سبيل المثال قد يلبي المصرف إحتياجاته من السيولة و لكن تنقصه الخبرة الإدارية أو التخطيط والرقابة و/أو الإشراف الفعال للعمليات، أو قد يشهد المصرف مشكلات في السيولة و قد تتخذ الإدارة رد فعل مناسب، لكن قد تفشل في إتخاذ الخطوات الضرورية في منع تكرار تلك المشكلات، أو قد تغفل الإدارة أو تتناول بشكل غير مناسب الإتجاهات السلبية.(وعلى سبيل المثال إنخفاض مستوى الأصول السائلة، زيادة تقلب الودائع، و إرتفاع درجة الإعتماد على عمليات الإقتراض بين المصارف ....إلخ) .
3	تظهر نقاط ضعف رئيسية في عدد من العوامل المذكورة، ويشير إلى عدم الحنكة في إدارة السيولة مما يؤدي إلى ظهور مشكلات متكررة في السيولة، كما تبرز الحاجة أيضا إلى تدارس لإدارة الفوري للإتجاهات السلبية لتجنب الأزمات في قدرة المصرف على تلبية الإلتزامات اليومية، ويتطلب الأمر وجود رقابة تنظيمية لضمان تدارس الإدارة بشكل مناسب للأمور الهامة .
4	يشهد مشاكل سيولة حادة مما يتطلب رقابة تنظيمية فورية قوية لذلك يجب أن تتخذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية المصرف لاحتياجاته الحالية، كما يجب أن يقوم المصرف بالتخطيط المكثف للتعامل مع احتياجات السيولة قصيرة المدى وغير المتوقعة .
5	يتطلب مساعدة البنك المركزي أو مساعدة مالية خارجية لتلبية احتياجاته الفورية من السيولة و تبرز الحاجة لمثل هذه المساعدة الفورية لمنع إنهيار المصرف بسبب عدم قدرته على تلبية طلبات الدائنين و المودعين.

المصدر: أحمد نور الدين الفرا، **"تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS كأداة للرقابة على القطاع المصرفي"**، رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، ص- ص:81-82.

[1] أحمد نور الدين الفرا، مرجع سبق ذكره، ص:80.

[2] يوسف بوخلخال، مرجع سبق ذكره ، ص:209.

الفرع السادس: الحساسية اتجاه مخاطر السوق وفق نظام CAMELS.

1-مفهوم مخاطر السوق:

مخاطر السوق هي مخاطر تعرض المراكز المحمولة داخل ميزانية المؤسسة و خارجها لخسائر نتيجة لتقلب الأسعار في السوق[1]، و هذا النوع من المخاطر تم إضافته إلى متطلبات معيار كفاية رأس المال في عام 1996 بحيث يتوجب على البنوك الإحتفاظ برأس مال لمواجهة مخاطر السوق بأنواعها.[2]يقوم تقويم المخاطر السوقية على عدم الإستقرار في مؤشرات السوق: أسعار الفائدة، مؤشرات بورصات الأسهم، و أسعار الفائدة، ويقاس عدم الإستقرار بتقلبات السوق.[3] و تشمل مخاطر السوق مايلي:

- **مخاطر سعر الفائدة:**خطر سعر الفائدة يعرف بالحالة التي يجد فيها البنك مردوديته تتأثر بفعل تطور معدل الفائدة[4]، أو هي الخسائر المرتبطة بالتغير غير المرغوب في سعر الفائدة حيث يؤثر على قيمة عناصر الميزانية و عوائدها.[5]
- **مخاطر تقلبات سعر الصرف:**تنشأ مخاطر تقلبات سعر الصرف من التحركات في سعر الصرف، و مثل هذه التحركات يمكن أن تكون كبيرة كما إتضح من أحداث خريف عام 1992 في أروبا.[6]
- **مخاطر التسعير:**تتمثل مخاطر السعر في الخسارة التي يتكبدها المصرف نتيجة للتغيرات المعاكسة في الأسعار السوقية، و تنشأ من تذبذبات أسواق السندات و الأسهم و السلع.[7]

و رغم أن جميع هذه المخاطر ذات أهمية إلا أن مخاطر سعر الفائدة تبقى أهم المخاطر التي ينبغي على المصارف أن تظل مهمومة بشأنها.[8]

---

[1] بلعزوز بن علي، "**استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية**"، مجلة الباحث،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد السابع،2009،ص:334.

[2] نصر عبد الكريم، "**المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2: دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين**"، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردنية، المنعقد في الفترة من 04-2007/07/05، ص:11.

[3] طارق عبد العال حماد، "**إدارة المخاطر**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 205.

[4] حسين بلعجوز، "**إدارة المخاطر البنكية و التحكم فيها**"، بحث مقدم للملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، المركز الجامعي ،جيجل،ص:06.

[5] أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، "**تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد و المخاطرة**"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية- واقع و رهانات، ص:103

[6] مصطفى كامل رشيد، "**مدى إمكانية إستجابة المصارف العربية لمتطلبات لجنة بازل**"، مجلة الإدارة و الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد السابع و الستون، 2007، ص:244.

[7] هاجر زرارقي، "**إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف الإسلامية**"، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية و محاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 2011-2012،ص: 65

[8] طارق الله خان، أحمد حبيب، "**إدارة المخاطر**"، ترجمة: عثمان بابكر أحمد ، البنك الإسلامي للتنمية- المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003، ص:31.

2–النقاط الواجب مراعاتها عند دراسة حساسية البنك لمخاطر السوق:

يستند عنصر الحساسية لمخاطر السوق على ما يلي:

- حساسية أرباح المؤسسة المالية للتغيرات السلبية في أسعار الفائدة، و أسعار العملات الأجنبية، أسعار السلع أو أسعار الأسهم.
- قدرة الإدارة على تحديد، قياس، رصد ومراقبة التعرض لمخاطر السوق.
- طبيعة و تعقيد مخاطر أسعار الفائدة الناجمة عن المواقف غير التجارية.
- طبيعة وتعقيد مخاطر السوق الناشئة عن التداول و العمليات الخارجية.[1]

3– أسس تصنيف البنك لمخاطر السوق وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS.

و يمكن أن نصنف حساسية البنك لمخاطر السوق على النحو التالي:

الجدول رقم07: تصنيف حساسية البنك لمخاطر السوق وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS.

التصنيف	وصف حساسية البنك لمخاطر السوق
1	–درجة التحكم في مخاطر السوق لديه كبيرة. – صافي أرباح البنك قادرة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة. –مستوى الأرباح و ملاءمة رأس المال قويان في مواجهة مخاطر السوق.
2	لديه خصائص مشابهة للتصنيف1 إلا أن هناك ضعف في نقطة واحدة أو أكثر من العوامل المذكورة.
3	تكون درجة التحكم لديه في مخاطر السوق منخفظة و تحتاج إلى تحسين كما أن أرباح البنك غير قادرة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة و يواجه مشاكل في الممارسات الإدارية بالإضافة إلى أن مستوى الأرباح و ملاءة رس المال غير كافيين لمواجهة مخاطر السوق، الأمر الذي يستوجب وجود رقابة تنظيمية لضمان الإدارة أو هيئة المساهمين الإجراءات التصحيحية المناسبة.
4	يظهر ضعف عام في عدد من العوامل المذكورة مما يبرز الحاجة إلى إجراء تصحيحي لازم من قبل البنك المركزي خاصة إذا كانت هناك مشكلة حقيقية في التحكم في مخاطر السوق.
5	يشهد مشاكل حادة في التحكم في مخاطر السوق و هذا يعني أن العوامل السابقة غير فاعلة على الإطلاق و تتطلب إجراءات رقابية تصحيحية قوية، حيث أنه بدون هذه الإجراءات فإن خسائر فادحة قد تتسبب في إفلاس البنك.

المصدر: عاشوري صورية، **" دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية"**، رسالة ماجيستير في العلوم التجارية غير منشورة، تخصص دراسات مالية و محاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010 – 2011، ص: 112.

[1] Lorraine Buerger,OP,CIT , p:04

خلاصة الفصل:

تهدف البنوك من خلال تقييمها لأدائها إلى معرفة مدى تحقيقها لأهدافها المسطرة و كشف الإختلالات في الأداء من أجل وضع الحلول اللازمة و استدراك الوضع قبل استفحاله .

يعد نظام CAMELS لتقييم الأداء من بين النماذج الشاملة لتقييم أداء المصارف لتغطيته كل من النواحي الكمية و الكيفية للأداء بالإضافة إلى أنه يغطي العديد من الجوانب المهمة و المؤثرة في أداء المصرف كقدرة المصرف على تغطية المخاطر التي تواجهها من خلال نسبة كفاية رأس المال، و دراسة جودة أصول البنك و مدى تحقيق هذه الأصول من خلال تركيبتها على جلب الإيرادات تضمن من خلالها تحقيق أرباح مرضية، بالإضافة إلى دراسة السيولة و قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته لأن مخاطر السيولة من بين أهم المخاطر التي تؤدي إلى إفلاس البنك.

الفصل الثاني :

الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد :

بعدما تم التطرق في الفصل الأول للمفاهيم النظرية للدراسة وعرض مفاهيمي نظري لنظام CAMELS، سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط تلك المفاهيم على البنك الخارجي الجزائري وحساب المؤشرات المتعلقة بنظام CAMELS من أجل الخروج بتصنيف لهذا البنك ومعرفة أي من المؤشرات تعتري ضعفا من أجل تقديم توصيات للبنك ولعل أن يأخذها بعين الإعتبار و خاصة و أن الجزائر لا تطبق نظام CAMELS على البنوك التابعة لنظامها المصرفي .

من أجل دراسة جيدة للموضوع تم تقديم البنك الخارجي الجزائري و ذلك من خلال التطرق لنشأته، هيكله التنظيمي و أهم الخدمات التي يقدمها ثم تم تطبيق مؤشرات للمعايير الستة المكونة لنظام CAMELS حسب المعطيات المتوفرة لدينا.

المبحث الأول: نظرة حول البنك الخارجي الجزائري.

من خلال هذا المبحث سنقوم بالتعريف بالبنك الخارجي الجزائر، نشأته و تطوره، الهيكل التنظيمي للبنك و الخدمات التي يقدمها البنك.

المطلب الأول:التعريف بالبنك الخارجي الجزائري و نشأته.

الفرع الأول:التعريف بالبنك الخارجي الجزائري.

البنك الخارجي الجزائر BEA هو شركة مساهمة تساهم فيه الدولة الجزائرية 100٪ ، يقدر رأس الماله 100 مليار دينار، يعمل في مجال الإنتاج والتمويل المصرفي لجميع القطاعات بما في ذلك النفط، والصلب، والنقل، والمواد البناء و الخدمات، يقع مقره الرئيسي في 11 شارع العقيد إعميروش – الجزائر العاصمة، الجزائر، يشمل شبكة بنوك مراسلة أجنبية تصل 1200 بنك مراسل، يتولى مهام الإدارة التنفيذية كل من:

- لوكال محمد الرئيس التنفيذي.
- باداش عبد العزيز عضو.
- بن صيفة حسيبة عضو.
- باقوس عبد القادر عضو.
- بغدادلي عبد المجيد عضو.
- غالم بوضياف عضو.
- مالك علي عضو.[1]

يختص هذا البنك في تسهيل و تنمية العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع بقية العالم.[2]

الفرع الثاني:البنك الخارجي الجزائري نشأة و تطور.

تأسس البنك الخارجي الجزائري في أول أكتوبر 1967 بموجب الأمر 204/67 و بهذا فهو ثالث و آخر بنك تجاري يتم تأسيسه تبعا لقرارات تأميم القطاع البنكي.و قد تم إنشائه على أنقاض خمسة بنوك و هي: القرض الليوني، الشركة العامة، قرض الشمال، البنك الصناعي للجزائر و المتوسط، و بنك باركليز.

[1] www. bea. dz , consulte le:23/04/2015

[2] بقبق ليلى أسمهان، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و انعكاساتها على فاعلية السياسة النقدية، الملتقى الدولي حول إصلاحات النظام المصرفي الجزائري، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص: 03.

و يمارس البنك الخارجي الجزائري كل مهام البنوك التجارية و على هذا الأساس يمكنه جمع الودائع الجارية، و في جانب الإقراض يتكفل بتمويل عمليات التجارة الخارجية فهو يقوم بمنح القروض للإستيراد، كما يقوم بتأمين المصدرين الجزائريين و تقديم الدعم المالي لهم. كما تمتد النشاطات الإقراضية للبنك الخارجي الجزائري إلى قطاعات أخرى ففي هذا البنك ترتكز العمليات المالية للشركات الكبرى مثل سونطراك و شركات الصناعات الكيمياوية و البترولية و قطاعات اقتصادية أخرى على عكس ما هو منصوص عليه فيما يتعلق بتخصص النظام البنكي.[1]

و قد مر التطور التاريخي للبنك الخارجي الجزائري على النحو التالي:

1967/10/01 إنشاء البنك الخارجي الجزائري بمقتضى الأمر 204-67 في شكل مؤسسة وطنية.

1970 أعطيت للبنك الخارجي الجزائري جميع العمليات البنكية لأكبر الشركات الصناعية الوطنية و الأجنبية.

1980 ظهور العديد من المشرفين في مجلس إدارة البنك.

1986 ظهور قانون تخصص البنوك.

1989 تغيير القانون الأساسي للبنك الخارجي الجزائري ليصبح شركة ذات أسهم، و إبقاء كلي لنفس الأهداف الثابتة وفقا للقانون الأساسي لـ 01 أكتوبر 1967.

2006 قام البنك بالعديد من العمليات لإعادة هيكلة أكبر الوظائف و تشريع خطوات جديدة من أجل التحديث و التي تمس البنية المركزية و مجمل شبكة البنك (الوكالات).

2007 تحديث نظام المعلومات في البنك من أجل السيطرة و سلامة الأنشطة.

2008 تسابق البنك لتمويل بناء أكبر مشروع وصلت القيمة الإجمالية للمشروع **100** مليار دينار سنويا.إن زيادة التمويل و تحسن أداء البنك أكسب البنك المرتبة الأولى على مستوى البنوك المغربية و المرتبة السادسة في تصنيف **200** مليون بنك إفريقي،كما بلغ مجموع ميزانيته 31 مليار دولار (ذلك من خلال ما أنجزته مجلة الشباب الإفريقي و مجلة إتحاد البنوك المغربية).

2009 تعاقد البنك مع العديد من المستثمرين العالميين و بنك التأمين.

[1] الطاهر لطرش، **"تقنيات البنوك"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2005، ص- ص: 189-190.

2011 تم توسيع الشبكة و إصلاح البنيات القديمة من أجل التحديث الكلي للبنك و التحسين الدائم لنوعية الخدمات و نقاط البيع الخاصة بالبنك. في سنة 2011 البنك الخارجي الجزائري سجل فتح أول وكالة خدمات حرة من خلال سلم نقال وطني و زيادة رأس المال الإجتماعي إلى 76 مليار دينار*، هذه الزيادة سمحت BEA برفع مكانة البنك و التامل مع أكبر البنوك إقليميا و عالميا.

2012 وصلت شبكة البنك إلى 127 وكالة سمح بوجود مؤهلات بشرية قادرة على برفع المنافسة.

2013 دعمت شبكة البنك بـ 09 وكالات جديدة و هي: مسكارا – مغنية – تلمسان – وهران خميستي – شلف- عين باي – دراية- عنابة – بوفاريك.[1]

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري و الخدمات التي يقدمها.

الفرع الأول:الخدمات التي يقدمها البنك الخارجي الجزائري.

يقوم البنك الخارجي الجزائري بمنح القروض بأنواعها و قبول الودائع،بيع البطاقات الإئتمانية،فتح حسابات بالعملة المحلية و الأجنبية، فتح الاعتمادات المستندية، عمليات الصرف، تأجير الخزائن الحديدية،بيع الشيكات السياحية، و عمليات السحب و الإيداع المجانية، تمويل عمليات التجارة الخارجية، تقديم معلومات عن المصدرين و المستوردين للمتعاملين مع البنك.....[2]

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري.

* بعدما كان يبلغ 24.5 مليار دينار و ذلك حسب التقرير السنوي لسنة 2010.

[1] www. bea. dz , consulte le:23/04/2015.

[2] معلومات من موظفي البنك الخارجي الجزائري- وكالة الوادي و ذلك يوم 2015/04/27 .

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري.

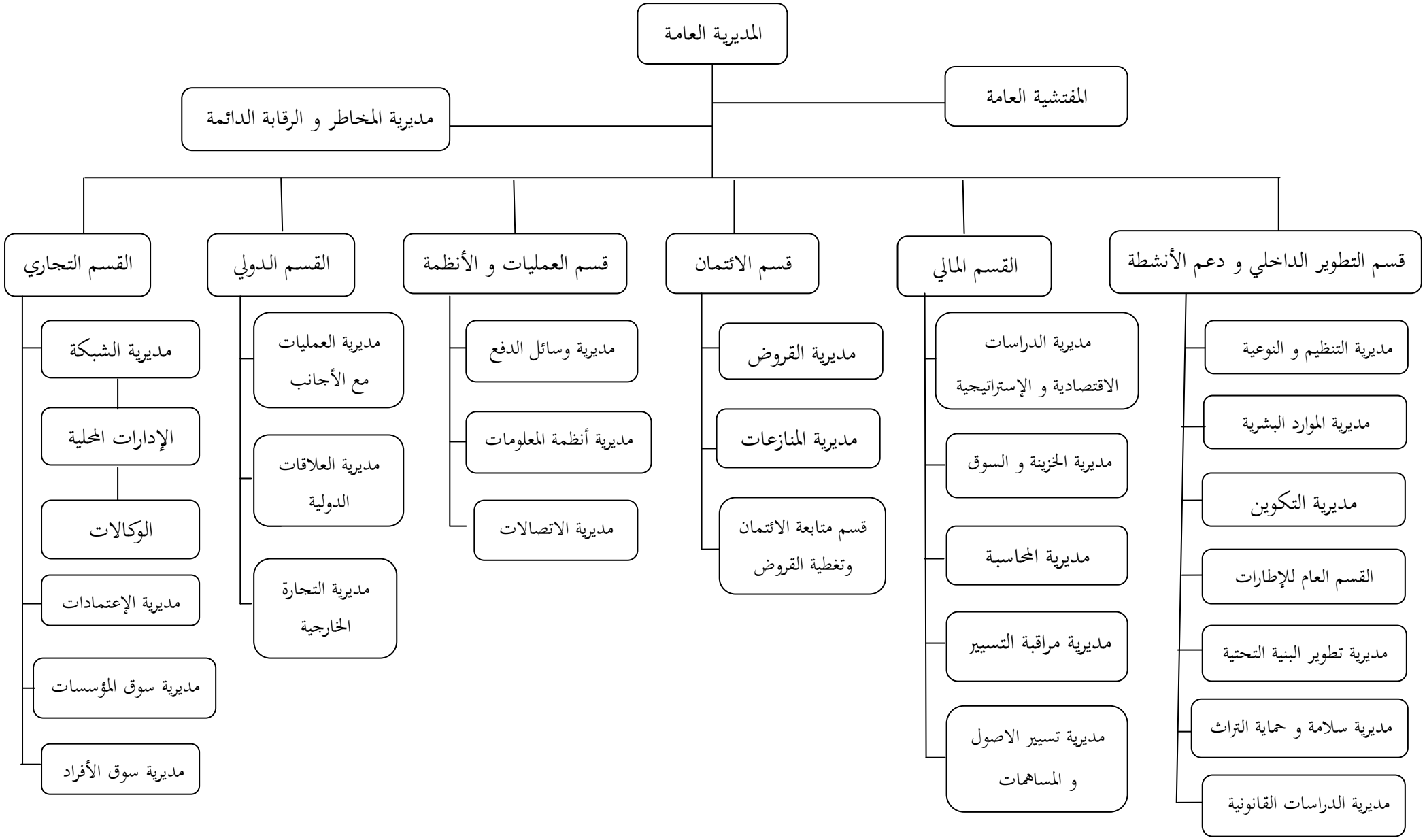

المبحث الثاني: تقييم أداء البنك الخارجي الجزائري وفقا لنظام CAMELS.

سيتم من خلال هذا المبحث تطبيق مؤشرات نظام CAMELS على البنك الخارجي الجزائري من أجل معرفة تصنيفه.

المطلب الأول: تقييم كفاية رأس المال، جودة أصول و إدارة البنك الخارجي الجزائري وفقا لنظام CAMELS.

الفرع الأول: تقييم كفاية رأس المال للبنك الخارجي الجزائري.

أولا: التنظيم البنكي المتعلق بكفاية رأس المال في البنوك الجزائرية.

ألزم بنك الجزائر البنوك الناشطة في الجزائر سواء العمومية منها أو الخاصة بضرورة الإلتزام بمجموعة من المعايير و النسب، من بينها ضرورة احترام "نسبة دنيا بين قيمة أموالها الخاصة الصافية و مجموع المخاطر التي تتعرض لها نتيجة لعملياتها "، حيث كان ذلك من خلال إصداره للتنظيم البنكي رقم 91 – 09 بتاريخ 14 أوت 1991. هذا وقد حدد هذا التنظيم باختصار في المادة رقم 3 مكونات الأموال الخاصة التي تؤخذ بعين الإعتبار أثناء القيام بحساب هذه النسبة والعناصر التي يتم تخفيضها، وكذا طبيعة المخاطر التي يتم أخذها بعين الإعتبار.

بعد إصداره للتنظيم البنكي رقم 91 – 09 بتاريخ 14 أوت 1991، قام بنك الجزائر بإصدار التعليمة رقم 74– 94 بتاريخ 29 نوفمبر 1994 حيث تضمنت هذه التعليمة القواعد الاحترازية المتعلقة بتسيير البنوك و المؤسسات المالية.

من بين أهم محاور هذه التعليمة أنها حددت برنامج الإنطلاق في تطبيق نسبة الملاءمة البنكية بالإضافة إلى التفصيل في مكونات الأموال الخاصة في البنوك مع تقديم نموذج لاحتسابها، كما حددت معاملات حساب المخاطر التي تواجهها البنوك أثناء قيامها بعملياتها. [1]

حددت المادة 05 من التعليمة 74– 94 كيفية حساب رأس المال الخاص بالنسبة للبنك في جزئه الأساسي، بينما حددت المواد 06 و 07 العناصر التي تحسب ضمن رأس المال التكميلي للبنك ، ومجموع هذين الجزأين يشكل رأس المال الخاص للبنك، بينما بينت المادة 09 من التعليمة مجموع العناصر التي يتوفر فيها عنصر

[1] أحمد قارون، مرجع سبق ذكره، ص: 112.

المخاطرة من الميزانية ومن خارجها، ثم صنفتها المادة 11 حسب أوزان المخاطرة الخاصة بها حسب ما يكافؤها من قروض، إضافة إلى تفصيلات أكبر متعلقة بعناصر كل مجموعة وردت في ملحق خاص بالتعليمة، وكل ذلك بطريقة مشابهة لما وردت في مقررات بازل 1. [1]

ثانيا: تحليل كفاية رأس المال للبنك الخارجي الجزائري.

الجدول التالي يشمل نسبة كفاية رأس المال للبنك الخارجي الجزائري خلال السنوات الأربعة قيد الدراسة، و يبين ما يلي:

الجدول رقم08:نسب كفاية رأس المال لـ BEA من 2010–2013.

السنة	نسبة كفاية رأس المال
2010	% 35.53
2011	% 44.26
2012	% 44.01
2013	% 35.41

المصدر: التقارير السنوية لـ BEA لسنة 2010-2011-2012(الملحق رقم 4-6-7-8).

نلاحظ من خلال الجدول مايلي:

- إرتفعت نسبة كفاية رأس المال إلى 44.26 % سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 عندما كانت تبلغ 35.53 % و ذلك بسبب زيادة رأس مال البنك من 24.5 مليار دينار إلى 76 مليار دينار من خلال ضم جزء من نتائج السنوات السابقة لرأس المال البنك (الملحق رقم 04) و كذا تحقيق نتيجة سنوية معتبرة.
- انخفضت النسبة نسبيا إلى 44.01 % سنة 2012 و ذلك بسبب زيادة حجم القروض الممنوحة للزبائن من 564 مليون دينار سنة 2011 إلى 580 مليون دينار سنة2012(زيادة حجم القروض يعني زيادة المخاطر المرتبطة بها، وبما أن معامل ترجيح القروض المقدمة للزبائن هو 100% فإن قيمة مقام نسبة كفاية رأس المال سترتفع ومنه إنخفاض نسبة كفاية رأس المال).
- ثم انخفضت النسبة مجددا إلى 35.41 % سنة 2013 بالرغم من زيادة رأس المال من 76 مليار دينار إلى 100مليار دينار إلى أنه:
  - ✓ انخفضت قيمة الإحتياطات من 64.5 مليار دينار سنة 2012 إلى 56.1 مليار دينار سنة 2013.

[1] سليمان ناصر، " **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة**"، مكتبة الريام، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006، ص: 282.

- ✓ انخفضت نتيجة السنة المالية من 35.5 مليار دينار سنة 2012 إلى 21 مليار دينار سنة 2013.
- ✓ إنخفضت في قيمة الأموال لموجهة المخاطر العامة من 9.417 مليون دينار سنة 2012 إلى 9.070 مليون دينار سنة 2013 أي إنخفاض بأكثر من 346 مليون دينار.
- ✓ زيادة حجم القروض الممنوحة للزبائن من 575 مليار دينار سنة 2012 إلى 751 مليار دينار سنة 2013.

ثالثا: تصنيف كفاية رأس مال البنك الخارجي الجزائري.

بالمقارنة مع ما تنص عليه المادة 03 من التعليمة 74-94 فإن الحد الأدنى للنسبة المتعلقة بكفاية رأس المال هو 08 % ، و عليه يمكن تصنيف كفاية رأس مال البنك الخارجي الجزائري على النحو التالي:

الجدول رقم09: تصنيف كفاية رأس مال البنك الخارجي الجزائري.

التصنيف / السنة	2010	2011	2012	2013
نسبة كفاية رأس المال	% 35.53	% 44.26	% 44.01	% 35.41
التصنيف الجزئي	1	1	1	1
متوسط التصنيف	1= 4 /(1+1+1+1)			
التصنيف الإجمالي	1			

من خلال الجدول أعلاه تم تصنيف كفاية رأس مال البنك الخارجي الجزائري بالتصنيف1 مما يعني أن كفاية رأس مال البنك في حالة جيدة و للبنك القدرة على تغطية المخاطر المرتبطة بأصوله من رأس ماله.

الفرع الثاني:تحليل جودة أصول البنك الخارجي الجزائري.

أولا : مرجعية تقييم جودة أصول البنك.

سوف نقيم جودة أصول البنك اعتمادا على النسب التالية:

- مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى مجمل الأصول: مجمل الأصول المحققة للإيرادات/ مجمل الأصول.

يجب أن لا تقل عن 80%، تعكس هذه النسبة إهتمام البنك إقتناء أصول محققة للإيرادات.[1]

- نسبة التصنيف المرجح WCR : المخصصات/ حقوق الملكية + المخصصات.

[1] علي منصور محمد بن سفاع، مرجع سبق ذكره، ص : 16.

و تقيس هذه النسبة حجم مخصصات من حقوق الملكية و المخصصات، و الجدول التالي يوضح تصنيفات جودة الأصول بناءا على نسبة التصنيف المرجح:

الجدول رقم 10:تصنيف سيولة البنك اعتمادا على نسبة التصنيف المرجح.

التصنيف	نسبة التصنيف المرجح WCR
1	%05>WCR
2	%15>WCR>%05
3	%35>WCR>%15
4	%60>WCR>%35
5	%60<WCR

المصدر: أحمد نور الدين الفرا، **"تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS كأداة للرقابة على القطاع المصرفي"**، رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، ص:71 .

ثانيا: تحليل جودة أصول البنك الخارجي الجزائري.

الجدول التالي يوضح نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى مجمل الأصول للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 2010-2013:

الجدول رقم11: نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى إجمالي الأصول في البنك.

النسبة / السنة	2010	2011	2012	2013
مجمل الأصول المحققة للإيرادات	2168884378	2350089078848.96	1957604903031.21	1611639386775.13
مجمل الأصول	2367626126	2636705516258.94	2307759548231.36	2111443454229.51
نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات/ مجمل الأصول	% 91.60	% 89.12	% 84.82	% 76.32

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية(الملحق رقم 1-2-3).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الأصول المحققة للإيرادات إلى مجمل الأصول بلغت 91.60 % سنة 2010 ثم تناقصت خلال سنوات التالية إلى أن بلغت 76.32% سنة 2013، يرجع السبب في ذلك إلى أن معدل التغير في مجمل الأصول يفوق معدل التغير في مجمل الأصول المحققة للإيرادات.

و الجدول التالي يوضح نسبة التصنيف المرجح للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 2010-2013:

الجدول رقم 12: نسبة التصنيف المرجح في البنك.

النسبة / السنة	2010	2011	2012	2013
المخصصات	151934811	129118894323.80	115066423000.46	/
حقوق الملكية	152521544	179060862562.81	203141656066.87	204032017384.07
نسبة التصنيف المرجح	%49.90	%41.89	%36.16	/

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية(الملحق رقم 1-2-3).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة التصنيف المرجح تناقصت من 49.90 % سنة 2010 إلى 41.89% سنة 2011 ثم إلى 36.16% سنة 2012 و ذلك بسبب زيادة كل من المخصصات و/ أو حقوق الملكية (لم نقم بحساب نسبة التصنيف المرجح لسنة 2013 لعدم توفر قيمة المخصصات لسنة 2013).

ثالثا: تصنيف جودة أصول البنك الخارجي الجزائري.

بناءا على نتائج الجدول رقم 11 يمكن تصنيف جودة أصول البنك الخارجي الجزائري اعتمادا على نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى مجمل الأصول على النحو التالي:

الجدول رقم 13: تصنيف جودة أصول البنك الخارجي الجزائري اعتمادا على نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى مجمل الأصول.

التصنيف / السنة	2010	2011	2012	2013
نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى مجمل الأصول	% 91.60	% 89.12	% 84.82	% 76.32
التصنيف الجزئي	1	1	1	2
متوسط التصنيف	1.25=4 /(2+1+1+1)			
التصنيف الإجمالي	1			

من خلال الجدول أعلاه تم تصنيف جودة أصول البنك الخارجي الجزائري بالتصنيف 1 بالرغم من حصول البنك على التصنيف 2 خلال سنة 2013 مما يعني أن أصول البنك جيدة و أنه يهتم بتوظيف أصوله في أصول محققة للإيرادات تضمن له زيادة الأرباح و الاستمرارية.

و بناءا على نتائج الجدول رقم 12 و معطيات الجدول رقم 10 يمكن تصنيف جودة أصول البنك الخارجي الجزائري اعتمادا على نسبة التصنيف المرجح على النحو التالي:

الجدول رقم 14: تصنيف جودة أصول البنك الخارجي الجزائري اعتمادا على نسبة التصنيف المرجح.

التصنيف / السنة	2010	2011	2012	2013
نسبة التصنيف المرجح	%49.90	%41.89	%36.16	/
التصنيف الجزئي	4	4	4	/
متوسط التصنيف	4 =3 /(4+4+4)			
التصنيف الإجمالي	4			

من خلال الجدول أعلاه تم تصنيف جودة أصول البنك الخارجي الجزائري بالتصنيف 4 خلال 2010-2011-2012 اعتمادا على نسبة التصنيف بالمرجح و التصنيف 4 لمتوسط السنوات الثلاث، مما يعني أن جودة أصول البنك في حالة خطرة و يدل ذلك على ارتفاع حجم القروض المتعثرة لدى البنك، و أنه لا يوجد انتظام في تحصيل أقساط القروض و الفوائد المستحقة عليها، كما أن إدارة الائتمان في البنك غير جيدة، جاء هذا بالتزامن زيادة الديون المتعثرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إلا أن هذه الخطورة تناقصت بمرور السنوات من خلال تناقص نسبة التصنيف المرجح بعد اتخاذ الدولة قرار يقتضي بإعادة جدولة ديون تلك المؤسسات مع التأجيل في التسديد و تكفل الخزينة العمومية بتسديد الفوائد.

الجدول رقم 15: تصنيف جودة أصول البنك الخارجي الجزائري.

التصنيف / النسبة	نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى إجمالي الأصول	نسبة التصنيف المرجح
تصنيف النسبة	1	4
متوسط التصنيف	2.5=2 /(4+1)	
التصنيف النهائي	3	

بما أن البنك قد حصل على التصنيف 1 بناءا على نسبة مجمل الأصول المحققة للإيرادات إلى إجمالي الأصول و التصنيف 4 من خلال نسبة التصنيف المرجح فإن البنك قد حاز على التصنيف 3 بمتوسط النسبتين مما يعني أن أداء البنك معقول فيما يتعلق بجودة أصوله.

الفرع الثالث:تحليل جودة إدارة البنك الخارجي الجزائري.

تم إعداد استمارة تتعلق بتقييم جودة إدارة البنك الخارجي الجزائري شملت الاستمارة تقييم البنك في مدى تطبيقه للحوكمة و مبادئها، علاقته مع البنك المركزي، كفاءة إدارة المخاطر في البنك، مدى اهتمام البنك بتقييم أدائه، تقييم وظيفتي المراجعة و التدقيق بجانبيها الداخلي و الخارجي، تقييم الموارد البشرية في البنك و مدى الاهتمام بها و السعي لتطويرها، تقييم التكنولوجيا و المعلومات المستخدمة في البنك، بالإضافة لمعايير أخرى.

تم توزيع الاستمارة على موظفي كل من وكالة الوادي و وكالة تقرت و نظرا لضيق الوقت لم نتمكن من زيارة وكالات الولايات المجاورة من أجل الحصول على آراء أكبر عدد ممكن من موظفي و إطارات البنك حول إدارة البنك، كما أننا لم نتمكن من توزيع الاستمارة على المدريات المركزية للبنك في الجزائر العاصمة لأنهم اشترطوا علينا القيام بتربص في البنك و هو ما لم نأخذه بعين الاعتبار من أجل تخصيص وقت مناسب له.

أجاب موظفي وكالة الوادي على ستة استمارات من أصل عشرة و هو عدد غير كافي للتقييم الجيد لإدارة البنك، و لكن موظفي وكالة تقرت لم يستطيعوا الإجابة عن الاستمارة بسبب رفض مدير الوكالة توزيعها دون ذكر سبب لذلك، تبعا لذلك لن نتمكن من تقييم إدارة البنك.

المطلب الثاني: تقييم ربحية، سيولة و حساسية البنك الخارجي الجزائري لمخاطر السوق وفقا لنظام CAMELS.

الفرع الأول:تحليل ربحية البنك الخارجي الجزائري.

أولا : مرجعية تقييم ربحية البنك.

نظرا لعدم توفر مرجعية قانونية تقيم ربحية البنوك الجزائرية سواء من حيث النسب المعتمدة في ذلك أو النسب المعيارية التي تبنى عليها المقارنة، لذا و بالاعتماد على الدراسات السابقة سوف نقوم بتحليل ربحية البنك الخارجي الجزائري باستخدام النسب التالية:

- ✓ **نسبة العائد على حقوق الملكية:** الربح الصافي/ حقوق الملكية، والتي تعبر عن العائد المحقق من خلال توظيف البنك لحقوق ملكيته.
- ✓ **نسبة العائد على الأصول:** الربح الصافي/ إجمالي الأصول، و التي تعبر عن العائد المتحصل عليه من خلال توظيف الأصول.
- ✓ **نسبة العائد على متوسط الأصول:** الربح الصافي/ متوسط إجمالي الأصول.

و من خلال الجدول التالي يمكن أن نصنف ربحية البنك اعتمادا على نسبة العائد على حقوق الملكية و التي رمزنا لها بالرمز A، نسبة العائد على الأصول و التي رمزنا لها بالرمز B، نسبة العائد على متوسط الأصول و التي رمزنا لها بالرمز C على النحو التالي:

الجدول رقم 16: تصنيف ربحية البنك.

التصنيف	نسبة العائد على حقوق الملكية A	نسبة العائد على الأصولB	نسبة العائد على متوسط الأصولC
1	A≥0.4	B≥1%	C≥1.5%
2	A<0.2	0.75% <B< 1%	0.75% <C< 1.5%
3	A<0.1	0.5% <B< 0.75%	0.4% <C< 0.75%
4	A<0.05	0.25% <B< 0.5%	0% <C< 0.4%
5	A<0.01	B<0.25%	C<0%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

-شاهين علي، "**سياسة استخدام التقييم المركب للمصارف التجارية**"، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2002-2003، ص:19.

- عاشوري صورية." **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية**"، رسالة ماجيستير في العلوم التجارية غير منشورة، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010 – 2011، ص: 103.

ثانيا: تحليل ربحية البنك الخارجي الجزائري.

الجدول التالي يوضح نسب الربحية في البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 2010-2013:

الجدول رقم 17: نسب الربحية في البنك.

النسبة / السنة	2010	2011	2012	2013
الربح الصافي	19168656	30260305674.84	35557303381.81	20931942640.31
حقوق الملكية	152521544	179060862562.81	203141656066.87	204032017384.07
مجموع الأصول	2367626126	2636705516258.94	2307759548231.36	2111443454229.51
متوسط الأصول	157841741.73	17578036775059.6	15385063654875.73	14076289694863.4
نسبة العائد على حقوق الملكية	%12.56	%16.9	%17.5	%10.26
نسبة العائد على الأصول	%0.8	%1.14	%1.54	% 01
نسبة العائد على متوسط الأصول	%12.14	%17.21	%23.11	%14.87

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية للبنك (الملحق رقم 1-2-3).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه مايلي:

- بلغت نسبة العائد على حقوق الملكية 12.56% سنة 2010 و إرتفعت هذه النسبة خلال 2011 و 2012 لتبلغ 16.9% و 17.5% على التوالي يرجع السبب في ذلك إلى إرتفاع قيمة حقوق الملكية سواء برفع رأس المال أو تحقيق نتائج مالية معتبرة، إلا أنها انخفضت سنة 2013 بسبب إنخفاض قيمة الأرباح نظرا لإتباع سياسة إنكماسية من قبل البنك المركزي بسبب وصول التضخم المستويات القياسية سنة 2012.
- بلغت نسبة العائد على الأصول 0.8 % سنة 2010 و ذلك بسبب إنخفاض قيمة الأرباح الناتجة عن إنخفاض العوائد المتأتية من القروض الإستهلاكية (فبالنظر إلى الملحق رقم 04 فإن قيمة القروض الإستهلاكية انخفضت بنسبة 41% عما كانت عليه سنة 2009) ويرجع السبب في ذلك إلى السياسة المتبعة من قبل بنك الجزائر التي تقتضي بخفض قيمة القروض الإستهلاكية الممنوحة من قبل البنوك، حيث منعت البنوك التجارية منح القروض الإستهلاكية سنة 2009 بسبب بلوغ فاتورة الإستيراد المستويات القياسية ثم تقرر إعادتها سنة 2015 بصيغ تدعم المنتوج الوطني،و في سنتي 2011 و 2012 إرتفعت النسبة لتبلغ 1.14% و 1.54% على التوالي يرجع سبب ذلك إلى زيادة البنك لعدد وكالاته، حيث تم فتح 06 وكالات في 2011/09/30 و 07 وكالات في 2011/12/2011 (الملحق 04) حيث أن تأثير فتح الوكالات الأخيرة سوف تظهر نتائجه في السنة المقبلة أي في 2012، و بما أن فتح وكالات جديدة سوف يؤدي إلى زيادة الخدمات المقدمة مما ينعكس على زيادة الأرباح، أما في سنة 2013 فقد انخفضت النسبة لتبلغ 01 % فبالرغم من انخفاض قيمة الأرباح الصافية لهذه السنة إلا أن إجمالي الأصول انخفضت بقيمة أكبر، حيث

- انخفضت القيمة إجمالية للأصول بأكثر من 191 مليار دينار مقارنة بالانخفاض في الأرباح الذي بلغ حوالي 15مليار دينار.
- ارتفعت نسبة العائد على متوسط الأصول خلال2011-2012 لتبلغ 17.21%،23.11% على التوالي مقارنة بسنة 2010 (عندما كانت تبلغ 12.14%) يرجع سبب ذلك لزيادة أرباح البنك خلال السنوات المذكورة، إلا أن هذه النسبة انخفضت لتبلغ 14.87% سنة 2013 بسبب انخفاض أرباح البنك.

ثالثا: تصنيف ربحية البنك الخارجي الجزائري.

بناءا على نتائج الجدول رقم 17 و معطيات الجدول رقم 16 يمكن تصنيف ربحية البنك الخارجي الجزائري على النحو التالي:

الجدول رقم 18: تصنيف البنك اعتمادا على نسبة العائد على حقوق الملكية.

التصنيف / السنة	2010	2011	2012	2013
نسبة العائد على حقوق الملكية	%12.56	%16.9	%17.5	%10.26
التصنيف الجزئي	2	2	2	2
متوسط التصنيف	2 =4 /(2+2+2+2)			
التصنيف الكلي	2			

من خلال الجدول أعلاه تم تصنيف البنك اعتمادا على نسبة العائد على حقوق الملكية بالتصنيف 2 خلال السنوات الأربعة كما حاز البنك على بالتصنيف 2 من خلال متوسط تصنيف السنوات الأربعة مما يعني أن توظيف حقوق الملكية يدر نتائج مرضية للبنك.

الجدول رقم 19: تصنيف البنك اعتمادا على نسبة العائد على الأصول.

التصنيف / السنة	2010	2011	2012	2013
نسبة العائد على الأصول	%0.8	%1.14	%1.54	% 01
التصنيف الجزئي	2	1	1	1
متوسط التصنيف	1.25= 4/(1+1+1+2)			
التصنيف الكلي	1			

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن البنك حصل على تصنيف إجمالي من التصنيف 1 بالرغم من حصول البنك على التصنيف 2 سنة 2010، مما يعني أن أصول البنك تحقق عوائد جيدة.

الجدول رقم 20: تصنيف البنك اعتمادا على نسبة العائد على متوسط الأصول.

التصنيف / السنة	2010	2011	2012	2013
نسبة العائد على متوسط الأصول	%12.14	%17.21	%23.11	%14.87
التصنيف الجزئي	1	1	1	1
متوسط التصنيف	1 =4/(1+1+1+1)			
التصنيف الكلي	1			

من خلال الجدول أعلاه تم تصنيف البنك اعتمادا على نسبة العائد على متوسط الأصول بالتصنيف 1 خلال السنوات الأربعة،كما حاز البنك على التصنيف1 من خلال متوسط تصنيف السنوات الأربعة مما يعني أن البنك يحقق نتائج جيدة.

و من خلال الجداول رقم (18-19-20) يمكن تصنيف ربحية البنك الخارجي الجزائري على النحو التالي:

الجدول رقم 21: تصنيف ربحية البنك الخارجي الجزائري.

التصنيف / النسبة	العائد على حقوق الملكية	العائد على الأصول	العائد على متوسط الأصول
تصنيف النسبة	2	1	1
متوسط التصنيف	1.33=3/(1+1+2)		
التصنيف النهائي	1		

تم تصنيف ربحية البنك الخارجي الجزائري بالتصنيف 1 مما يعني أن البنك يحقق أرباح جيدة و يوفر دخل كافي لتحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال و توزيع أرباح معقولة للمساهمين كما أنه لا يعتمد على مصادر دخل استثنائية في تحقيق الأرباح و لديه رقابة على النفقات و التكاليف.

الفرع الثاني:تحليل سيولة البنك الخارجي الجزائري.

أولا : مرجعية تقييم سيولة البنك.

سوف نقوم بتحليل سيولة البنك الخارجي الجزائري باستخدام النسب التالية:

- نسبة القروض إلى الودائع: مجموع القروض / مجموع الودائع.[1]
- نسبة القروض على إجمالي الأصول: القروض / إجمالي الأصول.

[1] Md. Anwarul Kabir, Suman Dey, Performance Analysis through CAMEL Rating: A Comparative Study of Selected Private Commercial Banks in Bangladesh, Journal of Politics & Governance, Vol. 1, No. 2/3, September 2012,p:22.

و الجدول التالي يوضح تصنيفات السيولة حسب كل نسبة:

الجدول رقم 22: تصنيف سيولة البنك.

التصنيف	نسبة القروض إلى الودائع	نسبة القروض على إجمالي الأصول D
1	55 % فما فوق	D<%50
2	60 % فما فوق	D<%60
3	65 % فما فوق	D<%65
4	70 % فما فوق	D<%70
5	71% فما فوق	D>%70

المصدر:- عبد القادر زيتوني، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك،ص:14، www.kantakji.com ، يوم 2015/04/02.

- Mohamed Arabi Khalafalla Ahmed , **"Predicting Banks Failure: The Case of Banking Sector in Sudan for the Period (2002-2009)"**, Journal of Business Studies Quarterly, Volume 4, Number 3 ,2013,p:164-165

ثانيا: تحليل سيولة البنك الخارجي الجزائري.

الجدول التالي يوضح نسب السيولة في البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 2010-2013:

جدول رقم 23: نسب السيولة في البنك.

النسبة / السنة	2010	2011	2012	2013
القروض	1916570657	2069932834701.12	1720640117915.1	1394534330166.46
الودائع	2018159263	2198064067230.83	1861843975212.32	1680611308592.01
إجمالي الأصول	2367626126	2636705516258.94	2307759548231.36	2111443454229.51
نسبة التمويل إلى الودائع	%94.96	%94.17	%92.41	%82.97
نسبة القروض إلى إجمالي الأصول	%80.94	%78.5	%74.55	%64.04

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية(الملحق رقم 1-2-3).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه نلاحظ مايلي:

- إجمالي القروض و إجمالي الودائع إرتفعت خلال سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 يرجع السبب في ذلك إلى إتباع الدولة سياسة توسعية من خلال:
  - زيادة التوسع النقدي من 15.4% سنة 2010 إلى19.9 % سنة2011.

- زيادة القروض المقدمة للإقتصاد من 3.2 بليون دينار سنة 2010 إلى 3.8 بليون دينار سنة 2011، يرجع سبب زيادة القروض الموجهة للإقتصاد توجه الدولة نحو تدعيم إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- الزيادة في الأجور، زيادة التشغيل في الوظيف العمومي، زيادة التمويل المدعم للسكن.[1]

كل هذا ساهم في زيادة الودائع لدى البنك و منه زيادة القدرة على منح الإئتمان.

- إجمالي القروض إنخفض سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 يرجع السبب في ذلك إلى إتباع سياسة إنكماشية من قبل الدولة وذلك لإرتفاع معدل التضخم سنة 2012 المعدل الأكثر إرتفاعا خلال خمسة عشر السابقة لسنة 2012 ، حيث:
  - تراجعت نسبة القروض المقدمة للإقتصاد إلى14.05% سنة 2013 مقارنة بـ 15.35% سنة 2012.
  - إدخال آداة جديدة للسياسة النقدية تمثلت في إسترجاع السيولة لستة أشهر بمعدل فائدة قدره 1.5%. [2]

مما قلل من السيولة لدى البنك الخارجي الجزائري و منه قدرته على الإقراض.

و نلاحظ من خلال الجدول أيضا:

- أن نسبة القروض إلى الودائع بلغت 94.96% سنة 2010 و انخفضت هذه النسبة خلال 2011 – 2012 – 2013 لتبلغ 94.17%، 92.41%، 82.97% على التوالي يرجع السبب في ذلك إلى عدم توجيه البنك لأغلب ودائعه إلى قروض، فبالرغم من أن توظيف البنك لودائعه في شكل قروض يحقق له ربحية إلا أن ذلك يقلل من حجم السيولة المطلوبة لتلبية حاجيات المودعين.
- أن نسبة القروض على إجمالي الأصول بلغت 80.94 %سنة 2010 و انخفضت هذه النسبة خلال 2011– 2012 – 2013 لتبلغ 78.5%، 74.55%، 64.04% على التوالي يرجع السبب في ذلك إلى تقليل البنك من نسبة توظيف الأصول في شكل قروض، وهذا مهم بالنسبة للبنك من أجل تجنب الوقوع في مخاطر عدم التسديد.

[1] التطورات الاقتصادية و النقدية لسنة 2010 و عناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، جانفي 2012.
[2] التطورات الاقتصادية و النقدية لسنة 2012 و عناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر2013.

ثالثا: تصنيف سيولة البنك الخارجي الجزائري.

بناءا على نتائج الجدول رقم23 و معطيات الجدول رقم 22، يمكن تصنيف سيولة البنك الخارجي الجزائري على النحو التالي:

جدول رقم 24: تصنيف سيولة البنك اعتمادا على نسبة القروض إلى الودائع.

التصنيف / السنة	2010	2011	2012	2013
نسبة القروض إلى الودائع	%94.96	%94.17	%92.41	%82.97
التصنيف الجزئي	5	5	5	5
متوسط التصنيف	5 =4/(5+5+5+5)			
التصنيف الكلي	5			

ارتفعت نسبة القروض على الودائع خلال السنوات الأربعة مما يهدد البنك في الوقوع في خطر السيولة و عدم تلبية احتياجات المودعين بسبب توظيف أغلب الودائع في شكل قروض، لذا تم منح البنك التصنيف 5 من حيث السيولة خلال السنوات السنوات الأربعة، كما حاز البنك على التصنيف 5 من خلال متوسط تصنيف السنوات الأربعة مما يعني أن البنك يحقق أداء غير مرضي فيما يتعلق بالسيولة.

جدول رقم25:تصنيف سيولة البنك اعتمادا على نسبة القروض إلى إجمالي الأصول.

النسبة / السنة	2010	2011	2012	2013
نسبة القروض إلى إجمالي الأصول	%80.94	%78.5	%74.55	%64.04
التصنيف الجزئي	5	5	5	3
متوسط التصنيف	4.75=4/(3+5+5+5)			
التصنيف الكلي	5			

ارتفعت نسبة القروض إلى إجمالي الأصول خلال السنوات الأربعة لذا تم منح البنك التصنيف 5 من حيث السيولة خلال 2010-2011-2012 لأن القروض تشكل أكبر توظيف أصول البنك مما يوقع البنك في خطر عدم التسديد، و التصنيف 3 خلال 2013 لتقليل البنك من نسبة توظيف أغلب أصوله في شكل قروض، كما حاز البنك على التصنيف 5 من خلال متوسط تصنيف السنوات الأربعة مما يعني أن البنك يحقق أداء غير مرضي فيما يتعلق بالسيولة.

و من خلال الجدولين رقم (24-25) يمكن تصنيف سيولة البنك الخارجي الجزائري على النحو التالي:

الجدول رقم26: تصنيف سيولة البنك الخارجي الجزائري.

التصنيف / النسبة	نسبة القروض إلى الودائع	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول
تصنيف النسبة	5	5
متوسط التصنيف	5 =2/(5+5)	
التصنيف النهائي	5	

من خلال الجدول أعلاه تم تصنيف سيولة البنك بالتصنيف 5 مما يعني أن أداءه غير مرضي فيما يتعلق بالسيولة، لذلك يجب أن تتخذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية المصرف لإحتياجاته الحالية كما يجب أن يقوم المصرف بالتخطيط المكثف للتعامل مع إحتياجات السيولة قصيرة المدى وغير المتوقعة.

الفرع الثالث:تحليل حساسية البنك الخارجي الجزائري لمخاطر السوق.

أولا : مرجعية تقييم حساسية البنك لمخاطر السوق.

سوف نقوم بتحليل حساسية البنك الخارجي الجزائري لمخاطر السوق بإستخدام النسب التالية:

- نسبة الأصول الحساسة للفائدة إلى إجمالي الأصول: الأصول الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول.
- GAP= RSAs- RSLs ، و تقيس هذه النسبة الفجوة بين الموجودات و الالتزامات الحساسة للفائدة.

لم نتمكن من الحصول على تصنيفات فيما يتعلق بحساسية البنك إتجاه مخاطر السوق، كما أننا تحصلنا على نسب تتعلق بالحساسية اتجاه أسعار الفائدة و لم نتحصل على نسب تتعلق بالحساسية إتجاه مخاطر السوق ككل، و مع ذلك سوف نقدم نظرة حول مدى حساسية أصول البنك و خصومه للتغيرات في أسعار الفائدة.

ثانيا: تحليل حساسية البنك الخارجي الجزائري لمخاطر سعر الفائدة.

الجدول التالي يوضح حساب الفجوة بين الأصول و الخصوم الحساسة لسعر الفائدة للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 2010-2013:

الجدول رقم 27: الفجوة بين أصول و خصوم البنك الحساسة لأسعار الفائدة.

البيان / السنة	2010	2011	2012	2013
قروض و حسابات دائنة على المؤسسات المالية	1481962383	1505266031242.50	1139983259293.11	643242639825.49
قروض و حسابات دائنة على الزبائن	434608274	564666803458.62	580656858621.99	751291690340.97
أصول مالية مملوكة حتى تاريخ الاستحقاق	157881423	219692295520.78	190871591663.14	177174152348.68
مجموع الأصول الحساسة لأسعار الفائدة	**2074452080**	**2289625130221.9**	**1911511709578.25**	**1571708482515.14**
ديون اتجاه المؤسسات المالية	1680836	15461108937.73	15604849323.99	1135406743.04
ديون اتجاه الزبائن	2016478427	2182602958293.12	1846239125888.33	1679475901848.97
ديون ممثلة بورقة مالية	40930452	38759654187.14	40506183346.14	41838931136.29
مجموع الخصوم الحساسة لأسعار الفائدة	**2059089715**	**2236823721417.99**	**1902350158558.46**	**1722450239728.3**
الفجوة GAP	**15362365**	**52801408803.91**	**9161551019.79**	**-150741757213.16**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية(الملحق رقم 1-2-3).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة GAP ارتفعت بشدة سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 لتبلغ أكثر من 52 مليار دينار ثم انخفضت سنة 2012 لتبلغ 9.1 مليار دينار مما يدل على أن أصول البنك حساسة للتغيرات في أسعار الفائدة أكثر من الخصوم، إلا أنه في سنة 2013 زادت خصوم البنك عن أصوله الحساسة لأسعار الفائدة بـ 150 مليار دينار مما ولد فجوة سالبة.

و الجدول التالي نسبة الأصول الحساسة لسعر الفائدة من إجمالي الأصول للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 2010-2013:

الجدول رقم 28: نسبة الأصول البنك الحساسة لأسعار الفائدة إلى إجمالي الأصول.

النسبة / السنة	2010	2011	2012	2013
مجموع الأصول الحساسة لأسعار الفائدة	2074452080	2289625130221.9	1911511709578.25	1571708482515.14
إجمالي الأصول	2367626126	2636705516258.94	2307759548231.36	2111443454229.51
نسبة الأصول الحساسة لسعر الفائدة لإجمالي الأصول	%87.61	%86.83	%82.82	%74.43

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية(الملحق رقم 1-2-3).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الأصول الحساسة لأسعار الفائدة تبلغ نسبة مرتفعة من إجمالي الأصول باعتبار أن أغلب إيرادات البنك تتأتى من أسعار الفائدة، كما نلاحظ أن النسبة انخفضت خلال السنوات قيد الدراسة لتبلغ أدنى مستوى إليها سنة 2013.

التصنيف النهائي للبنك:

بعد الدراسة المفصلة لكل معيار من معايير نظام CAMELS و إعطاء تصنيفات موحدة لكل معيار على حدى، و من خلال الجداول رقم (09-15-21-26) يمكن إعطاء التصنيف النهائي للبنك على النحو التالي:

الجدول رقم 29: التصنيف النهائي للبنك.

التصنيف / المعيار	كفاية رأس المال	جودة الأصول	الربحية	السيولة
التصنيف الفردي	1	3	1	5
متوسط التصنيف	2.5=4 /(5+1+3+1)			
التصنيف النهائي	3			

من خلال الجدول أعلاه تحصل البنك على التصنيف 3 مما يعني أن أداء البنك معقول و يتطلب بعض الإرشادات الرقابية في نقاط الضعف التي تم كشفها، و على البنك المركزي إتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الوضع في إطار زمني معقول .

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة و تحليل المؤشرات المتعلقة بنظام CAMELS و تقديم تصنيفات فردية للمعايير من خلال تطبيق المفاهيم النظرية لهذا النظام على البنك الخارجي الجزائري تمكنا من الوصول إلى ما يلي:

* يحقق البنك الخارجي الجزائري نسبة الملاءة المنصوص عليها في القوانين الجزائرية.

* أن أصول البنك لا تمتاز بالجودة نظرا لوجود مشاكل ترتبط بتوظيفات البنك و أن ليس له سياسة و إدارة جيدة للإئتمان.

* أن البنك الخارجي الجزائري يحقق أرباح جيدة .

* أن البنك الخارجي الجزائري ليس له القدرة على التحكم في سيولة و أنه يجب عليه إعادة النظر في كيفية إدارة السيولة في البنك من أجل تجنب الوقوع في عسر مالي.

* تحصل البنك على التصنيف 3 مما يعني أن أداء البنك معقول و يتطلب بعض الإرشادات الرقابية في نقاط الضعف التي تم كشفها.

الخاتمة

سعت الدراسة إلى إبراز أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك الجزائرية، بحيث تبين أن عمليات تقييم الأداء بالنسبة للبنوك تعتبر جرس إنذار مبكر للمخاطر التي تعتري عملها لذا ظهرت العديد من النماذج التي كان الغرض منها تقديم تقييم لأداء البنك، و من أهم النماذج المقدمة في هذا المجال نظام التقييم الأمريكي CAMELS الذي يعد من بين النماذج الحديثة لتقييم الأداء و الذي يتميز بتقييم كل من الجوانب الكمية و النوعية في التقييم و تغطيته لأكثر الجوانب حساسية في نشاط البنك و إسهامه في بيان نقاط القوة و الضعف في أداء البنك.

و لاحظنا من خلال دراستنا أن الجزائر لا تطبق نظام CAMELS لتقييم الأداء و إنما أنشأت نظام بالتعاون مع صندوق النقد الدولي و كتابة الدولة الأمريكية للخزينة يدعى هذا النظام "نظام التنقيط" و هي طريقة إشراف موحدة مستوحاة من نظام CAMELS ترتكز على تقييم مؤشرات الأداء و ملاءة المؤسسات المالية، تم تطبيقه كمرحلة تجريبية على بنكين أحدهما عام و الآخر خاص، و كان الهدف من إنشاء هذا النظام تحقيق مايلي:

- إضفاء الصلابة على متابعة البنوك و العمل البنكي.
- منح فرصة للبنك المركزي لمتابعة العمل البنكي.
- إتخاذ الإجراءات المناسبة بناءا على التقييم الموضوع التي تصل في الحالات القصوى إلى سحب الإعتماد و التوقيف عن النشاط.

لم نتمكن من الحصول على معلومات تخص هذا النظام لا من حيث كيفية تطبيقه و المؤشرات التي يستخدمها و لا من حيث الجوانب التي يغطيها من أجل اجراء مقارنة بينه و بين نظام CAMELS و مع ذلك فإن لنظام CAMELS أهمية بالغة في تقييم أداء البنوك و ميزاته في إعطاء صورة شاملة لأداء البنك.

إختبار الفرضيات:

بعد دراسة الموضوع سيتم فيما يلي التحقق من مدى صحة الفرضيات المقدمة على النحو التالي:

* الفرضية الأولى:" يحقق البنك الخارجي الجزائري نسبة الملاءة المنصوص عليها في القوانين الجزائرية".

وهي فرضية صحيحة حيث تبين أن البنك الخارجي الجزائري يحقق نسبة ملاءة أعلى من النسبة المنصوص عليها.

* الفرضية الثانية:"تمتاز أصول البنك الخارجي الجزائري بالجودة".

و هي فرضية خاطئة حيث تبين أن أصول البنك لا تمتاز بالجودة نظرا لوجود مشاكل ترتبط بتوظيفات البنك و بالأخص في القروض الممنوحة .

* الفرضية الثالثة:" يمتلك البنك الخارجي الجزائري جهاز إداري قادر على التسيير الجيد للبنك".

لم نتمكن من إثبات صحية هذه الفرضية لعدم قدرتنا على تحصيل العدد الكافي للتقييم الجيد لإدارة البنك.

* الفرضية الرابعة:" يحقق البنك الخارجي الجزائري أرباح مرضية".

و هي فرضية صحيحة حيث أن البنك الخارجي الجزائري يحقق أرباح جيدة مما يساعده على نمو أصوله و توزيع الأرباح على المساهمين بالإضافة إلى تكوين إحتياطات لمواجهة المخاطر.

* الفرضية الخامسة:" للبنك الخارجي الجزائري القدرة على التحكم في سيولته".

و هي فرضية خاطئة حيث تبين أن البنك الخارجي الجزائري ليس له القدرة على التحكم في سيولة و يجب عليه إعادة النظر في كيفية إدارة السيولة في البنك من أجل تجنب الوقوع في عسر مالي.

* الفرضية السادسة:" تمتاز أصول و خصوم البنك الخارجي الجزائري بضعف الحساسية لمخاطر السوق".

لم نتمكن من دراسة الفرضية لعدم وجود تصنيفات لمدى حساسية البنك لمخاطر السوق و التي من خلالها يمكننا تصنيف هذا المعيار.

نتائج الدراسة:

و من خلال تطبيق مؤشرات نظام CAMELS على البنك الخارجي الجزائري توصلنا إلى النتائج التالية:

* يحقق البنك الخارجي الجزائري نسبة ملاءة تفوق النسبة المطلوبة قانونا مما يدل على كفاية رأس مال البنك للمخاطر التي يتعرض لها و منه تم تصنيف ملاءة البنك بالتصنيف 1.

* حاز البنك على التصنيف 3 فيما يتعلق بجودة أصوله مما يعني أن أداء البنك معقول،حيث يظهر البنك ضعفا في العديد من المؤشرات مما يستدعي من الإدارة اتخاذ خطوات فورية لتدارك الأمر و دراسة نقاط الضعف و تصحيح العيوب، كما يعاني البنك من ارتفاع مستوى الائتمان المتعثرة أكثر من المستوى العادي، و سوء تسيير معايير منح الائتمان كما أن سياسات و إجراءات منح الائتمان لا تدار بدقة.

* تم تصنيف ربحية البنك الخارجي الجزائري بالتصنيف 1 مما يعني أن البنك يحقق أرباح جيدة و يوفر دخل كافي لتحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال و توزيع أرباح المعقولة للمساهمين كما أنه لا يعتمد على مصادر دخل استثنائية في تحقيق الأرباح و لديه رقابة على النفقات و التكاليف.

* تم تصنيف سيولة البنك بالتصنيف 5 مما يعني أن أداءه غير مرضي فيما يتعلق بالسيولة، لذلك يجب أن تتخذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية البنك لاحتياجاته الحالية كما يجب أن يقوم البنك بالتخطيط المكثف للتعامل مع احتياجات السيولة قصيرة المدى وغير المتوقعة.

* تحصل البنك في النهاية على التصنيف 3 مما يعني أن أداء البنك معقول و يتطلب بعض الإرشادات الرقابية في نقاط الضعف التي تم كشفها و تصحيح الوضع قبل تفشيه .

توصيات الدراسة:

بعد دراسة أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك الجزائرية ،يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ♣ اعتماد بنك الجزائر نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك الجزائرية من أجل معرفة الخلل الموجود في النظام البنكي ككل و دراسة كل بنك على حدى من أجل معالجة المشاكل و تحسين أداء البنوك و النهوض بالنظام البنكي الجزائري.
- ♣ إعتماد البنك الخارجي الجزائري نظام CAMELS من أجل التقييم الجيد لأداء البنك.
- ♣ الاهتمام البنك الخارجي الجزائري بكل من السيولة و بتوظيفات الأصول.
- ♣ الاهتمام البنك الخارجي الجزائري بإدارة الائتمان في البنك و إتخاذ الإجراءات الصارمة من حيث عمليات منح القروض، الضمانات المقدمة، عمليات متابعة الائتمان و تحصيله من أجل تجنب الوقوع في أزمة الديون المتعثرة.
- ♣ الاهتمام بجانب السيولة في البنك و العمل على تلبية الحاجيات الفورية للزبائن دون اللجوء إلى الاقتراض أو تسييل الأصول.
- ♣ اهتمام و تدعيم البنوك بالأبحاث العلمية التي تهدف إلى تحسين أداء البنك و كشف الخلل من أجل معالجته و عدم الوقوف كحاجز صاد في وجه الأبحاث العلمية.

آفاق الدراسة:

في الختام نتمنى أن تكون هذه الدراسة إضافة إلى المكتبة الجزائرية باعتبارها تناولت موضوع بالغ الأهمية في أهم القطاعات الاقتصادية ألا و هو تقييم الأداء في البنوك، كما نتمنى أن تتواصل الأبحاث في هذا المجال من خلال دراسة ما يلي:

- مدى تحسن أداء البنوك الخاضعة لنظام CAMELS و مقارنتها مع بنوك لم تخضع لهذا النظام.
- دراسة التغيرات الجديدة على نظام CAMELS و أهم المؤشرات المضافة له.
- مدى تطبيق بنك الجزائر للرقابة الميدانية على البنوك الجزائرية.
- دراسة نظام التنقيط و مقارنته مع نظام CAMELS.

المراجع

المراجع العربية:

الكتب:

١- توفيق محمد عبد المحسن، "**قياس الجودة والقياس المقارن**"، دار الفكر العربي، مصر، 2005 – 2006.

٢- حماد طارق عبد العال ، "**إدارة المخاطر**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

٣- حماد طارق عبد العال ، "**تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة**" ،الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.

٤- حنفي عبد الخفار ، "**إدارة البنوك**"، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الإسكندرية، 1997.

٥- حنفي عبد الخفار ، "**تقييم الأداء المالي و دراسات الجدوى**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

٦- خان طارق الله ، أحمد حبيب، "**إدارة المخاطر**"، ترجمة: عثمان بابكر أحمد ، البنك الإسلامي للتنمية- المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003.

٧- دويدار محمد ، الفولي أسامة ،"**مبادئ الاقتصاد النقدي**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.

٨- ديغم أحمد علي ، "**إقتصاديات البنوك**"، مكتبة مدبولي، القاهرة.

٩- راضي عبد المنعم ، "**النقود و البنوك**"، مطبعة نهضة مصر، مصر، 1988.

١٠- زياد رمضان، جودة محفوظ ،" **الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**"، دار وائل للنشرو التوزيع، عمان، الطبعة الثالثة، 2006.

١١- الشواربي عبد الحميد ، الشواربي محمد عبد الحميد ، "**إدارة المخاطر الإئتمانية**"، منشأة المعارف، الإسكندرية.

١٢- عبد المطلب عبد الحميد، "**العولمة و اقتصاديات البنوك**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

١٣- علا نعيم عبد القادر و آخرون، "**مفاهيم حديثة في إدارة البنوك**"، دار البداية، عمان.

١٤- عوض الله زينب ، الفولي أسامة محمد ،"**اقتصاديات النقود و التمويل**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005 .

١٥- فصالة أبو الفتوح علي ، "**التحليل المالي و إدارة الأموال**"، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع، 1999.

١٦- الكرخي مجيد ،"**تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**"، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2007 .

١٧- الكفراوي عوف محمود ، "**الرقابة المالية**"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2004.

١٨- لطرش الطاهر ، **"تقنيات البنوك"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2005.

١٩- مفلح محمد عقل،" **مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي**"، دار المستقبل للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2000 .

٢٠- ناصر سليمان ، " **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة**"، مكتبة الريام، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006.

٢١- نصر حمود مزيان فهد،"**أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية الاقتصادية**"، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.

مذكرات:

٢٢- بورقبة شوقي ، **"الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010 -2011.

٢٣- زرارقي هاجر، "**إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف الإسلامية**"، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية و محاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 2011-2012

٢٤- الزعابي تهاني محمد محمود ،" **تطوير نموذج لإحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل**"، رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.

٢٥- عاشوري صورية، " **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية**"، رسالة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010 – 2011.

٢٦- عاصي أمارة محمد يحي، **"تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية"**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال غير منشورة، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، سوريا، 2010.

٢٧- عشي عادل، "**الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية:قياس وتقييم**"، رسالة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر،بسكرة،2001-2002.

٢٨- الفرا أحمد نور الدين، "**تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS كأداة للرقابة على القطاع المصرفي**"، رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

٢٩- قارون أحمد ،" **مدى إلتزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفق توصيات لجنة بازل**"، رسالة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة، تخصص دراسات مالية و محاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012-2013.

٣٠- قاسمي آسيا، "**تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك**"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع مالية المؤسسة غير منشورة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009.

المجلات:

٣١- آل فيحان إيثار عبد الحميد ، "**المقارنة المرجعية الإستراتجية في صناعة الإلكترونات**"، مجلة الإدارة و الإقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد الرابع و الخمسين، 2005.

٣٢- بلعزوز بن علي، "**استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية**"، مجلة الباحث،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد السابع،2009.

٣٣- بن سفاع علي منصور محمد ،"**تقييم الأداء باستخدام نموذج CAMEL– دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني للسنوات 2003 – 2007**"، مجلة العلوم الإدارية و الاقتصادية، جامعة عدن، اليمن، العدد الثاني، ديسمبر 2008.

٣٤- بوخلخال يوسف ، "**أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية**"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد العاشر،2012.

٣٥- الداوي الشيخ ، "**تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد السابع، 2009- 2010.

٣٦- شاهين علي، "**سياسة استخدام التقييم المركب للمصارف التجارية**"، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2002-2003.

٣٧- عبد الفتاح سعاد و أخرون، " **قياس كفاية راس المال للمصارف الاهلية**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد الرابع و الثلاثون، 2013.

٣٨- علاء عبد الحسين صالح، عدي صفاء الدين فاضل، "**تقييم أداء الشركات العراقية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية – دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2008 – 2010**"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، جامعة الكوفة، العراق، المجلد الثامن، العدد الخامس و العشرون،2012 .

٣٩- علي عبدالله شاهين، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005.

٤٠- العميد علي عبد الرضا حمودي ، "**مؤشرات الحيطة الكلية و إمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات(دراسة تطبيقية – حالة العراق)**"، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث، البنك المركزي العراقي.

٤١- فلطاح أحمد ، "**مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي**"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أفريل 2005.

٤٢- قريشي محمد جموعي ، "**تقييم أداء المؤسسات المصرفية**"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد الثالث،2004.

٤٣- مصطفى كامل رشيد، "**مدى إمكانية إستجابة المصارف العربية لمتطلبات لجنة بازل**"، مجلة الإدارة و الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد السابع و الستون، 2007.

٤٤- ناصر سليمان ، " **النظام المصرفي الجزائري و إتفاقيات بازل**"، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد السادس، 2006.

٤٥- نضال رؤوف أحمد،"**دراسة تحليلية لمخاطر السيولة بإستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السادس و الثلاثون، 2013 .

تقارير:

٤٦- التطورات الاقتصادية و النقدية لسنة 2010 و عناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، جانفي 2012.

٤٧- التطورات الاقتصادية و النقدية لسنة 2012 و عناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر2013.

ملتقيات:

٤٨- بقبق ليلى أسمهان، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و انعكاساتها على فاعلية السياسة النقدية، الملتقى الدولي حول إصلاحات النظام المصرفي الجزائري، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

٤٩- بلعجوز حسين، "**إدارة المخاطر البنكية و التحكم فيها**"، بحث مقدم للملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، المركز الجامعي ،جيجل.

٥٠- بوعبدلي أحلام ، خليل عبد الرزاق، "**تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد و المخاطرة**"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية- واقع و رهانات.

٥١- ناصر سليمان، "**اتفاقيات بازل و تطبيقاتها في البنوك الإسلامية**" ، الملتقى الدولي حول أزمة النظام الدولي و بديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، يوم 05 - 06 ماي 2009 .

٥٢- نصر عبد الكريم، "**المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2:دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين**"، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردنية، المنعقد في الفترة من 04-2007/07/05.

المقابلات:

٥٣- معلومات من موظفي البنك الخارجي الجزائري- وكالة الوادي .

مواقع إلكترونية:

54- www. bea. dz .

٥٥- www.Iasj.net ،مقبل علي أحمد علي،"**دراسة لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لأدوات تقويم أداء الشركات الصناعية والتعديلات المقترحة لاحتسابها**".

٥٦- www.Iasj.net ،مجبل دواي إسماعيل، "**فاعلية المقارنة المرجعية في تقويم الأداء وإمكانية تطبيقها في الوحدات الإقتصادية العراقية غير الهادفة للربح**".

٥٧- www.elbassair.org،دريس رشيد، بحري سفيان، " **مقررات لجنة بازل و النظم الإحترازية في الجزائر**".

٥٨- www.kantakji.comعبد القادر زيتوني، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك.

المراجع الأجنبية:

Articles:

59- Beverly J. Hirtle and Jose A. lopez, **"Supervisory Information and the Frequency of Bank Examination"**, FRBNY Economic Policy Review, April 1999.

60- Gunter Capelle-Blancard, Thiery Chauveau,**"L'apport des modèles quantitatifs à la supervision bancaire en Europe**", Revue française d'économie, Vol 19, N° :1, 2004.

61- Khalafalla Ahmed Mohamed Arabi,"Predicting Bank Failure: 2009)",Journal of Business Studies Quarterly,Volume 4, Nember 3,2013.

62- Md. Anwarul Kabir, Suman Dey, Performance Analysis through CAMEL Rating: A Comparative Study of Selected Private Commercial Banks in Bangladesh, Journal of Politics & Governance, Vol. 1, No. 2/3, September 2012.

63- Patrick Y. Trautmann, CAMELS Rating, USAID-IRAQ, 2005.

64- R.Alton and al, "**Coulda CAMELS downgrade model improve off- site surveillance"**, federal reserve bank of ST.Louis, USA , january-february,2002.

65- Rubayah Yakob, **"Camel Rating Approach to Assess the Insurance Operators Financial Strength"**, Jurnal Ekonomi Malaysia, 2012 .

66- Buerger Lorraine, **"CAMELS RATINGS: what they mean and why they"** ,Director Corps, 2011.

Rappots:

67- "**Methodes et systemes d'analyse et de prevention des risques au sein du Secretariat General De La Commission Bancaire"** ، Étude du rapport annuel de la Commission Bancaire - Étude de La Commission Bancaire En France،1998.

68- **"Rapport d'evaluation des perfomances globales de l'union nationale des caisses rurales d'epargne et de prêt "** ،UNACREP ، République du Bénin ، Aout 2011.

الملاحق

الملحق رقم 01

القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري

لسنة 2010

Le bilan de la Banque en 2010

Ce bilan est établi selon le nouveau système comptable financier

U: Milliers DA

ORDRE	ACTIF	31/12/2010
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	96 114 488
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	13 761 161
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	34 793 247
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	1 481 962 383
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	434 608 274
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	157 881 423
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	16 125 597
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 035 615
9	AUTRES ACTIFS	64 420 148
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	36 410 637
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	9 467 253
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	20 907 493
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	138 405
15	ÉCART D'ACQUISITION	0
	TOTAL DE L'ACTIF	**2 367 626 126**

ORDRE	PASSIF	31/12/2010
1	BANQUE CENTRALE	0
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	1 680 836
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 016 478 427
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	40 930 452
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	10 060 643
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	31 887
7	AUTRES PASSIFS	63 906 801
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	40 325 633
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	5 682 976
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	10 730 408
12	DETTES SUBORDONNÉES	25 276 520
13	CAPITAL	24 500 000
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0
15	RÉSERVES	81 746 030
16	ECART D'ÉVALUATION	95 661
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	14 555 120
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	19 168 656
	TOTAL DU PASSIF	**2 367 626 126**

HORS BILAN

U: Milliers DA

ORDRE	ENGAGEMENTS	31/12/2010
A	**ENGAGEMENTS DONNES**	**474 693 56,52**
1	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0
2	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	325 435 015
3	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	46 251 041
4	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	103 007 901
5	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	0
B	**ENGAGEMENTS RECUS**	**804 256 15,74**
6	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0
7	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	796 938 552
8	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	7 317 964

POUR CONFIRMATION		31/12/2010
9	CONTREPARTIE DES ENGAGEMENTS DONNES	474 693 957
10	CONTREPARTIE DES ENGAGEMENTS RECUS	804 256 516

1 278 950 472

COMPTES DE RESULTATS

U: Milliers DA

COMPTES DE RESULTATS	31/12/2010
(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	30 978 391
(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	12 411 724
(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	17 405 742
(-) COMMISSIONS (CHARGES)	930 286
(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	212 667
(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	0
(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	7 264 085
(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	5 915 660
PRODUIT NET BANCAIRE	**36 603 214**
(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	9 348 568
(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	1 063 298
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	**26 191 348**
(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	151 934 811
(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	151 325 432
RÉSULTAT D'EXPLOITATION	**25 581 969**
(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	4 311
(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	0
(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	0
RÉSULTAT AVANT IMPÔTS	**25 586 280**
(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-6 417 624
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	**19 168 656**

الملحق رقم 02

القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري

لسنة 2012

BILAN AU 31/12/2013 - SCF

ORDRE	ACTIF	CODIFICATION	31/12/2013	31/12/2012	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	BA0100	390 351 460 930,38	642 459 372 297,30	(252 107 911 366,93)
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	BA0200	0,00	0,00	-
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	BA0300	9 342 969 854,64	11 719 220,00	9 331 250 634,64
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BA0400	643 242 639 825,49	713 783 259 293,11	(70 540 619 467,62)
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	BA0500	751 291 690 340,97	575 834 839 064,21	175 456 851 276,76
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	BA0600	177 174 152 348,68	190 871 591 663,14	(13 697 439 314,46)
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	BA0700	20 132 038 817,93	18 367 037 425,17	1 765 001 392,76
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	BA0800	1 375 123 870,76	1 351 758 513,98	23 365 356,78
9	AUTRES ACTIFS	BA0900	69 050 254 063,29	94 835 957 265,32	(25 785 703 202,03)
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	BA1000	8 995 651 408,85	22 219 958 439,21	(13 224 307 030,36)
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	BA1100	21 592 282 996,50	23 861 515 793,76	(2 269 232 797,26)
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	BA1200	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	BA1300	18 695 843 471,51	19 148 724 914,70	(452 881 443,19)
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	BA1400	199 346 300,51	191 794 783,68	7 551 516,83
15	ÉCART D'ACQUISITION	BA1500	0,00	0,00	-
TOTAL DE L'ACTIF			**2 111 443 454 229,51**	**2 302 937 528 673,58**	**(191 494 074 444,07)**

ORDRE	PASSIF	CODIFICATION	31/12/2013	31/12/2012	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	BP0100	0,00	0,00	-
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BP0200	1 135 406 743,04	15 604 849 323,99	(14 469 442 580,95)
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	BP0300	1 679 475 901 848,97	1 846 239 125 888,33	(166 763 224 039,36)
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	BP0400	41 838 931 136,29	40 506 183 346,14	1 332 747 790,15
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	BP0500	10 633 807 021,26	15 037 918 974,63	(4 404 111 953,36)
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	BP0600	581 313,06	80 842,62	500 470,44
7	AUTRES PASSIFS	BP0700	55 743 696 277,96	55 211 153 325,35	532 542 952,61
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	BP0800	33 965 872 065,55	44 223 762 556,35	(10 257 890 490,80)
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	BP0900	8 270 156 687,13	6 279 062 165,82	1 991 094 521,31
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	BP1000	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	BP1100	9 070 563 752,17	9 417 216 183,48	(346 652 431,31)
12	DETTES SUBORDONNÉES	BP1200	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	BP1300	100 000 000 000,00	76 000 000 000,00	24 000 000 000,00
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	BP1400	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	BP1500	56 132 294 831,29	64 574 991 449,46	(8 442 696 618,17)
16	ECART D'ÉVALUATION	BP1600	-43 416 963,00	-1 835 639,90	(41 581 323,10)
17	ECART DE RÉÉVALUATION	BP1700	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	BP1800	14 555 119 758,25	14 555 119 758,25	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	BP1900	20 931 942 640,30	35 557 303 381,83	(14 625 360 741,53)
TOTAL DU PASSIF			**2 111 443 454 229,51**	**2 302 937 528 673,58**	**(191 494 074 444,07)**

HORS BILAN 2013 - SCF

ORDRE	ENGAGEMENTS	CODIFICATION	31/12/2013	31/12/2012	EVOLUTION
A	**ENGAGEMENTS DONNES**		**735 466 356 099,73**	**795 853 602 565,28**	**(60 387 246 465,56)**
1	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0100	-	-	-
2	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	HB0200	421 286 951 177,80	464 177 934 926,30	(42 890 983 748,50)
3	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0300	138 198 928 113,38	115 714 466 695,10	22 484 461 418,28
4	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	HB0400	175 980 476 808,55	215 961 200 943,89	(39 980 724 135,34)
5	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	HB0500	-	-	-
B	**ENGAGEMENTS RECUS**		**719 333 005 267,21**	**767 992 971 580,93**	**(48 659 966 313,71)**
6	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0600	-	-	-
7	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0700	712 657 288 267,21	761 185 933 580,93	(48 528 645 313,71)
8	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	HB0800	6 675 717 000,00	6 807 038 000,00	(131 321 000,00)

POUR CONFIRMATION		CODIFICATION	31/12/2013	31/12/2012	EVOLUTION
9	CONTREPARTIE DES ENGAGEMENTS DONNES	HB0900	735 466 356 099,73	795 853 602 565,28	(60 387 246 465,56)
10	CONTREPARTIE DES ENGAGEMENTS RECUS	HB1000	719 333 005 267,21	767 992 971 580,93	(48 659 966 313,71)

الملحق رقم 03

ميزانية البنك الخارجي الجزائري

لسنة 2013

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE

BILAN AU 31/12/2012 - SCF

ORDRE	ACTIF	CODIFICATION	31/12/2012	31/12/2011	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	BA0100	216 259 372 297,30	118 398 989 906,49	97 860 382 390,81
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	BA0200	0,00	0,01	(0,01)
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	BA0300	11 719 220,00	15 723 509 942,18	(15 711 790 722,18)
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BA0400	1 139 983 259 293,11	1 505 266 031 242,50	(365 282 771 949,39)
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	BA0500	580 656 858 621,99	564 666 803 458,62	15 990 055 163,37
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	BA0600	190 871 591 663,14	219 692 295 520,78	(28 820 703 857,64)
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	BA0700	18 367 037 425,17	16 812 964 121,80	1 554 073 303,37
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	BA0800	1 351 758 513,98	1 402 935 745,21	(51 177 231,23)
9	AUTRES ACTIFS	BA0900	94 835 957 265,32	130 205 724 560,37	(35 369 767 295,05)
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	BA1000	22 219 958 439,21	20 555 152 160,74	1 664 806 278,47
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	BA1100	23 861 515 793,76	24 185 286 524,13	(323 770 730,37)
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	BA1200	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	BA1300	19 148 724 914,70	19 626 657 187,40	(477 932 272,70)
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	BA1400	191 794 783,68	169 165 888,72	22 628 894,96
15	ÉCART D'ACQUISITION	BA1500	0,00	0,00	-
		TOTAL DE L'ACTIF	**2 307 759 548 231,36**	**2 636 705 516 258,94**	**(328 945 968 027,59)**

ORDRE	PASSIF	CODIFICATION	31/12/2012	31/12/2011	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	BP0100	0,00	0,00	-
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BP0200	15 604 849 323,99	15 461 108 937,73	143 740 386,26
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	BP0300	1 846 239 125 888,33	2 182 602 958 293,12	(336 363 832 404,79)
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	BP0400	40 506 183 346,14	38 759 654 187,14	1 746 529 159,00
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	BP0500	15 037 918 974,63	12 923 926 998,45	2 113 991 976,18
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	BP0600	80 842,62	986 774,12	(905 931,50)
7	AUTRES PASSIFS	BP0700	55 211 153 325,35	82 021 982 572,72	(26 810 829 247,37)
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	BP0800	49 045 782 114,13	42 798 501 106,48	6 247 281 007,65
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	BP0900	6 279 062 165,82	6 540 905 081,33	(261 842 915,51)
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	BP1000	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	BP1100	9 417 216 183,48	9 258 109 745,05	159 106 438,43
12	DETTES SUBORDONNÉES	BP1200	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	BP1300	76 000 000 000,00	76 000 000 000,00	-
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	BP1400	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	BP1500	64 574 991 449,46	45 814 685 774,62	18 760 305 674,84
16	ECART D'ÉVALUATION	BP1600	-1 835 639,90	-25 325 762,13	23 490 122,23
17	ECART DE RÉÉVALUATION	BP1700	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	BP1800	14 555 119 758,25	14 555 119 758,25	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	BP1900	35 557 303 381,83	30 260 305 674,84	5 296 997 706,99
		TOTAL DU PASSIF	**2 307 759 548 231,36**	**2 636 705 516 258,94**	**(328 945 968 027,59)**

HORS BILAN - SCF

ORDRE	ENGAGEMENTS	CODIFICATION	31/12/2012	31/12/2011	EVOLUTION
A	**ENGAGEMENTS DONNES**		**795 853 602 565,28**	**629 975 934 628,67**	**165 877 667 936,61**
1	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0100	-	-	-
2	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	HB0200	464 177 934 926,30	420 545 470 646,51	43 632 464 279,79
3	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0300	115 714 466 695,10	79 752 995 159,55	35 961 471 535,54
4	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	HB0400	215 961 200 943,89	129 677 468 822,61	86 283 732 121,28
5	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	HB0500	-	-	-
B	**ENGAGEMENTS RECUS**		**767 992 971 580,93**	**767 995 423 942,05**	**(2 452 361,12)**
6	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0600	-	-	-
7	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0700	761 185 933 580,93	760 951 870 942,05	234 062 638,88
8	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	HB0800	6 807 038 000,00	7 043 553 000,00	(236 515 000,00)

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS AU 31/12/2012- SCF

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	CODIFICATION	31/12/2012	31/12/2011	EVOLUTION
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	CP1100	32 874 176 650,33	29 610 676 935,23	3 263 499 715,10
2	(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	CC1100	(14 757 147 501,93)	(14 685 569 114,56)	(71 578 387,37)
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	CP1200	23 513 814 539,36	19 371 273 056,50	4 142 541 482,86
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	CC1200	(1 387 196 275,80)	(1 091 627 178,74)	(295 569 097,06)
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	CP/CC1300	267 924 808,28	35 120 222,45	232 804 585,83
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	CP/CC1400	(35 850 235,42)	(74 057 849,64)	38 207 614,22
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	CP1500	9 018 149 723,06	15 017 055 936,48	(5 998 906 213,42)
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	CC1500	(4 984 541 823,81)	(7 565 905 697,78)	2 581 363 873,97
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**		**44 509 329 884,07**	**40 616 966 309,94**	**3 892 363 574,13**
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	CC2600	(17 226 450 981,12)	(13 211 433 648,75)	(4 015 017 332,37)
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCOR	CC2700	(1 223 375 250,45)	(1 173 732 328,87)	(49 642 921,58)
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**		**26 059 503 652,50**	**26 231 800 332,32**	**(172 296 679,82)**
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	CC3800	(115 066 324 000,46)	(129 118 894 323,80)	14 052 570 323,34
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMOR	CP3900	136 038 222 094,74	141 974 508 960,99	(5 936 286 866,25)
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**		**47 031 401 746,78**	**39 087 414 969,51**	**7 943 986 777,27**
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	CP/CC4100	551 004,33	251 840 113,76	(251 289 109,43)
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	CP4200	-	-	
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	CC4300	-	-	
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔTS**		**47 031 952 751,11**	**39 339 255 083,27**	**7 692 697 667,84**
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	CR5000	(11 474 649 369,28)	(9 078 949 408,42)	(2 395 699 960,86)
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**		**35 557 303 381,83**	**30 260 305 674,85**	**5 296 997 706,98**

الملحق رقم 04

التقرير السنوي للبنك الخارجي الجزائري

لسنة 2010

Les performances commerciales de la BEA en 2010.

(Extraits du rapport annuel 2010)

A/ **Activité Domestique** :

1. Les ressources :

Les ressources collectées, d'un montant de 2.039 milliards de DA, enregistrent une progression de 387 milliards de DA (+23,4%) par référence à l'exercice 2009. Elles se répartissent par nature et par segment de clientèle, comme suit :

U = Million de DA

	Entreprises Publiques		**PME/PMI**		**Particuliers/ Ménages**		**Totaux**	
	2009	**2010**	**2009**	**2010**	**2009**	**2010**	**2009**	**2010**
Total Dinars	1 358 042	1 588 274	135 472	269 065	97 353	112 896	1 590 867	1 970 235
Total Devises (CV DA)	24 406	28 446	8 415	10 132	28 333	29 871	61 154	68 449
Total Général	**1 382 448**	**1 616 720**	**143 887**	**279 197**	**125 686**	**142 767**	**1 652 021**	**2 038 684**

La part des ressources de Sonatrach, suite à l'embellie du marché pétrolier et à l'accroissement substantiel de leur volume, a, néanmoins, évolué, de manière proportionnelle, à la baisse : elle passe de 54% en 2009 à 51,8% en 2010. Ces évolutions traduisent les résultats de la diversification des activités déployées à travers la stratégie de la Banque, durant ces dernières années, en direction des autres segments de la clientèle. Outre la PME/PMI, la Banque a consolidé ses parts de marchés dans le secteur Grandes Entreprises hors hydrocarbures.

Il convient de rappeler que la proportion des ressources de la Sonatrach dans les ressources globales de la Banque est passée de 85 % en 2000, à 75 % en 2005 et à 52 % à la clôture de l'exercice 2010.

Il y a lieu de noter que tous les segments de la clientèle ont participé à cette évolution notamment l'épargne des ménages qui a connu une évolution de 10% et celle de la PME/PMI dont l'évolution des ressources ressortait, au 31/12/2010 à plus de 51 %.

2. Les crédits à l'économie :

Les emplois clientèle de la Banque chiffrent 965 milliards de DA, à la clôture de l'exercice 2010.

Les financements, par secteur juridique sont repris, ci-dessous :

- Secteur Grandes Entreprises : 662 Milliards de DA ;
- Secteur de la PME/PMI : 265 Milliards de DA ;
- Secteur des Particuliers : 38 Milliards de DA.

Dans le domaine du soutien aux particuliers et aux dispositifs gouvernementaux, les crédits autorisés, au titre de l'exercice 2010, couvrent en termes d'engagements, les objectifs retenus pour 2010 :

Unité = Million DA

Rubriques	**Réalisations 2009**	**Réalisations 2010**	**Ecart Réalisation 2009/2010**	%
Crédits à la Consommation	14 066	8 333	- 5 733	- 41%
Crédits immobiliers	8 066	11 045	2 979	+ 37%
Micro Entreprises	11 613	18 483	6 870	+ 59%
TOTAL	**33 745**	**37 861**	**+4 116**	**12%**

Dans les crédits immobiliers, la Banque a enregistré, en 2010, une évolution de 37%, passant de 8 Milliards de DA à 11 Milliards de DA.

Les crédits relevant des dispositifs gouvernementaux, ont, pour leur part, enregistré un accroissement de l'ordre de 57% passant de 11,6 Milliards DA à 18,4 Milliards DA.

3. La Monétique :

Carte Carburant :

Durant l'exercice 2010, il est enregistré une montée en charge régulière de ce produit et un élargissement très significatif en termes de segment de clientèle touchée.

En effet, aussi bien des Administrations Centrales, des Collectivités Locales ainsi que des entreprises, tous secteurs confondus, ont adhéré à cette solution.

Une analyse statistique fait ressortir les performances ci-après :

- Nombre de Stations couvertes : 1.376 dont 335 en gérance directe (propriété de Naftal) et 1.041 appartenant au secteur privé.
- Nombre de TPE déployés : 3.582 ont été déployés sur le réseau de stations services Naftal, touchant tout le territoire national (toutes les Wilaya sont couvertes).
- Nombre de Districts Naftal équipés: 43 districts de Naftal, soit la totalité, ont été équipés de Terminaux de Paiement Electronique, reproduisant les mêmes fonctionnalités que celle déployées sur les Terminaux des Agences BEA.
- Nombre de Cartes en circulation : 42.492 cartes ont été délivrées dans le cadre de cette opération

Par ailleurs et dans la perspective du déploiement des stations services sur **l'autoroute Est-Ouest**, des développements informatiques sont en cours à l'effet de doter ces dernières de moyens de paiement modernes (Cartes), sur des Volucompteurs avec des Terminaux embarqués.

Les transactions réalisées durant l'exercice 2010 :

- En paiement par Cartes :
  - Nombre de Transactions : 810.106 ;
  - Montant des Transactions : 967.550.195 DA.

Carte CIB:

Le nombre de cartes CIB activées en 2010 est passé à 95.296 cartes à 75.966 cartes, courant 2009.

Ces cartes ont généré un volume de transactions de 257.997 opérations.

Courant 2011, plus de 100.000 nouvelles cartes ont été délivrées.

Au total, la Banque a réalisé sur ces deux (02) produits, plus de un (01) Million de transactions, au titre de l'exercice 2010.

4. Développement du Réseau en 2011:

Dans le domaine de l'extension du Réseau, il a été enregistré la livraison des agences suivantes :

* Au 30/09/2011: (06 agences)

- DIDOUCHE Mourad – Alger ;
- MASCARA ;
- KHEMISTI ORAN ;
- TLEMCEN 64 ;
- CHLEF

* Au 31/12/2011 : sept (07) agences seront livrées :

- Immeuble tour sis à TIARET ;
- Agence BOUFARIK ;
- Agence Annaba ELYSA ;
- Agence SIDI BEL ABBES ;
- Agence MAJESTIC ORAN ;
- Agence Draria ;
- Agence Hydra ;
- Agence Ain El Bey (Constantine) ;

Le réseau en 2012 sera enrichi, également, de dix (10) nouvelles agences dont l'ouverture est programmée durant cet exercice.

B/ Activité Internationale :

Notre établissement a enregistré des domiciliations de l'ordre de 11,4 Milliards de Dollars en 2010 contre 17,3 milliards de Dollars en 2009.

Le nombre de crédits documentaires traités a atteint 16.562 opérations, soit + 7.671 opérations par rapport à 2009 (+86%).

L'encours des engagements souscrits au titre des garanties internationales a atteint 644 milliards de DA contre 728 milliards de DA en 2009, soit une baisse de 11,5% due à l'arrivée à échéance des garanties reçues dans le cadre du financement des grands projets.

Les dividendes reçus, par notre établissement en 2010, au titre de nos filiales et participations Internationales, ont chiffré 770 millions de DA.

Le portefeuille des participations est appelé à se développer en raison de la création d'une société de capital investissement "Rasmal Investment Algérie " et d'une société de Leasing "Ijar Leasing Algérie", en association avec des partenaires étrangers.

Des négociations ouvertes, par ailleurs, avec l'un des leaders mondiaux de l'assurance en association avec le FNI BAD en vue de la création de deux sociétés d'assurance « vie » et « dommages » ont été matérialisées par la signature du pacte d'actionnaires et par la création, au plan juridique des deux (02) sociétés opérationnelles courant septembre 2011. Ce partenariat regroupe AXA-FNI/BAD-BEA.

Les agrégats financiers au 31/12/2010.

L'exercice clos au 31/12/2010, s'est soldé par les paramètres financiers suivants :

- Masse Bilan : 2.367 Milliards de DA.
- PNB : 36,603 Milliards de DA.
- Résultat Net : 19,168 Milliards de DA.
- Coefficient d'exploitation : 25,54 %.
- Ratio de solvabilité : 35,53 %.

Les fonds propres ont été impactés, en 2010, à hauteur de 29 Milliards de DA, conférant, ainsi, à la Banque des capacités additionnelles de financements et de renforcement substantiel de sa structure financière.

Courant 2011, le capital de la BEA est passé de 24,5 Milliards de DA à 76 Milliards de DA et ce, par incorporation d'une partie des résultats de la Banque.

الملحق رقم 05

التقرير السنوي للبنك الخارجي الجزائري

لسنة 2011

Etude de Maître Bouter Khélifa, notaire à El-Harrach (Alger)

<<Banque extérieure d'Algérie>>

En abrégé <<B.E.A>> /Société par action au capitale de : 76.000.000.000,00 de dinars

Registre de commerce : 00 B 0011452

Siège social : Alger, 11 Boulevard Colonel Amirouche

Assemblée générale ordinaire annuelle

Approbation des comptes sociaux de l'exercice 2011

Par acte dressé par Me Bouter Khélifa, notaire à El-Harrach (Alger) le 27.06.2012, enregistré, il a été constaté le dépôt au rang de ses minutes pour assurer la conservation et pour qu'il en soit rempli, toutes formalité de publicité qu'il y aura lie.
L'un des originaux du procès-verbal de la délibération en date de 21.06.2012 de l'Assemblé générale ordinaire annuelle ayant statué sur les comptes sociaux de l'exercice clos au 31.12.2011 auquel résulte que :
Ladite assemblé tenue sous la présidence de M. Babaammi Hadji dument mandaté par M le ministre des Finances a notamment :

Sous sa résolution n°01 :

*Approuvé les comptes sociaux relatifs à l'exercice 2011 avec un total bilan de 2.636.705.516.258,94 dinars et un résultat net bénéficiaire de 30.260.305.674,84 dinars et ce après avoir :

- Pris connaissance du rapport de gestion du conseil d'administration et entendu le rapport des commissaires aux comptes :

-pris acte de la certification des comptes de l'exercice clos au 31 décembre 2011 par les commissaires aux comptes.

*Adopte, le rapport de gestion du conseil d'administration complète en cours de séance.

-donné quitus aux administrateurs de leurs mandat pour l'exercice 2011.

Sous sa résolution n°02 :

Décide d'affecter le résultat net de l'exercice d'un montant de 30.260.305.674,84 dinars comme suit :

-Réserves légales : 1513015284 dinars.

-dividendes : 11.500.000.000 dinars.

-Réserves facultatives : 17.247.290.391,84 dinars.

Sous sa résolution n°4 :

*Autorisé, la participation de la banque au rachat des parts sociales détenus par Kalamcom dans le capital social de l'Institut algérien des hauts études financières au prorata de sa participation actuelle.

Sous sa résolution n°05 :

*Marqué son accord à la réalisation de l'augmentation de capital de la Société bancaire de formation par voie de conversion du compte courant d'associés et d'incorporation partielle de réserves facultatives.

Sous sa résolution n°15 :

*Conféré, tous pouvoir au porteur d'une copie ou d'un extrait du procès-verbal pour accomplir toutes formalités de publicité qu'il y'aura lieu.

Publicité légale : une copie authentique de l'acte sus-visé sera déposée pour valoir publicité légale au C.N.R.C d'Alger.

الملحق رقم 06

تقرير عن أداء البنك الخارجي الجزائري

سنة 2011

Les performances de LA BEA en 2011

L'Assemblée Générale Ordinaire de la BEA a statué sur les comptes de l'exercice 2011, en date du 21/06/2012.Ces comptes ont été certifiés et approuvés sur la base des paramètres et indicateur suivant :

En matière d'activités commerciales, la banque a clôturé et exercice avec des résultats en nette progression, confirmant la tendance de ces dernière années, témoignant des progrès réalisés en matière de collecte de ressources et de bancarisation, de financement de l'économie nationale et enfin, de diversification de ses activité .

L'année 2011 a connu une progression de l'ordre de 8 soit en valeur absolue, une hausse de 157 milliards de DA.

- Dans cette ressource, l'épargne des particuliers et ménages se manifeste, de manière accrue, conséquence directe de l'augmentation des revenus des ménages améliorant, ainsi la bancarisation de ce segment.
- La part majoritaire dans les ressources globales de la BEA est désormais détenue, par son portefeuilles hors hydrocarbures, la progression des ressources des autres secteurs du portefeuille de la BEA a été plus rapide et plus importante en volume que celles des hydrocarbures.
- Les résultats obtenus traduisent les efforts de diversification entrepris par la banque, durant les derniers exercices.

Dans le domaine du financement de l'économie, l'exercice 2011 a été clôturé avec une enveloppe de crédit additionnelle accordée aux différents secteurs de l'économie (Grandes Entreprise -PME-PMI –Particuliers Ménages) de l'ordre de 115 Milliards de DA, soit u taux d'évolution de 12%.

- Dans cette enveloppe, les crédits d'investissement sont prédominants avec un taux de 54%
- La part de la PME /PMI s'affirme d'exercice. Celle-ci a quasiment doublé.
- Le segment des particuliers et ménages a connu, lui aussi, une progression importante de l'ordre de 21%, le crédit immobiliers aux particuliers a connu une forte progression.

A l'international, la BEA continue de jouer un rôle majeur disposant d'une part de marché de 17% dans les importations et de 98% pour les exportations. Les recettes d'exportation d'hydrocarbures rapatriées, par les services spécialisés de la banque, ont totalisé, en 2011, un montant de 66,9 milliards d'US Dollars.

La structure des importations traitées par la BEA, en 2011, se présente comme suit :

- Fonctionnement : 51%.
- Equipement : 22%
- Services : 19%
- Revente en l'état : 8%

- La qualité de la signature de la banque et son professionnalisme continue d'attirer de la part des grands groupes bancaires internationaux vers la BEA un plus substantiel d'opérations financières.
  Celui-ci a connu, en 2011, une progression de l'ordre de 20%.
  Au plan des agrégats financiers, les principaux résultats se présentant comme suit :
  -un produit net bancaire de 40,6 milliards de DA en amélioration de 11%.
  Un résultat net bénéficiaire de 30,3 milliards de DA, en accroissement de 57,9%.
  Des fonds propres confortés de l'ordre de 230 milliards de DA contre 174,7 milliards de DA en 2010, ce qui induit une capacité d'autant plus importante en matière de prise d'engagements en direction du secteur économique.

  Ce développement multiforme de la banque et sa modernisation soutenue ont été accompagnés d'une observance stricte en matière de ratio de gestion et des exigences prudentielles au titre de la supervision bancaire.

Ainsi, les différents ratios significatifs en matière de bonne santé financière et d'équilibre se déclinent comme suit :

-Ratio de solvabilité : 44 ,26%(norme en vigueur : 8%).
-Ratio de liquidité : 3,20%.
-Coefficient de fonds propres et des ressources permanentes : 103,79%.

Enfin, le capital de BEA est passé de 24.5 Milliards de DA à 76Milliards de DA soit une hausse de 300 % et ce, sur la base unique des réserves et fonds propres cumulés de la Banque.

الملحق رقم 07

التقرير السنوي للبنك الخارجي الجزائري

لسنة 2012

Les comptes sociaux de la BEA - Exercice 2012 -

L'assemblée générale de la BEA, réunie en date du 05 juin 2013, a approuvé les comptes sociaux de l'exercice 2012, dûment certifiés par les Commissaires aux Comptes.

Le bilan de la BEA a été clôturé:

- Avec une masse de bilan de 2.308 milliards de DA.
- Des bénéfices nets de 35,6 milliards de DA en augmentation de 17,5% par rapport à l'exercice 2011.
- Un produit net bancaire de 44,5 milliards de DA en accroissement d'environ 9,6% par rapport à l'exercice 2011.

Au plan commercial, l'exercice 2012, s'est caractérisé par une évolution des ressources des PME/PMI et des particuliers/ménages à hauteur de 21%.

Dans cette évolution, le segment particuliers/ménages, avec une hausse globale de 15%, a dégagé une épargne annuelle appréciable de l'ordre de 20 milliards de DA, traduisant, ainsi, la capacité de ce segment à une épargne de plus en plus accrue.

Les crédits à l'économie ont connu en 2012, une augmentation de l'ordre de 200 milliards de DA, passant de 1.080 milliards de DA à 1.280 milliards de DA.

Dans cette enveloppe annuelle, les secteurs bénéficiaires sont respectivement les grandes entreprises pour 16 %, le secteur PME/PMI pour 21 % et les particuliers/ménages à hauteur de 44%.

La structure des crédits du portefeuille, quant à elle, se distingue par la prépondérance des crédits d'investissements à hauteur de 66% contre 54% en 2011.

La qualité du portefeuille connait une tendance continue à l'amélioration. Le ratio des créances non performantes nettes de provisions, s'établit au 31/12/2012, à 3,8% pour le portefeuille global et à 0,52% pour les créances envers le secteur privé. .

A travers ces indications financières et la diversification de ses activités, la BEA s'inscrit, de manière structurelle, dans le statut de "banque universelle" et en même temps, s'est affirmée comme une banque au service des intérêts de l'Etat actionnaire.

En effet, durant les quatre (04) derniers exercices, l'activité bancaire de la BEA a généré un flux financier au profit de l'Etat actionnaire, d'un montant de 168,8 milliards de DA, soit au titre de la fiscalité sur les bénéfices pour 51,38 milliards de DA, des dividendes au profit du Trésor pour 41,9 milliards de DA et enfin, au titre de l'augmentation de capital pour un montant de 75,5 milliards de DA.

Il est utile de signaler que les dividendes déterminés, pour l'exercice 2012, sont de 20 milliards de DA.

De même, que l'AGEX de la BEA, dans sa séance du 19/03/2013, a autorisé l'augmentation du capital de 76 milliards de DA à 100 milliards de DA et ce, par incorporation exclusive

d'une partie des résultats accumulés par la banque. Pour rappel, à fin 2010, le capital de cette banque chiffrait 24,5 milliards de DA.

En considérant l'accumulation de capital à travers ses bénéfices, la BEA a généré au profit du secteur public et de l'Etat, cinq (05) fois le capital investi par l'actionnaire.

Ce niveau de capital de 100 milliards de DA place la BEA, en position de "Banque émergente" dans le système bancaire international.

Cela étant, il convient de signaler que toutes les activités ont fortement contribué à l'amélioration des performances de la banque extérieure d'Algérie.

Au plan International, la Banque a maintenu sa position de leader, dans le commerce extérieur et ce, en occupant, en matière d'importations la première place, avec une part de marché de 19,45%, soit l'équivalent de 9,802 Milliards USD, sur l'ensemble des importations réalisées par notre Pays, au 31/12/2012.

Par ailleurs, en matière d'exportations, la Banque a assuré le rapatriement des opérations relatives aux recettes de la Sonatrach, pour un montant de 64,1 Milliards USD.

L'activité courante liée à la fonction Internationale a enregistré une hausse de 96%.

Il convient de rappeler, que la politique de la Banque a limité le financement des opérations de "revente en l'état" uniquement en matière de médicaments, matériaux de construction (rond à béton), inputs agricoles (céréales et engrais) et pièces de rechange.

La part de ce segment, dans la proportion des importations réalisées par la Banque, ne représente pas plus de 3,6%.

Les domiciliations des opérations du commerce extérieur sont reprises ci-dessous :

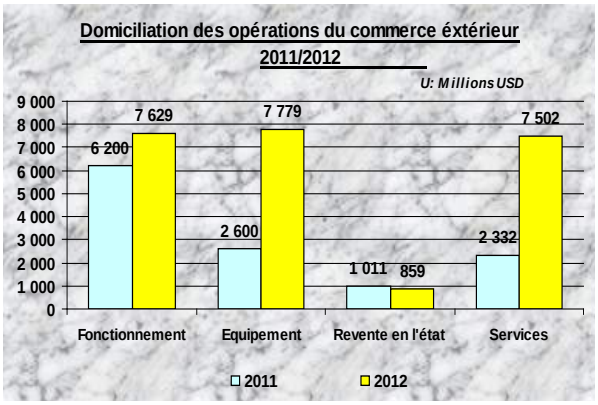

L'encours des engagements souscrits, au titre des garanties internationales a augmenté de 14,8%, exprimant, ainsi, la qualité des relations de la BEA avec ses avec ses correspondants étrangers.

Au plan interne, les actions de modernisation de l'établissement se sont poursuivies avec une dynamique soutenue

L'exercice 2012 a été caractérisé par le lancement d'une expertise qui permettrait de s'orienter, en connaissance de cause, vers l'option la plus appropriée pour la centralisation du Système d'information de la Banque; le chantier en question, mis en œuvre, sera achevé vers le la fin du 2ème trimestre 2013.

Dans le domaine du développement du réseau, l'année 2012, a permis le parachèvement de neuf (09) agences dont l'entrée en exploitation effective est prévue, au plus tard, courant premier semestre 2013.

En matière de ressources humaines, la Banque comptait un effectif de 3.680 éléments au 31/12/2012.

Sur le plan de l'activité du contrôle interne, les résultats obtenus, par les structures de contrôle, en comparaison aux objectifs tracés, au titre de cet exercice, sont probants.

L'action phare ayant caractérisé l'exercice 2012, est celle relative à l'Audit et à l'évaluation du dispositif du Contrôle Interne de la Banque, par un Cabinet Externe.

En matière de nouvelle offre de financement en direction de la PME/PMI, la Banque a mis à la disposition de sa clientèle de nouveaux instruments financiers à travers sa filiale IJAR LEASING ALGERIE et de ses fonds d'investissement de wilayas :

- *La société de leasing "Ijar Leasing Algérie"*

  IJAR LEASING ALGERIE est opérationnel depuis le mois de janvier 2013.

  Pour rappel, IJAR LEASING ALGERIE, est doté d'un capital social de 3,5 milliards de dinars réparti entre la Banque Extérieure d'Algérie (BEA) à hauteur de 65% et Banco Espirito Santo du Portugal 35%

- *Les Fonds d'investissement de wilayas.*

  Dans le cadre de la Loi de Finances Complémentaire (LFC) 2009 la BEA s'est vue confier la gestion de dix (10) fonds d'investissement de wilaya, pour le compte de l'Etat, à l'effet de soutenir les petites et moyennes entreprises.

Dans ce cadre, la Banque a procédé au traitement d'un nombre important de dossiers qui concernent, notamment, les secteurs d'activité suivants : industries mécanique - textile-électronique, matériaux de construction, aquaculture, agroalimentaire, électroménager,…

Les Agrégats Financiers :

Au plan des agrégats financiers, les principaux indicateurs, de l'exercice 2012, se déclinent comme suit :

- **un total Bilan de** : 2.307 Milliards de DA, soit une baisse de l'ordre de 12.5%, par rapport à l'exercice 2011 ;
- **des capitaux propres de** : 203 Milliards DA, en augmentation de 11,4%, comparativement à l'exercice 2011 ;
- **un Produit Net Bancaire de** : 44,5 Milliards DA, soit une amélioration de l'ordre de 9,6%, par rapport à l'exercice 2011 ;
- **des Résultats Nets de** : 35,6 Milliards DA, soit un accroissement de 17,5%, par rapport à l'exercice 2011 ;

Les différents ratios financiers de la Banque, au 31/12/2012, sont repris ci-après :

	2011	**2012**
Ratio de solvabilité	43,99%	44,01%
Ratio de liquidité	3,20	2,56
Coefficient de Fonds Propres et des ressources permanentes	103,79%	118,79%

الملحق رقم 08

التقرير السنوي للبنك الخارجي الجزائري

لسنة 2013

Les principaux résultats financiers, de l'exercice 2013, se présentent comme suit :

- **Un total Bilan de 2.111.443.454.229,51 DA, soit une baisse de l'ordre de 8,32%, par rapport à l'exercice 2012.**
- **Des capitaux propres de 204 Milliards DA, en amélioration de 0,5%, comparativement à l'exercice 2012.**
- **Un Produit Net Bancaire de 45,6 Milliards DA, soit une légère hausse de l'ordre de 2,5%, par rapport à l'exercice 2012**
- **Un Bénéfice Net qui chiffre 20,9 Milliards DA, soit recul de 41,13%, par rapport à l'exercice 2012.**
- **le coefficient d'exploitation, passe de 38,70%, en 2012, à 35,50%, en 2013.**

Il convient de souligner, enfin, la part toujours importante commissions dans le PNB de la Banque qui se décline comme suit :

U : Milliard DA

Exercices	Produit net bancaire	Montant des commissions	Part en %
2008	48,492	8,264	17%
2009	39,446	13,586	34,4%
2010	36,603	17,406	45%
2011	40,617	19,371	47,7%
2012	44,509	23,514	52,8%
2013	45,630	21,1	46,2%

Les différents ratios financiers de la banque, au 31/12/2013, sont repris ci-après :

	2012	2013
- Ratio de solvabilité :	44,01%	35,41%
- Ratio de liquidité :	2,56	1,6
- Coefficient de Fonds Propres et des ressources permanentes :	118,79%	94,19%

الملحق رقم 09

الاستمارة الخاصة بتقييم جودة إدارة البنك

من الطالبة :تريعة حنان.

سنة ثانية ماستر بنوك. الوادي في:2015/05/04

جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي. إلى السيد: مدير البنك الخارجي الجزائري.

الموضوع:ب/خ استمارة لتقييم جودة إدارة البنك.

المرفقات: الاستمارة.

بعد التحية و السلام.

يشرفني أن أطلب منكم ملئ الاستمارة المرفقة بهذا الطلب و الغرض منها تقييم جودة إدارة بنككم نظرا للضرورة التي يتطلبها موضوع مذكرتي و الذي يبحث حول " **أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك الجزائرية**"،علما أنني اخترت بنككم كدراسة حالة للموضوع و كما أنه لا يمكنني الحصول على هذه المعلومات إلا بمساعدتكم.

أرجو أن يحظى طلبي هذا بالموافقة و لكم في الأخير فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء المعنية

استمارة لتقييم جودة الإدارة في بنك.

الجنس:..... المستوى الدراسي:.....

الخبرة المهنية:..... الرتبة الوظيفية:.....

الحوكمة

- مدى معرفة أعضاء الإدارة بمفهوم الحوكمة في البنوك و مبادئ الحوكمة المصرفية.

تامة ☐ نسبية ☐ ضعيفة ☐ ضعيفة جدا ☐ عدم المعرفة ☐

- مدى تطبيق الإدارة للحوكمة في جميع أنشطتها.

تام ☐ نسبي ☐ ضعيف ☐ ضعيف جدا ☐ عدم التطبيق ☐

- مدى توفر الشفافية و الإفصاح في كافة أعمال المصرف.

تامة ☐ نسبية ☐ ضعيفة ☐ ضعيفة جدا ☐ عدم توفرها ☐

- مدى معرفة أعضاء الإدارة بكافة العمليات اليومية للمصرف.

تامة ☐ نسبية ☐ ضعيفة ☐ ضعيفة جدا ☐ عدم المعرفة ☐

- مدى مراعاة الإدارة لحقوق أصحاب المصالح المتعاملين مع البنك .

تامة ☐ نسبية ☐ ضعيفة ☐ ضعيفة جدا ☐ عدم مراعاتها ☐

العلاقة مع البنك المركزي

- مدى دقة البيانات و المعلومات المقدمة للسلطة النقدية.

دقيقة ☐ نسبية ☐ ضعيفة ☐ ضعيفة جدا ☐ غير دقيقة ☐

- مدى تجاوب الإدارة مع توصيات البنك المركزي.

تام ☐ نسبي ☐ ضعيف ☐ ضعيف جدا ☐ عدم التجاوب ☐

- مدى تقديم التقارير للبنك المركزي في الوقت المناسب أو في أوقاتها المحددة.

دائما ☐ غالبا ☐ نادرا ☐ نادرا جدا ☐ تأخيرها ☐

إدارة المخاطر

- مدى قدرة الإدارة على معرفة و فهم المخاطر التي يتعرض لها البنك.

تامة ☐ نسبية ☐ ضعيفة ☐ ضعيفة جدا ☐ عدم القدرة ☐

- مدى قدرة الإدارة على كشف و تحديد المخاطر التي يتعرض لها البنك.

تامة ☐ نسبية ☐ ضعيفة ☐ ضعيفة جدا ☐ عدم القدرة ☐

- مدى سعي الإدارة لوضع أنظمة لقياس و مراقبة المخاطر.

تام ☐ نسبي ☐ ضعيف ☐ ضعيف جدا ☐ عدم السعي ☐

- مدى قدرة الإدارة قياس و ظبط درجة المخاطر التي تتعرض لها.

تام ☐ نسبي ☐ ضعيف ☐ ضعيف جدا ☐ عدم القدرة ☐

- مدى قدرة الإدارة مواجهة المخاطر و إدارتها بشكل جيد.

تام ☐ نسبي ☐ ضعيف ☐ ضعيف جدا ☐ عدم القدرة ☐

تقييم الأداء

- مدى إهتمام الإدارة بتقييم أداء البنك .

دائما ☐ غالبا ☐ نادرا ☐ نادرا جدا ☐ عدم الإهتمام ☐

- مدى إستخدام الإدارة لأساليب حديثة لتقييم أداء البنك .

دائما ☐ غالبا ☐ نادرا ☐ نادرا جدا ☐ عدم الإهتمام ☐

- مدى قدرة الإدارة على تحقيق الأهداف المسطرة .

دائما ☐ غالبا ☐ نادرا ☐ نادرا جدا ☐ عدم تحقيقها ☐

- مدى قدرة الإدارة إستخدام موارد البنك بكفاءة .

دائما ☐ غالبا ☐ نادرا ☐ نادرا جدا ☐ عدم القدرة ☐

المراجعة و التدقيق

- مدى إستقلالية المراجع الداخلي.

تامة ☐ نسبية ☐ ضعيفة ☐ ضعيفة جدا ☐ عدم الإستقلالية ☐

- مدى إستقلالية المراجع الخارجي.

تامة ☐ نسبية ☐ ضعيفة ☐ ضعيفة جدا ☐ عدم الإستقلالية ☐

- مدى تجاوب الإدارة مع تقارير المراجع الداخلي.

تام ☐ نسبي ☐ ضعيف ☐ ضعيف جدا ☐ عدم التجاوب ☐

- مدى تجاوب الإدارة مع تقارير المراجع الخارجي.

تام ☐ نسبي ☐ ضعيف ☐ ضعيف جدا ☐ عدم التجاوب ☐

- مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية .

تامة ☐ نسبية ☐ ضعيفة ☐ ضعيفة جدا ☐ عدم الفعالية ☐

الموارد البشرية:

- مدى التوزيع السليم للمسؤوليات و مراكز إتخاذ القرار في المصرف .

سليم ☐ نسبي ☐ ضعيف ☐ ضعيف جدا ☐ غير سليم ☐

- وجود دليل عمل لعمال البنك حسب مناصبهم.

تامة ☐ نسبية ☐ ضعيفة ☐ ضعيفة جدا ☐ صعبة ☐

- وضع الإطار أو العامل المناسب في المكان المناسب.

دائما ☐ غالبا ☐ نادرا ☐ نادرا جدا ☐ مطلقا ☐

- مدى تطبيق خطط واضحة للتوظيف.

دائما ☐ غالبا ☐ نادرا ☐ نادرا جدا ☐ مطلقا ☐

- مدى توفر برامج تدريبية للموارد البشرية.

دائما ☐ غالبا ☐ نادرا ☐ نادرا جدا ☐ منعدمة ☐

- مدى توفر حوافز مالية و إدارية (مكافئات– الترقيات).

دائما ☐ غالبا ☐ نادرا ☐ نادرا جدا ☐ منعدمة ☐

- مدى حرص الإدارة على تقييم آداء الموظفين.

دائما ☐ غالبا ☐ نادرا ☐ نادرا جدا ☐ عدم التقييم ☐

التكنولوجيا و المعلومات

- مدى حرص الإدارة على إدخال التكنولوجيات و الأنظمة الحديثة في عمل البنك.

تام ☐ نسبي ☐ ضعيف ☐ ضعيف جدا ☐ عدم الحرص ☐

- مدى سهولة و سرعة تنقل المعلومات داخليا و خارجيا.

تامة ☐ نسبية ☐ ضعيفة ☐ ضعيفة جدا ☐ صعبة ☐

- مدى وصول المعلومات في الوقت المناسب.

دائما ☐ غالبا ☐ نادرا ☐ نادرا جدا ☐ عدم الوصول ☐

معايير أخرى

- مدى التقيد بالقوانين و الأنظمة و التعليمات السارية.

تام ☐ نسبي ☐ ضعيف ☐ ضعيف جدا ☐ عدم التقيد ☐

- مدى معرفة أعضاء الإدارة بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي.

تامة ☐ نسبية ☐ ضعيفة ☐ ضعيفة جدا ☐ عدم المعرفة ☐

- مدى خبرة و معرفة أعضاء الإدارة بالسوق المصرفي.

تامة ☐ نسبية ☐ ضعيفة ☐ ضعيفة جدا ☐ عدم المعرفة ☐

- مدى قدرة الإدارة على التكيف مع الأحوال المتغيرة (الداخلية و الخارجية).

تامة ☐ نسبية ☐ ضعيفة ☐ ضعيفة جدا ☐ عدم التكيف ☐

- مدى قدرة الإدارة على مراقبة التغيرات في البيئة التنافسية.

تامة ☐ نسبية ☐ ضعيفة ☐ ضعيفة جدا ☐ عدم التكيف ☐

- مدى الحرص على تقديم خدمات جديدة .

تام ☐ نسبي ☐ ضعيف ☐ ضعيف جدا ☐ عدم الحرص ☐

- مدى سعي الإدارة لخلق مكانة جيدة للبنك.

تام ☐ نسبي ☐ ضعيف ☐ ضعيف جدا ☐ عدم السعي ☐

الحساسية إتجاه مخاطر السوق

- مدى حساسية أصول البنك لمخاطر سعر الفائدة.

تامة ☐ نسبية ☐ ضعيفة ☐ ضعيفة جدا ☐ عدم الحساسية ☐

- مدى حساسية خصوم البنك لمخاطر سعر الفائدة.

تامة ☐ نسبية ☐ ضعيفة ☐ ضعيفة جدا ☐ عدم الحساسية ☐

- مدى حساسية أصول البنك لمخاطر أسعار الصرف.

تامة ☐ نسبية ☐ ضعيفة ☐ ضعيفة جدا ☐ عدم الحساسية ☐

- مدى حساسية خصوم البنك لمخاطر أسعار الصرف.

تامة ☐ نسبية ☐ ضعيفة ☐ ضعيفة جدا ☐ عدم الحساسية ☐

- مدى حساسية أصول البنك للتقلبات في أسعار الأوراق المالية.

تامة ☐ نسبية ☐ ضعيفة ☐ ضعيفة جدا ☐ عدم الحساسية ☐

- مدى حساسية خصوم البنك للتقلبات في أسعار الأوراق المالية.

تامة ☐ نسبية ☐ ضعيفة ☐ ضعيفة جدا ☐ عدم الحساسية ☐

- مدى حساسية أصول البنك للتقلبات في أسعار السلع.

تامة ☐ نسبية ☐ ضعيفة ☐ ضعيفة جدا ☐ عدم الحساسية ☐

- مدى حساسية خصوم البنك للتقلبات في أسعار السلع.

تامة ☐ نسبية ☐ ضعيفة ☐ ضعيفة جدا ☐ عدم الحساسية ☐

تم بحمد الله